توفيق فهد

الكهانة العربية
قبل الإسلام

موسوعة المجتمعات الدينية
في الشرق الأوسط

نوبيليس
الأشرفيّة - بيروت - لبنان

الطبعة الثانية ٢٠٠٣

طوني مفرج

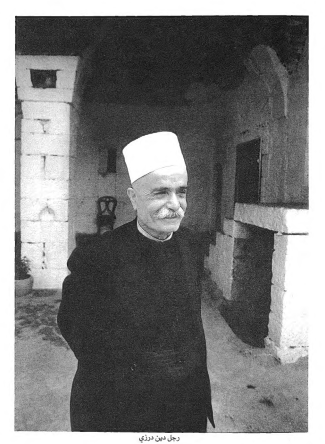
مَوسُوعَة

المجتمعات الدينية في الشرق الاوسط

المجلد السابع

الدروز

نوبليس



رجل دين درزي



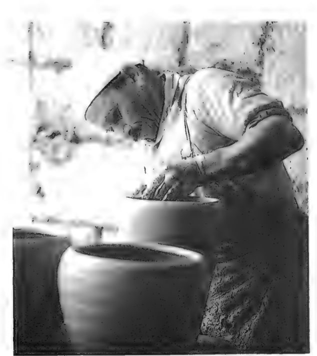
ميثاق ولي الزمان

توكلت على مولانا الحاكم

الاحد الفرد الصمد المنزه عن الازواج والعدد
اقر فلان ابن فلان اقرارا وجبه على نفسه
واشهد به على روحه في صحة من عقله
وبدنه وجواز امره طايعا غير مكره ولا
مجبر انه قد تبرا من المذاهب والمقالات
والاديان والاعتقادات كلها على اصناف

اختلافاتها

اختلافاتها • وانه لا يعرف شيئاً غير طاعة
مولانا الحاكم جل ذكره والطاعة هي العبادة وانه
لا يشرك ... او حضر او ينتظر
وانه قد سلم روحه وجسمه وماله وولده
وجميع ما يملكه لمولانا الحاكم جل ذكره
ورضي بجميع ... له وعليه غير معترض
ولا منكر لشيء من افعاله ساءه ذلك ام
سره • ومتى رجع عن دين مولانا الحاكم
جل ذكره الذي كتبه على نفسه واشهد
به على روحه او اشار به الى غيره او
خالف شيئاً من اوامره كان بريئاً من البارئ



اشتهر الدروز بالحرف، درزي يصنع الفخار

محتوى المجلد السابع

المجلّد السابع: الدروز.

الفصل الأوّل: الفاطميّون وظهور الدعوة الدرزيّة.
• الفاطميّون ٩ • دعوة الحاكم بأمر الله ١٠ • رسائل الحكمة ١٣ • إختفاء الحاكم بأمر الله ١٤.

الفصل الثاني: عقائد الدروز وتقاليدهم وأخلاقهم.
• الدرزيّة مسلك توحيديّ ١٧ • خصائص دينيّة ١٧ • تقاليد أخلاقيّة ودينيّة ١٩ • الدين والدولة ٢٤ • الخصائص الأخلاقيّة ٢٧.

الفصل الثالث: الأصول العرقيّة للشعب الدرزيّ.
• توزّع الدروز اليوم ٣٢ • أصل القبائل الدرزيّة ٣٣ • القبائل في لبنان ٣٦ • قبل ظهور الدعوة الدرزيّة ٤٠.

الفصل الرابع: الدرزيّة في لبنان.
• من موحّدين إلى دروز ٥١ • الدرزيّة بعد الدرزيّ ٥٨ • إقفال باب الدعوة ٦٢ • إنتشار الدرزيّة قبل إقفال باب الدعوة ٦٣.

الفصل الخامس: بين الخلفاء والمماليك.
• الدروز عشيّة الحملة الصليبيّة الأولى ٦٧ • الدروز والحملة الصليبيّة الأولى ٦٩ • بين المغول والمماليك ٧٥ • الدروز وحملات المماليك ٧٩ • عشيّة الفتح العثمانيّ ٩٧.

الفصل السادس: الدروز في العهد العثمانيّ.
• إنتقال الإمارة إلى المعنيّين ١٠٣ • ظهور الجانبولاديّين (الجنبلاطيّين) ١١٠ • الحروب القيسيّة اليمنيّة وانتهاء الإمارة المعنيّة ١١٣ • إنتقال الإمارة إلى الشهابيّين ١٢٠ • النزاع اليزبكيّ الجنبلاطيّ ١٢٦ • ضياع وسط الصراعات الشهابيّة ١٢٩.

الفصل السابع: بين المصريّين والعثمانيّين.
• نشوء الكيان الدرزيّ في جبل حوران ١٣٧ • الدروز في عهد الأمير بشير الثاني ١٤٠
• نهاية الشيخ بشير جنبلاط ١٥١ • الدروز وابراهيم باشا ١٥٥.

الفصل الثامن: أعوام الفتنة في لبنان وحوران.
• في عهد بشير الثالث (١٨٤٠ ـ ١٨٤٢) ١٦٧ • الفتنة الأولى في جبل لبنان ١٧٠
• فتنة ١٨٦٠ ١٧٣ • في متصرفيّة جبل لبنان ١٧٧ • في جبل حوران ١٧٨.

الفصل التاسع: بانتظار التغيير.
• الحرب العالميّة الأولى فنواة كيان ١٨٧ • إستقلال بين حربين عالميّتين ١٨٩ • الدروز والأمر الواقع ٢٠٨ • الأهداف الخطيرة ٢١٦.

الفصل الأوّل

الفاطميّون وظهور الدعوة الدرزيّة

- الفاطميّون
- دعوة الحاكم بأمر الله
- رسائل الحكمة
- إختفاء الحاكم بأمر الله

تُعزى الحركة الدينيّة التي عُرف أتباعها فيما بعد بالدروز أساساً إلى الحاكم بأمر الله. فمَن هو الحاكم بأمر الله؟!

عندما أخذت الخلافة العبّاسيّة تسير في طريق الإنحلال، أخذت تظهر هنا وهناك في الشرق والغرب، دويلات تركيّة وفارسيّة وعربيّة[1]، وقد ظهرت في مصر بين ٩٠٩ و ١١٧١ م. الدولة الفاطميّة على يد عبيد الله المنتسب إلى فاطمة، إبنة النبيّ العربيّ، وزوجة الإمام عليّ[2]. إلاّ أنّ بعض المؤرّخين يشكّ في صحّة هذا النسب[3]، ولكنّ مؤرّخي الدروز يؤكّدون على صحة نسب عبيد الله إلى فاطمة[4].

كان عبيد الله من أنصار الشيع التي أعلنت ولاءها لخلافة الإمام عليّ، وقد أعلن نفسه المهديّ المنتظر الذي كانت تتطلّع الشيعة إلى ظهوره[5]. ويُظنّ أنّه وُلد في سَلَميَّة بالقرب من مدينة حمص، ومنها سار إلى المغرب حيث أسّس عاصمة له في تونس، دعاها المهديّة، وأقام فيها من ٩٠٩ إلى ٩٣٤. وفي عام ٩٧٣ نقل خليفته الثالث: المعزّ (٩٥٢ ـ ٩٧٥) عاصمة ملكه إلى مصر حيث كان قائده جوهر، المسيحيّ من جزيرة صقلية، قد أسّس عاصمة جديدة لأسياده الفاطميّين سمّاها «القاهرة[6]»؛ كما أنه قد بنى جامع الأزهر، الذي يُعدّ اليوم من أكبر

---

١ ـ د. فيليب حتّي، لبنان في التاريخ، دار الثقافة ومؤسّسة فرانكلين، (بيروت ١٩٥٩). ص ٣٣١.

٢ ـ راجع: ابن الأثير، الكامل في التاريخ، طبعة Tornberg، الجزء الثامن (ليدن ١٨٦٥) ص ١٧ ـ ٢٠؛ أبو الفداء، التواريخ القديمة من المختصر في أخبار البشر، نشر فليشر (ليبزغ ١٨٣١) الجزء الثاني، ص ٦٧ ـ ٦٨؛ المقريزي، خطط الشام، الجزء الأوّل ص ٣٤٨ ـ ٣٤٩

٣ ـ ابن خلّكان، وفيّات الأعيان، (القاهرة ١٢٩٩) الجزء الأوّل، ص ٤٨٧؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، نشر William Popper ـ الجزء الثاني ـ القسم الثاني ص ١١٢؛ السيوطي، تاريخ الخلفاء (القاهرة ١٣٠٥) ص ٢١٤

٤ ـ سعيد الصغير، بنو معروف (الدروز) في التاريخ، مطبعة الإتقان، (بيروت ـ ١٣٧٤هـ.) ص ٢٣٢

٥ ـ راجع جزء الشيعة من هذا المؤلّف، فصل الفاطميّين.

٦ ـ حتّي، لبنان في التاريخ، ص ٣٢٥

المؤسّسات الدينيّة المحافظة في العالم. وجوهر هذا، وسّع ملك الفاطميّين حتّى شمل سنة ٩٦٩ الشاطئ اللبنانيّ بكامله، وهو الذي طرد الأخشيديّين من مصر وسورية.

خلف المعزّ في الخلافة الفاطميّة: العزيز (٩٧٥ ـ ٩٩٦ م.) وقد بلغت رقعة المملكة في عهده ذروتها في الاتّساع. وكان النّاس يعترفون بسيادة الفاطميّين من المحيط الأطلسيّ إلى البحر الأحمر، فالحجاز واليمن، وحتّى في الموصل وشمال العراق.

في العام ٩٩٦، خلف العزيز ولده: الحاكم بأمر الله، حتّى العام ١٠٢١م. وهو الذي تُعزى إليه الحركة الدينيّة التي عُرف أتباعها فيما بعد، بالدّروز[١].

دعـوة الحـاكم بأمـر الله

يقول مؤرّخو الدروز إنّه مع إقبال الناس على علوم أهل البيت (والمقصود هنا أهل بيت النبيّ، أي الإمام عليّ) واعتناق المذهب الفاطميّ وفقه الطائفة الإسماعيليّة المعمول به في القضاء والإفتاء آنذاك، «ألف الفاطميّون أهل السنّة والجماعة ومكّنوهم من إظهار شعائرهم على اختلاف مذاهبهم، وسمحوا لهم بأن يكون لهم حلقات في المسجد وزوايا يدرّس بها الفقه على مختلف مذاهبهم، وكان لكلّ فقيه منهم زاوية، ويجري عليه الرزق[٢]»، ويستشهد هؤلاء بالقلقشنديّ الذي ذكر أنّ مذاهب السنّة: مالك والشافعي وحنبل، كانت ظاهرة في مملكة الفاطميّين. كما يذكرون أنّهم سمحوا للسنيّين بتولّي القضاء أحياناً شرط خضوعهم للمذهب الإسماعيليّ.

وقد أصدر الحاكم بأمر الله مرسوماً، جاء فيه:

«أمّا بعد، فإنّ أمير المؤمنين يتلو عليكم آية من كتاب الله المبين، لا إكراه في الدين...

---

١ ـ المرجع السابق، ص ٢٣٦

٢ ـ سعيد الصغير، ص ٢٣٢

مضى أمس بما فيه، وأتى اليوم بما يقتضيه، مَعاشر المسلمين: نحن الأئمّة وأنتم الأمّة... من شهد الشهادتين... ولا يحلّ عروة بين اثنين، تجمعهما هذه الأخوة، عصم الله بها من عصم، وحرم عليها ما حرم من كل مَحرم من دم ومال ومنكح، الصلاح والإصلاح بين الناس أصلح، والفساد من العباد يُستقبح، يُطوى ما كان فيما مضى فلا يُنشر، ويُعرض عمّا انقضى فلا يُذكر، ولا يُقبل على ما مرّ وأدبر من إجراء الأمور على ما كانت في الأيّام الخالية أيّام آبائنا الأئمّة المهتدين، سلام الله عليهم أجمعين، مهديهم بالله، وقائمهم بأمر الله، ومنصورهم الله، ومعزّهم لدين الله، وهو إذ ذاك بالمهديّة والمنصوريّة، وأحوال القيروان تجري فيها ظاهرة غير خفيّة، ليست بمستورة عنهم ولا مطويّة، يصوم الصائمون على حسابهم ويفطرون، ولا يعارض أهل الرؤية فيما هم عليه صائمون ومفطرون، صلاة الخميس للذين بها جاءهم فيها يصلّون، وصلاة الضحى وصلاة التراويح لا مانع لهم منها ولا هم عنها يُدفعون، يُخمّس في التكبير على الجنائز المخمّسون، ولا يُمنع من التكبير عليها المربّعون، يؤذّن بحيّ على خير العمل المؤذّنون، ولا يؤذى من بها لا يؤذّنون، لا يُسبّ أحد من السلف، ولا يُحتسب علو الواصف فيهم بما يوصف، والخالف فيهم بما خلف، لكلّ مسلم مجتهد في دينه واجتهاده، وإلى الله ربّه ميعاده عند كتابه وعليه حسابه، ليكن عباد الله على مثل هذا عملكم منذ اليوم، لا يستعلي مسلم على مسلم بما اعتقده، ولا يعترض معترض على صاحبه فيما اعتمده، من جميع ما نصّه أمير المؤمنين في سجلّه هذا، وبعده قوله تعالى: - يا أيّها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضرّكم من ضلّ إذا اهتديتم، إلى الله مرجعكم جميعاً فينبئكم بما كنتم تعملون [1] ».

ويفيد مؤرّخو الدروز أنّ الحاكم أظهر كرهه لمظاهر الراحة والتنعّم التي كان يغرق بها الشعب، فاستفاق الناس من نشوة الانهماك في الملذّات ليواجهوا نظماً أخلاقيّة دقيقة قاطعة لم يكن في تطبيقها هوادة، فهو قد حرّم المسكرات والمنكرات وعاقب متعاطيها بشدّة، وعطف على متّبعي السراط المستقيم، وشدّد النكير على كلّ مَن شذّ عن هذا المنهاج القويم ولو كان من المقرّبين إليه، فأعلن الناقمون الغرابة في أطواره، وأوجدوا تناقضاً في أحكامه المتناهية بالرحمة والقسوة، وصنّفوا تصانيف تناقلها المؤرّخون كلّ على هواه، مع أنّ الحاكم ظهر في وسط الازدهار الفاطمي [2].

١ - المرجع السابق، ص ٢٣٣، عن محمّد عبد الله عنّان، الحاكم بأمر الله وأسرار الدعوة الفاطميّة، نشر مؤسّسة الخانجي (القاهرة ١٩٥٩) ص ٧٧

٢ - المرجع السابق، ص ٢٣٤

أحد مؤرخي الفاطميين ودعوة الحاكم بأمر الله[1] وصف الحاكم بأنه كان لغز عصره، بعيد الغور، وافر الابتكار، وعقلية تسمو على مجتمعها وتتقدم عصرها بمراحل، وعبقرية يجب أن تتبوأ في التاريخ مكانها اللائق، وشخصية تفيض من خفائها على المجتمع الذي يقبض على أقداره ومصايره، وقد لازمها الخفاء، لأن الدولة الفاطمية عُنيت منذ استقرارها في مصر، بتنظيم دعوتها المذهبية السرية وبثها. وكانت هذه الدعوة ـ كما ذكر المقريزي[2] ـ تُلقى في مجالس الحكمة، أحياناً بالقصر وأحياناً بالجامع الأزهر، وكان يُشرف على إلقائها قاضي القضاة نفسه، ثم داعي الدعاة الذي يليه في المرتبة والمنصب، وكان يُنتخب من أكابر فقهاء الشيعة المتضلعين من العلوم الدينية ومن أسرار الدعوة الفاطمية، ويعاونه في نشر الدعوة اثنا عشر نقيباً وعدد كبير من النوّاب يمثلونه في سائر النواحي، وكانت هذه الدروس الخاصة تلقى بعد مراجعة الخليفة وموافقته في إيوان القصر الكبير، وتُعقد للنساء مجالس خاصة بمركز الداعي بالقصر، وهو المسمّى «بالمحوّل»، وكان من أعظم الأبنية وأرحبها، فإذا انتهت القراءة أقبل المؤمنون والمؤمنات على الداعي فيمسح على رؤوسهم بعلامة الخليفة ويأخذ العهد على الراغبين في دخول المذهب، ويؤدي له النجوى من استطاع، وهي رسم اختياري قدره ثلاثة دراهم وثلث، يُجبى من المؤمنين للإنفاق على الدعوة والدعاة. وكانت ثمّة مجالس أخرى تُعقد بالقصر أيضاً لبعض الهيئات والطبقات الممتازة من أولياء المذهب ورجال الدولة والقصر ونساء الحرم والخاصة، ويسودها التحفّظ والتكتّم ويُمنع الكافة من مشاهدتها، وتُعرض فيها الدعوة الفاطمية السرية على يد دعاة تفقهوا في درسها وعرضها، وكان للعامة أيضاً نصيب من تلك المجالس فيُعقد للرجال مجلس بالقصر، ويُعقد للنساء مجلس بالجامع الأزهر، ويُعقد مجلس للأجانب الراغبين في تلقي الدعوة، وكان الداعي يُشرف على هذه المجالس جميعاً

---

١ - محمد عنان، الحاكم بأمر الله وأسرار الدعوة الفاطمية، نشر مؤسسة الخانجي (القاهرة ١٩٥٩)

٢ - المقريزي، كتاب السلوك لمعرفة دور الملوك، لجنة التأليف والترجمة والنشر، (القاهرة ١٩٣٩)

إمّا بنفسه أو بواسطة نقبائه ونوّابه، وكانت الدعوة تُنظّم وتُرتّب طبقاً لمستوى الطبقات والأذهان، فلا يتلقّى الكافة منها سوى مبادئها وأصولها العامّة، ويرتفع الدعاة بالخاصّة المستنيرين إلى مراتبها وأسرارها العليا[1].

ثمّ أنشأ الحاكم بأمر الله دار الحكمة سنة ١٠٠٥ م. فأضحت مدرسة للعلوم الدينيّة والزمنيّة ومثوى الدعوة السرّيّة الفاطميّة، فاحتشد فيها الدعاة والنقباء السرّيّون من كلّ صوب.

وكانت هذه الدار مقسّمة لعدّة أقسام: القرآن والعلوم الدينيّة والفلك والطبّ والنحو وعلم اللغة والتواريخ والروحانيّات والكيمياء وغير ذلك من العلوم المنوّعة، وكانت تضمّ مليوناً وستماية ألف كتاب، ثمّ زالت بزوال الدولة الفاطميّة.

رسائل الحكمة

ظهر في أواخر عهد الحاكم بأمر الله أبو الفضل حمزة بن عليّ الزوزني، فأضفى على شخصيّة الحاكم قدسيّة ناسوت اللاّهوت، ثمّ بدأ يوجّه رسائله إلى المستجيبين لدعوته ابتداء من عام ٤٠٨ هـ / ١٠١٧م. ووجّه مثلها الشيخان إسماعيل التميميّ، وعليّ بن أحمد السموقيّ الملقّب ببهاء الدين، والذي استمرّ يدعو لهذا المذهب حوالى عشرين عاماً.

تشرح هذه الرسائل ماهيّة الدعوة وتُرشد المستجيبين لأصول المذهب وروابطهم ببعضهم وصِلاتهم بغيرهم، وقد وُجّهت الرسائل إلى مختلف الممالك والأمصار، منها: الشام، العراق، إيران، الحجاز، اليمن، مصر، الهند، والبحرين، وإلى ملك الروم في القسطنطينيّة، وأقطار أخرى في الشرق والغرب.

١ ـ محمّد عبد الله عنان، الحاكم بأمر الله، ص ١٦٢ و ١٦٣

وفي سنة ١٠٢٠ م. / ٢٧ شوال ٤١١ هـ. اختفى الحاكم وهو في طريقه إلى جبل المقطّم حيث يُظنّ أنّه كان قاصداً إلى المرصد الفلكيّ الذي أقامه الفاطميّون لعالمهم الفلكيّ الكبير عليّ بن يوسف، فكان اختفاؤه في تلك الظروف التي تشبه الأساطير في غموضها وخفائها، وانعدام كلّ أثر يدلّ على مصيره أو يلقي ضوءاً على ظروف اختفائه أو مصرعه، كان عاملاً جديداً في إذكاء شغف الخفاء والتطلّع إلى ما وراء الغيب وإذكاء الدعوات السرّيّة[1].

بعد اختفاء الحاكم بأمر الله[2]، تولّى ابنه: الظاهر خلافة الفاطميّين سنة ١٠٢١ م[3]. ويذكر مؤرّخو الدروز أنّ المصريّين، محبّي التنعّم، «تنفّسوا الصعداء لاختفاء الحاكم، وعادوا إلى مقاومة هذه الطائفة المتقشّفة، ومحاربة دعوتها، ولمّا جاء الحكم الأيّوبيّ وقضى على الدولة الفاطميّة المتداعية، لم يكن باقياً من هذه الطائفة في جميع أنحاء القطر المصريّ إلاّ مَن بالغ في التكتّم[4]».

وهكذا نشأ في الشيعة الباطنيّة[5] طريقة جديدة كان الحاكم بأمر الله رئيساً لها. وقد دعا أتباع هذه الطريقة أنفسهم «موحّدين» لاعتقادهم بأنّ الله واحد أحد، لم يلد ولم يولد، ليس له بداية تُعرف ولا نهاية تُوصف.

أمّا لقب الدروز فقد أُطلق عليهم نسبة إلى «نشتكين الدرزي[6]» الذي أرسله حمزه إلى بلاد الشام ليدعو إلى المذهب الذي كانت أصوله ذائعة قبل قدومه إليها كما سيأتي في الفصل الرابع.

---

١ ـ محمّد عبد الله عنّان، الحاكم بأمر الله، ص ١٥٦

٢ ـ يذكر بعض المؤرّخين أنّ الحاكم قُتل في مؤامرة محكمة دبّرتها أُخته ست الملك. راجع: حتّي، لبنان في التاريخ ص ٣١٦؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهر، نشر Popper، الجزء الثاني، (بركلي ١٩٠٩) ص ٧٠ وما يليها؛ راجع أيضاً: المجلد السادس من هذه الموسوعة، فصل الفاطميّين.

٣ ـ محمّد عليّ مكّي، لبنان من الفتح العربي إلى الفتح العثماني، دار النهار للنشر، الطبعة الثانية، ص ٩٤

٤ ـ سعيد الصغير، ص ٢٣٥

٥ ـ راجع بحث الشيعة من هذا المؤلّف الجزءين الخامس والسادس.

٦ ـ سعيد الصغير، ص ٢٣٦

الفصل الثاني

عقائد الدروز وتقاليدهم وأخلاقهم

- الدرزيّة مسلك توحيدي
- خصائص دينيّة
- تقاليد أخلاقيّة ودينيّة
- الدين والدولة
- الخصائص الأخلاقيّة

في تعريف مقتضب عن الديانة الدرزيّة، اتّفق عليه علماء الدروز، جاء بأنّ «معتقد التوحيد (الدرزيّة) هو في نظر الموحّدين مسلك توحيديّ استجاب إلى الإسلام واندرج فيه، غير أنّه كان مستبطناً أيضاً في الشرائع التي تقدّمت الإسلام، وهو يتّخذ القرآن الكريم أساساً، ويستمدّ من معانيه المستعلية (أي الباطنيّة) حقيقته، كما أنّه يقدّس سائر الكتب السماويّة[1]».

والدرزيّة «لا تدخل في أيّ اختلاف مع أيّ دين آخر، فإنّ ... مسلك الاحديّة، ليس نظاماً دينيّاً، على حدّ تعبير الحكيم - شري أتماندا الفيدنتي - ونستعيره لأنّ هذه الشروح أوضح من سواها، وهو ... نهاية كلّ معرفة، هو الحقيقة وحدها، تشير وتدلّ إلى الحقيقة، ولا تدخل في أي اختلاف أو مشاحنة مع أيّ دين أو معتقد آخر، بل إنّها تقول فقط لجميع المتديّنين: يا صاحبي، أنت قدر ما ذهبت إليه، وفي صواب وسلامة، لكن إرتفع وتوغّل أكثر وأعلى. والفيدنتا[2] لا تختصُّ بأي دين معيّن، ولكن تتعدّاها جميعاً، هي في الواقع تتميم وتكملة لجميع الأديان، هذه هي الأمّويّة، أو التوحيد المحض، التي تقيم في المرتكز الوراثي للمعتقدات، وهي التي تعطي حياة لجميع الأديان[3]».

خصائص دينية

ويذكر بحّاثة درزيّ آخر[4] أنّ الدروز قد انفردوا بعدّة خصائص، تُخالف السنّة، وانتشرت دعوتهم بادئ الأمر بين الإسماعيليّين، حتّى غدت العقيدتان

١ - الدكتور سامي نسيب مكارم، أضواء على مسلك التوحيد «الدرزيّة»، دار صادر، (بيروت ١٩٦٦) ص ٨١.

٢ - الفيدنتا التوحيد المحض، كما جاء تفسيرها في الكتاب السابق (مكارم)

٣ - كمال جنبلاط، في مقدّمته لكتاب الدكتور نسيب مكارم (المرجع أعلاه)

٤ - سعيد الصغير، ص ٢٣٦

مختلطتين، إلى أن انفصل الدروز بمذهبهم الدينيّ المستند إلى رسائل الدعاة التي تشرح مذهبهم، وتسمّى: الحكمة[1]. وهم يهتمّون بتنفيذ باطن الدعائم الإسلاميّة: فعندهم الصلاة بكيفيّة خاصّة، وحفظ الصلة بين الإنسان وخالقه، والزكاة تزكية القلوب وتنقيتها من المفاسد، وتطبيق نصّ آية سورة التوبة: «إنّما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلّفة قلوبهم وفي الرقاب والغاربين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليكم حكيم». والصوم متى شاء المرء لوجه الله وخاصّة العشر الأوّل من ذي الحجّة، وصوم الجسد والنفس من المعاصي جاء في الحديث: «من لم ينقطع عن قول الزور والعمل به فليس للّه حاجة في أن يدع طعامه وشرابه». والصّمت عن الآثام بقوله تعالى لمريم: «فكلي واشربي وقرّي عيناً فلمّا ترين من البشر أحداً فقولي إنّي نذرت الرحمن صوماً فلن أكلّم اليوم أنسيّا».

والجهاد عندهم جهادان: الأكبر، وهو مقاومة ما تأمر به النفس من السيّئات وردعها عن الرذائل، والأصغر وهو مقاتلة كلّ مُعْتَد ومقاومة كلّ ظالم والدّفاع عن الحقّ وصيانة الأعراض.

ومن مبادئهم الدينيّة: الصدق. فمَن لم يصدق بلسانه فهو بالقلب أكثر نفاقاً.

وحفظ الإخوان، وترك عبادة العدم، وتوحيد الخالق، والرضى بفعله والتّسليم لأمره.

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ويعتقدون بظهور نور الله في الناسوت[2]، وانّه منزّه عن الأسماء والصفات، ليس له نفس ولا روح ولا شخص ولا جسم ولا شبح ولا صورة ولا بداية ولا

---

١ ـ رسائل الحكمة، يضمّها ٢٢ مجلّداً، لا يوجد منها لديهم سوى ستّة.

٢ ـ شرح الباحث الناسوت بأنّها لفظة سريانيّة، يراد بها التجلّي، أي ظهور العزّة الإلهيّة في صورة بشريّة كما تظهر الشمس في المرآة، دون أن تكون محصورة فيها، أو يحدث لها نقص في حرّها أو نورها. ولهذا فإنّ الدروز يقدّسون الأئمّة الفاطميّين: القائم، والمنصور، والمعزّ، والعزيز، والحاكم. وقد ذكر ابن خلكان أنّ الخلفاء الفاطميّين كانوا يظهرون بمظهر القدسيّة والارتفاع إلى ما فوق البشر.

نهاية، عادل بفعله قادر لا مردّ لحكمه، إن أثاب فبفضله، وإن عاقب فبعدله. ويؤمنون بالملائكة والأنبياء والرسل والقضاء والقدر «ويعتقدون بأنّها تهدف لغاية واحدة، وبأنّ الأنبياء ممثّلون لروح واحدة نطقوا بدعواتهم بأُسُس متشابهة، وبأنّ كلّ دين يؤيّد ما سبقه، وكان جدود التوحيد ينصرون كلّ نبيّ بعصره لاشتهار أمره وتعزيز رسالته».

تقاليد اخلاقية ودينية

للدّروز خلوات أشبه ما تكون بالمساجد، لا منابر لها ولا مآذن، يسمّونها المجالس، يجتمعون فيها بأوقات معيّنة في الليل والنهار للقيام بفروض العبادة التي لا يجوز الاشتراك بها إلاّ للأشخاص المشهود بحسن سلوكهم، واجتنابهم لكلّ عمل مُشين. وإذا أراد أحد من الجهّال الدخول في مسلك رجال الدين، ينبغي له أن يستجلب رضاهم وأن يتعهّد التمسّك بتعاليم الدين الآمرة بالمعروف والناهية عن المُنكر، وبعد أن يقسم اليمين عن الزنى والقتل - ويُستثنى القتل في حرب مشروعة ضدّ الأعداء - يُسمح له بمطالعة الحكمة، ومَن اقتنع يُسمح له بقراءة كتب شرح الحكمة التي وضعها السيّد الأمير التنوخي، وهو شرح جامع للأوامر الدينيّة ونواهيها والتعاليم الاجتماعيّة والأخلاقيّة والصحيّة وأصول الزواج وتحديد النسل وما يتّفق والنظريّات الاجتماعيّة الحديثة.

ولا يُباح للجهّال من الدّيانة غير معرفة المسائل الأوّليّة من الدين. ومن العقّال طبقة أتقياء يُقال لهم المتنزّهون، وهم مثابرون على العبادة والورع ولا يأكلون شيئاً من بيت أحد من غير العقّال. والعقّال يعتقدون أنّ أموال الحكّام والأمراء حرام[1]، وينزّهون ألسنتهم عن بذيء الكلام والشتم والسباب والطعن

---

١ - ذكر المرجع (سعيد الصفير) أنّ «السيّد الأمير والشيخ الفاضل حرّم أموال الحاكم، لأنّ البلاد كانت خاضعة بزمنها للحكم الاقطاعيّ والسيطرة العثمانيّة، فكان جور أمراء البلاد وولاة الأتراك واغتصابهم لأموال الرعيّة باسم جباية الأموال الأميريّة سبباً رئيسيّاً دعاهما لتحريم أموال الحكّام وكلّ متّصل بهم، وسار على هذه القاعدة كافّة رجال الدين، وهم يمتنعون عن تناول الطعام في المآتم».

وعن القسم بالله وعن المبالغة في الكلام وعدم التهوّر في الأعمال والأقوال؛ ويحرصون على التأنّي والرزانة والعفّة والحلم والبساطة في المأكل والمشرب والمفرش، ويجتنبون التبغ وسائر أنواع المكيّفات والمخدّرات والمسكرات التي هي محرّمة تحريماً كلّياً ومحظور المتاجرة بها، ويمنعون القمار وأشكاله، ويحرّمون الكذب ويأمرون بالصدق الذي هو رأس الفضائل.

ويقول كاتب مارونيّ شهير[1] إنّ الصدق عندهم رأس الإيمان وهو يمثّل العقل، أمّا الشيطان فيمثّل الكذب. فإذا قال «جويّد[2]» منهم كلمة فعليه أن يقوم بها. والله هو معلّل العلّة الأولى ومبدع الكون ومدبّره، وهو منزّه مستريح. والعقل الإنسانيّ عندهم نوعان: جسمانيّ وروحانيّ، فالجسمانيّ هو العقل المعلوم، والروحانيّ هو عقل أرسطو. الجسمانيّ فعّال ومنفعل يتأثّر ويؤثّر وهو يمثّل العقل الروحانيّ في فضائله وأعماله الحسنة.

وعندهم أنّ الجسد قميص يَبلى ويُنزع ثمّ يؤخذ غيره، والنفوس هي هي لا تزيد ولا تنقص، وما الجسد إلاّ وسيلة لإظهار القوى الروحيّة.

أمّا الحساب، فهو ديمومة الشخص باعتباره كائناً خالداً، ويحاسَب على ما مرّ به من أطوار في ملايين السنين التي عاشتها روحه، أمّا الثواب فيكون بالملذّات

---

١ ـ مارون عبّود.

٢ ـ جويّد ـ وجمعها: أجاويد ـ هو العاقل ـ وجمعها عقّال ـ وهم مَن عرفوا أسرار الدين، على عكس الجهّال، الذين جهلوها. والأجاويد ـ العقّال، هم من الورع والتّقوى والمعرفة في الدين على درجات. وأرفع هؤلاء: المتنزّهون، الذين يثابرون على العبادة والورع. ومنهم مَن لا يتزوّج، ومنهم مَن يتزوّج زواجاً نظريّاً، هدفه القيام بالشؤون المنزليّة فقط، ومنهم مَن لم يأكل لحماً طيلة عمره. ومنهم مَن يصوم كلّ يوم، ومنهم مَن لا يأكل فاكهة. والشره مكروه عندهم. وللنساء العقل في الدين كالرجال. وليس لجاهل أن ينتظم في سلك العقّال إلاّ بعد التماسه ذلك مراراً من عقّال قريته. ولا يجيزوا له تلاوة الرسائل الدينيّة إلاّ بعد أن يروا حسن سيرته ومعرفته وتعقّله، وكلّما صلحت أحواله كانت طبقته في العقل أعلى. وكلّما تجافى عن أمور الدنيا وأشيائها ازدادت الثقة به. وعليه التحلّي بالعفاف والطهارة والعقل الجميل والكرم والعلم وخوف الله وطاعته وتسبيحه وتقديسه. ومن أقوالهم: «الدين قول باللسان، وتصديق بالجنان، والعمل بالأركان، وإنّ وجوده لخير البشريّة وزرع المحبّة بين عباد الله».

الروحيّة لا الجسديّة. ففي الملكوت الفاطميّ تتنقّى النفوس وتتطهّر في نقلها من قميص إلى قميص - أي من جسد إلى جسد - فلا تُلاقي عناء ولا جهداً.

وهم يعتقدون أنّ سبب وجود الكون هو أنّ الله عندما أوجد الطبائع الأربع: الحرارة، والبرودة، واليبوسة، والرطوبة، أوجد «الهيوليّ» مدبّراً لها؛ فتولّد من الحرارة واليبوسة النار، ومن النار الهواء، وتولّد من البرودة والرطوبة الماء، ومن زبد الماء الأرض، التي وجد فيها المعادن والنبات والحيوان، فلمّا كمُل احتياج الإنسان، انبدع الجسم البشريّ، وذلك منذ حوالى ثلاثمئة وثلاثة وأربعين مليون وسبعة آلاف وثلاثماية وخمسين سنة.

وعندهم أنّ الروح تنتقل من الجسم الميت إلى المولود في اللحظة ذاتها، روح الذّكر للمولود الذكر، وروح الأنثى لمثلها، وتمرّ النفس في دورانها بحالات مختلفة، تظلّ كذلك، إذا كانت صالحة، حتّى تتطهّر، وبعد هذا التطهير يكون الزمن الذي يعقب قيام القيامة التي تترقّبها جميع الأديان، وهو زمن يسود فيه العدل، لا قويّ ولا ضعيف، نظمه كلّها واحدة، وحكومته واحدة، لا عذاب فيه ولا شقاء. أمّا النفس الشرّيرة فتظلّ معذّبة بجميع أنواع العذابات المعروفة، والعذاب الأكبر هو عذاب الضمير وعذاب الندم على ما فات لأنّها لم تنتفع من أدوارها الماضية. أمّا النفوس الصالحة فتكتسب الجمال والعمر الطويل (١٢٠ سنة) وراحة الضمير والابتعاد عن الأمراض والمصائب، فليس هنالك سوى غبطة روحيّة في دهر لا نهاية له، ويتغيّر النظام الأرضيّ ويحلّ محلّه نظام إلهيّ، يحكمه الإمام الممثّل بالعقل. والخير عندهم يمثّل العقل، وبعمل الخير تنفّذ إرادة العقل الذي هو الإمام، وبهذا يُكتسب الأجر.

وعندهم وجوب التّوبة قبل العجز، ويسمّون توبة كبير السن توبة فزع.

وللعلم عندهم شأن، فهم يتبرّأون من الجهّال.

ومع محافظتهم على ظاهر الطهارة ووقوفهم عند اعتبار أنّ النظافة من الإيمان، فعندهم أنّ العلم الصحيح يطهّر النفس، فالعلم للنفس كالماء للجسد.

وعندهم أنّ الحلال هو أكل الخبز بعرق الجبين، ويحصرون الحلال في الفاعل والزارع. ومال الوقف لا يأكله نقيّ وقور. وأجاويدهم لا ينتحبون على فقيد مهما عزّ وغلا، ومن مأثوراتهم: «إذا أُصبتم بعزيز فعليكم أن تصبروا لئلاّ تفقدوا الأجر، فمن جزع من قضاء الله عبر به القضاء، ولزمه الإثم، ومن صبر على القضاء خفّ عنه المصاب ولزمه الأجر». ومن كلامهم: «من يبكِ على رأس الميت فكأنّه يحارب الله». وعندهم «أنّ عمر الإنسان محدود، لا يزيد ولا ينقص، والله لا يؤخّر نفساً إذا جاء أجَلها» وهذا من جملة الأسباب التي تجعلهم يقتحمون الصّعاب بإيمان وبأس، فالمتديّن يكون شجاعاً صادقاً متعفّفاً لا يهاب أحداً ولا يخاف غير الخالق. ومن أقوالهم: «المؤمن الديّان بتوحيد مولاه شجاع غير جبان».

أمّا الرحمة للميت فلا يلفظها الاتقياء إلاّ لمستحقّيها، وليست حكماً يدين الميت، بل هي شهادة تؤدّى، ولا يجوز أن تكون زوراً. والقصد منها حثّ الأحياء على طلب الكمال والتجمُّل بمكارم الأخلاق.

والسكوت عن الرحمة (أو الشهادة) رفض لها. وقد لا يرحم الأخ أخاه إن شكّ بفضله.

والإنسان عندهم، مخيّر ومسيَّر: مخيّر في ما يحدّه العقل، ومسيّر في الأمور التي تتعدّى عقله وقدرته، وهذا كلّه محصور بقولهم: «أمر تبيّن رشده فاتّبعوه، وأمر تبيّن غيُّه فاجتنبوه، وأمر أشكل عليكم فإلى الله ردّوه».

والفضيلة عندهم إتقاء الله وعمل الخير وتطهير النفس من المعاصي والابتعاد عن اللّذّات التي ينبذها طلاّب الكمال. وكلّما ازدادت تقوى الشخص عَظُم جزعه من الله.

ويوصيهم الإمام بإكرام المرأة وتعليمها وانصافها بالمعاملة، فإذا أساء الزوج معاملة زوجته فلها أن تهجره، وإذا اعتدى بالطّلاق فلها أن تقاسمه المال الذي

جمعه وهي بعصمته، وإذا كانت هي المسبّبة للطّلاق بعمل شاذّ فيُعاد لزوجها «الصداق» الذي دفعه. ولا يحقُّ للأب إرغام ابنته على الزواج ممن تكره. ولا يجوز الجمع بين امرأتين؛ فإن لم يطلّق التي عنده لا يمكنه الزواج بسواها. وتطلّق المرأة بواسطة المحكمة المذهبيّة. ولا يجوز ردّ المطلّقة ولو كان بعد زواج آخر. وهم يمتنعون عن مصاهرة غيرهم. والزواج عند أتقيائهم هو لحفظ النسل. وهم مأمورون بالابتعاد عن الزوجة والتفرّغ للعبادة متى صار للرجل أربعة أولاد إن كان غنيّاً واثنان إذا كان فقيراً، وهذه قاعدة لا يحافظ عليها إلاّ أفراد قلائل[1].

واضح إذن، أنّ الدروز يختلفون عن سائر المسلمين في أنّهم لا يسمحون بتعدّد الزوجات، بل إنّهم يتزوّجون امرأة واحدة[2].

والمرأة الدرزيّة إذا كانت من أهل الصلاح والتقوى، فإنّها تدخل في عداد العاقلات المتديّنات.

وكان «المقتنى بهاء الدين» ـ توفّي سنة ١٠٤٢ ـ الذي سنأتي على سيرته لاحقاً، قد حدّد لأتباعه من الدروز قبل وفاته سياسة الطائفة الدرزيّة:

«أثناء غيبة الحاكم، يجب ألاّ تُفشى أسرار الدين أو تُعلن للنّاس». ولا شكّ في أنّ الإصرار على إبقاء الدين أمراً سرّاً أملته عليهم الظروف السياسيّة، فإنّهم كانوا فرقة صغيرة العدد تحاول البقاء في وسط عدائيّ، قوامه السنّة والشيعة والنصيريّة. وقد أعلن بهاء الدين أنّ العالم لا يستحقّ أن ينال البركات والنّعم التي وعد بها الدّين الجديد لأتباعه. ومنذ ذلك الحين، «أُقفل باب الدعوة»، ولم يعد يُقبل جديد ولم يعد يقبل مرتدّ.

وهم يمنعون كتبهم الدينيّة، التي هي دائماً بشكل مخطوطات لا يجوز طبعها، حتّى عن الدروز الجهّال، ولا يجوز أن يطالع هذه الكتب سوى العقّال منهم.

---

١ ـ سعيد الصغير، ص ٢٣٦ ـ ٢٤٢

٢ ـ حتّي لبنان في التاريخ، ص ٣١٩

ولا يصل درجة العقّال إلاّ مَن كان منهم رجلاً حسن الأخلاق عالي الهمّة يوثَق بصلاحه وبقدرته على كتمان السرّ. وقبل أن يُقبَل الدرزيّ في عداد العقّال يعرض إلى امتحان قاس يختبرون فيه صبره وجلَده وحسن سيرته، وبعد أن يبرهن الرجل على أنّه أهل لهذا المقام، فإنّ العقّال منهم يُدخلونه في عدادهم بنوع من التكريس. وعلى العاقل أن يتمسّك بأهداب الفضيلة والأخلاق، وعليه أن يسلك سلوكاً حسناً يتميّز بالرصانة والوقار، وعليه أن يمتنع عن الكسب إن لم يكن كسباً حلالاً، وعليه ألاّ ينبس بكلمة نابية أو بذيئة وألاّ يشرب خمراً أو يدخّن تبغاً[١].

الـديـن والـدولـة

يختلف الدروز عن المسلمين، في أنْ ليس مِن ربط عند الدروز بين الدين والدولة.

ويتطرّق أحد كبار المفكّرين الدروز إلى قضيّة علاقة الدين بالدولة، فيقول:

«على الرئاسة الروحيّة فريضة الإرشاد والوعظ والتوجيه واسترشاد الأفضل من الأوّلين الصالحين ومثالهم... أمّا الزعامة الروحيّة في المعنى المعروف الشائع، فإنّها لا تنطبق على المفهوم التوحيديّ الدرزيّ الأصيل، بل إنّ الزعامة الروحيّة الحقيقيّة هي نقيض الزعامة الوجاهيّة في القصد الزمنيّ العاديّ المنطوي على فكرة الرئاسة، والمؤسّس على السلطة والجاه... هذه الزعامة الروحيّة الأصيلة هي اشتقاق معنويّ وامتداد تاريخيّ لفكرة الإمامة، أي الرشادة والحكمة وسلطة التوجيه والتقويم لمن تكون له، من ذاته ومن تحقّقه وعرفانه، مكنة التوجيه وحقّه واستحقاقه. وهي نوعان: ولاية تنظيم ورعاية للمصالح الشرعيّة والروحيّة الظاهرة للجماعة، وولاية القسط فيما بينهم بالعدل. ولاية استرشاد بالمثل الأفضل واهتداء، بالولاء الأرفع، واستئناس بالعرفان الأعلى وبالتوجّه الأصفى والأفضل والأصحّ والأنسب طبعاً. والأقرب إلى تمثيل فكرة الإمامة، هو قيام الولايتين ووجودهما وتوحّدهما في الشخص ذاته. هكذا كان واقع المشايخ السابقين. والهداية بحدّ ذاتها، تفرض نفسها ولا تُستبعد ولا تنكر[٢]».

---

١ - المرجع السابق، ص ٣١٩

٢ - كمال جنبلاط في مقدّمته لكتاب: الدكتور نسيب مكارم، أضواء على مسلك التوحيد «الدرزيّة»، دار صادر (بيروت ١٩٦٦).

ولا يدع المفكّر الدرزيّ مجالاً للخلط بين «هداية الشيخ» الذي «يمثّل فكرة الإمامة» وبين أن يكون الدين شريعة الدولة، كما هو الحال عند المسلمين، إذ يوضح:

«يتوجّب علينا... إن كنّا جادّين ومخلصين في تتبُّع الكشف عن حقيقة الأشياء، وحقيقة ذواتنا وحقيقة عقلنا، هذه الأداة التي بها نستجلي غوامض التكوين، أن نسعى على الأقلّ، وعلى قدر كفاءة علمنا وقدرة فكرنا، أن نتوغّل قليلاً، على خطى أقدام طليعة المتوغّلين، فنرى الأشياء والأغراض كما يجب أن نراها، لا من خلال علوم القرن الماضي المتأخّر، وإذ ذاك يبرز لنا العرفان بعد أن تقصّيناه واكتشفناه من خلال مسالك الحكمة الأخيرة ومصادرها، قيمة ثمينة وكسباً عقلياً ممتعاً، على ضوء اختبار ونظريّات العلم الحديث... ويساعدنا العلم الحديث على استيعاب مقرّرات ونتائج هذا العرفان ذاته[1]».

ويذهب كمال جنبلاط[2] في إبداء عدم قناعة الدرزيّ بالاعتبارات الشرائعيّة الإسلاميّة من ناحية ربط الدين بالدولة إلى حد الإبداء السلبيّ، في مجال كلامه عن أسباب الحرب الأهليّة في لبنان بدءاً من العام ١٩٧٥ فيقول: «إنّه لا بد لنا من الإقرار بأنّنا عرفنا في بلاد الإسلام حقبات تراجع ونكوص تتّسم بالتطبيق الصارم الحرفيّ للشريعة، ولا تزال مثل هذه الاندفاعات الرجعيّة مرئيّة في أكثر من بلد عربيّ، حيث لا يزال القانون المدنيّ غير مطبّق، لا سيّما بالنسبة إلى الأحوال الشخصيّة والقانون الجنائيّ، فلا تزال قاعدة العين بالعين هي السارية التطبيق، وهذه الإرادة في تمديد الماضي وإطالته، وفي الحفاظ على مؤسّساته التي ولّى زمانها، وتطبيق أحكام الإسلام بصفته دولة وديناً في آن معاً، وانحطاط تأويل الشرع في اتجاه التضييق، كلّ ذلك جعل مسيحيّي لبنان يشعرون بأنّهم مهدّدون[3]».

والدروز اليوم، نظراً لما يسمح به دينهم من انفتاح فكريّ دائم التطوّر، يقولون: «... نحن في عقليّتنا نفكّر على أساس المنطق الغربيّ، لا المنطق البدويّ المتخلّف[4]».

---

١ - كمال جنبلاط، المرجع السابق.
٢ - كمال جنبلاط، هذه وصيّتي، مؤسّسة الوطن العربي (باريس ١٩٧٨) ص ٥٥
٣ - كمال جنبلاط، هذه وصيّتي، ص ٦٨
٤ - كمال جنبلاط، جريدة السفير البيروتيّة ١٩٧٦/٩/١١

هذه الحالة التطوريّة، تجعل الدروز لا يمانعون في انتهاج العلمنة في إدارة شؤون الدولة. ويجد المرء «بين الدروز أبداً أناساً ليبراليّي العقليّة، فخورين في الوقت ذاته بطائفتهم وبميراثهم الدينيّ والثقافيّ والسياسيّ، من دون أن يورثهم ذلك الشوفينيّة أو التعصّب. فلقد طالما عُرف الدروز عبر التاريخ بعقليّتهم الليبرالية[1]».

وعندما طُرحت العلمنة كحلّ للمشكلة اللبنانيّة في العام ١٩٧٦، وافق الدروز بأشخاص ممثّليهم في لجنة الحوار على هذه الصيغة، ممّا عرّض السيّد جنبلاط لأعنف هجوم شنّه عليه العلماء المسلمون في لبنان عبر بيان أصدروه آنذاك وجاء فيه:

« ... إذ بالمسلمين يشهدون سياسيّاً معروفاً يقود حركةً أغلب عناصرها من المسلمين، ويتميّز بعدائه السياسيّ لجميع زعماء الموارنة، تقريباً، يشهدونه يتوافق كلّياً مع زعماء الموارنة في موضوع العلمانيّة، بل إنّه يقرّرها في رأس برنامجه السياسيّ ويطالب مرشّحي رئاسة الجمهوريّة بالتعهّد الخطّي لتطبيقها... ونحن نعلم... أنّ السياسي المعروف، المتميّز بعدائه لزعماء الموارنة في السياسة، والحليف المتوافق معهم في موضوع العلمانيّة، إنّما يبني موقفه بقصد تحقيق تقدّم ملموس في خطّة انتزاع الرئاسة الأولى، وهذا غاية ما يطمح للوصول إليه باسم العلمانيّة».

ولا يوفّر البيان مهاجمة الدروز كدروز، إضافة إلى مهاجمة كمال جنبلاط، إذ جاء فيه:

«إنّ المجلس يقرّر تسجيل عدم معارضة زعماء الموارنة ومَن يتوافق معهم من زعماء الدروز في مطالبتهم بتطبيق العلمانيّة فيما يخصّ أحوال طائفتهم الشخصيّة فحسب، إذا كانوا يرون فيها الحلول المناسبة لما قد يشكون منه[2]».

١ - كمال جنبلاط، هذه وصيّتي، ص ٤٥
٢ - جريدة الأنوار البيروتيّة، ١٩٧٦/٣/٢٥

أدّت الحياة الصعبة التي عاناها أبناء الطائفة الدرزيّة عبر التاريخ، كما سيأتي، من جهة، ودعوتهم الدينيّة المتأصّلة في التنزّه والتزهّد والتقشّف، والقائلة بتجدّد الحياة الدائم، من جهة ثانية، إلى أخلاقيّة خاصّة جعلت الدروز الملقّبين ببني معروف، يتعلّقون بصفات الإباء والشمم وعزّة النفس والشجاعة والشهامة والتعلّق بالحرّيّة وبالاندفاع لمحاربة العدوّ.

وكان الدروز في الماضي، بالإضافة إلى كونهم محاربين، يعملون في الزراعة، ولم يكن يمتهن الصناعة والتجارة منهم سوى عدد قليل. وعندهم قابليّة واضحة للتعلّم، وعندما نشطت الحركة الثقافيّة بدءاً من نهاية القرن التاسع عشر، أخذ أعيانهم يعتنون بتربية أولادهم في المدارس، حتّى برز منهم عدد لا يُستهان به من أهل السياسة والفكر والعلم والثقافة. على أنّ طلب العلم فريضة عند الدروز، والقراءة والكتابة لازمتان بحكم الدين للذكور والإناث، والأمّيّون منهم قد خالف آباؤهم النصوص الدينيّة في عدم تعليم أبنائهم! وهم بذلك سبقوا أشدّ الأمم أخذاً بأسباب التمدّن ومحو الأمّيّة[1].

وهم يقيمون صلواتهم الجماعيّة ليلة الجمعة في أبنية على غاية من البساطة والتقشّف تسمّى خلوات، وتُبنى عادة على تلال أو روابٍ تشرف على قراهم. وأقدم هذه الخلوات وأرفعها مقاماً عندهم خلوات البيّاضة قرب حاصبيّا من جنوب لبنان، وإلى الجنوب الشرقيّ من هذه الخلوات خلوة شبعا التي نهب كتبها جيش إبراهيم باشا عام ١٨٣٤، فكانت المرّة الأولى التي تَعرَّف فيها العالم إلى كتبهم[2].

وعندما ينضمّ العقّال إلى مجالس خلواتهم ليلة الجمعة «يستمعون إلى قراءات في الكتب الدينيّة. وانصرافهم من تلك المجالس يكون بحسب درجاتهم

١ - إبراهيم الأسود، ذخائر لبنان، المطبعة العثمانيّة (بعبدا لبنان ١٨٩٦) ص ١٢٢
٢ - حتّي، لبنان في التاريخ، ص ٢١٩

في الدين، فمنهم مَن يبكر في الانصراف، ومنهم مَن ينصرف في وسط السهرة، ومنهم مَن ينصرف في نهايتها. وليس للجهّال أن يحضروا مجالس الدين إلاّ ليلة العيد، والعيد عندهم هو عيد الأضحى.

«ويتعمّم عقّال الدروز بالعمامة البيضاء، ويلبسون القبأ والعباءة ويطلقون العذار[1]. ويسوغ تجاوز ذلك لذي منصب قضت عليه أحوال منصبه بتغيير زيّ العقّال. أمّا النساء، فلهنّ النقاب وثوب يقال له ـ صاية ـ وفي أكثر الأماكن يغطّين وجوههنّ بمنديل ولا يتركن بائناً سوى إحدى العينين لرؤية الطريق. وأكثر العقّال يحلقون رؤوسهم. ومَن خالف منهم هذه القواعد فإنّ المتشدّدين في الدين منهم ينكرون عليهم ذلك[2]».

وقد اشتهر الدروز في نزعتهم للأخذ بالثأر، لذلك قلّما شهد تاريخهم هدوءاً، فهم غالباً في حالة انقسام حزبيّ داخلي إلى حزبين. أمّا إذا نشبت نزاعات خارجيّة معهم، فسرعان ما يتّفقون على الخصم، وإذا كانت الأسرة الواحدة منشقّة، سرعان ما تنضمّ كلّها يداً واحدة ضدّ مَن قد يناوئها.

وقد وصف أحد مؤرّخي القرن التاسع عشر الدروز بالشجاعة والإقدام، وذكر أنّ لهم غراماً بذكر الحروب والوقائع، وميلاً عظيماً إلى القوّة. وهم يعتقدون كثيراً بالقضاء والقدر، مع انقيادهم إلى رؤسائهم وطاعتهم لكبارهم، ممّا يمهّد لهم في الغالب سُبل الفوز[3].

وهم موصوفون بمزيّة الكرم والاحتفاء بالضّيف. ولهم محافظة عظيمة على الأنساب والدرجات، فتجدهم طبقات، كلّ طبقة لا تزوّج الطبقة التي دونها، ولم ينحصر هذا في مشايخهم، إنّما هو موجود في عامّتهم، فقد يمضي مئات السنين على عائلتين متساكنتين في محلّ واحد ولا تزوّج إحداهما الأخرى، والسبب في

---

١ ـ العذار، جمعها: عُذُر، من معانيها: جانب اللّحية، أي الشعر الذي يحاذي الأذن.
٢ ـ إبراهيم الأسود، ذخائر لبنان، ص ١٢٦
٣ ـ إبراهيم الأسود، ذخائر لبنان، ص ١٢٦

ذلك يعود إلى أن تكون إحداهما أشرف أصلاً من الأخرى، وإذا خالف أحد أفراد تلك العائلة هذا التقليد تبرّأت منه عائلته. كذلك فإنّ التقدّم في المشي، وفي المجلس، وفي التوقيع، وفي غير ذلك ممّا شابه، له عندهم قواعد مرعيّة أكثر من أي مجتمع شرقيّ آخر، فهم لا يتسامحون في مثل هذه الأحوال، وكلّ فئة منهم مدركة لحقّها ولمقامها، لا تتجاوز مَن يتقدّمها، ولا تدع مَن دونها يتجاوزها.

والتراتبيّة للأمراء أوّلاً، يليهم المشايخ الجنبلاطيّون، ثمّ المشايخ العماديّون، ثمّ النكديّون، ثمّ التلاحقة، ثمّ الملكيّة، ثمّ بنو العيد، وهؤلاء هم أصحاب المقاطعات قديماً؛ ثمّ يأتي مقام المشايخ الذين ليسوا بأصحاب عهدة، (أي إقطاع) وهم طبقات أيضاً، وينتهي ذلك إلى العامّة. وقد أُلغيت امتيازات أصحاب الاقطاعات بعد نهاية نظام الإقطاع في العام ١٨٦٠.

هذا في لبنان، أمّا في جبل الدروز في حوران، فلا عبرة كبرى للأنساب في الغالب، والدروز هناك يكادون أن يكونوا متساوين، إذ يتزوّج ابن أسرة الأطرش التي هي من أهم أسر المشايخ، من العامّة، ويزوّجهم، والسبب في ذلك عدم قِدَم عيال الدروز هناك، وقد حصّل مشايخهم مركزهم الاجتماعيّ منذ عهد قريب نسبيّاً، وذلك بالقوّة والغلبة. وأشهر عشائر الدروز في حوران: بنو الأطرش، ثمّ بنو عامر، ثمّ بنو أبي عسّاف، ثمّ بنو هُنيدة، ثمّ بنو نصّار، ثمّ بنو عزّام...

ومن جملة عوائدهم أنّهم يوصون بأموالهم وأملاكهم عند الممات إلى من شاؤوا، خلافاً للمسلمين المقيّدين في ذلك بالنصوص القرآنيّة. وقد جرت العادة أن يُتلى صكّ الوصيّة عند القبر، بعد دفن الموصي، على مسمع جميع الحضور. وهم في الغالب يوصون للذكور من أولادهم وأعقابهم، أمّا الإناث فيوصون لهنّ براتب يُدفع إليهنّ إذا عنّسنَ أو طُلّقنَ من الزوج، ومن أجل ذلك يندر أن تكون إمرأة منهم ذات ثروة تذكر. وشعائرهم في الزواج والطلاق والصلاة على الجنائز والختان كالمسلمين، ولكن جرت العادة عندهم أن لا يردّوا طالقاً ولا يجمعوا بين زوجين. وقد أُمروا بالصلاة والصوم وحفظ القرآن.

الفصل الثالث

الأصول العرقيّة للشعب الدرزي

- توزّع الدروز اليوم
- أصل القبائل الدرزيّة
- القبائل في لبنان
- قبل ظهور الدعوة الدرزيّة

تتوزّع أكثريّة الدروز اليوم على مثلّث يكاد يكون متّصلاً على الصعيد الجغرافي، أمّا على الصعيد السياسي، فهو موزّع بين لبنان وسورية وإسرائيل.

في لبنان، يتوزّع الدروز بين جبل لبنان والبقاع والجنوب. ففي الجبل يقطنون أقضية المتن الأعلى (بعبدا) وعاليه والشوف، وأقلّيّة منهم تقطن بعض القرى العليا من قضاء المتن الشمالي، والباقون موزّعون بين قضاء البقاع الغربي وقضاء حاصبيّا مرجعيون.

وتشكّل منطقة وادي التيم قيمة معنويّة هامة بالنسبة لهم، لأنها تعدّ مهد الدرزيّة، وأقدس الأماكن الدرزيّة هي تلك المعروفة بخلوات البيّاضة بالقرب من حاصبيّا.

ويبلغ اليوم مجموع عدد أبناء الطائفة الدرزيّة في هذا المثلّث الجغرافي نحو ٣٧٠ ألف نسمة، مقسّمة على: لبنان ١٥٠ ألفاً، سورية ١٩٠ ألفاً، إسرائيل ٣٠ ألفاً.

ويتركز الوجود الدرزي في سورية في جبل حوران، الواقع في الزاوية الجنوبيّة الشرقيّة للدولة السوريّة. وهو جبل يرتفع عن سطح البحر ما بين ٦٠٠ و١٥٠٠ متر.

أمّا في إسرائيل، فتستوطن أكثريتهم القرى الشماليّة التابعة لعكة وطبريّة وبعض القرى التابعة لمنطقة حيفا، ويبلغ مجموع القرى التي يقطنونها ١٧ قرية.

اصل القبـــائل الدرزيّة

يذكر الدكتور فيليب حتّي[١] أنّه «بعد أن توطّن الموارنة في شمال لبنان، وأصبح له مركز في التاريخ، بدأت طوائف إسلاميّة تخالف السنّة في عقائدها ـ

١ ـ حتّي، لبنان في التاريخ، ص ٢١٤

وهي الشيعة والإسماعيليّة - وجماعات عرقيّة مختلفة من فرس وعرب، تنزح إلى لبنان الجنوبي. هذه الأقوام اندمجت فيما بعد، ومن اندماجها نشأ الدروز في منتصف القرن الحادي عشر. هؤلاء النازحون الجدد اندمجوا، كما فعل الموارنة قبلهم، بالسكّان الأصليّين من العرق الآرامي. إنّ الشكل العام السائد في جماجم اللبنانيّين - دروزاً كانوا أم موارنة - في يومنا هذا، حسب نتائج الأبحاث الانتروبولوجيّة التي أجريت في هذا الحقل[1] هو من نوع الجماجم القصيرة والعريضة التي تُعرف في علم الانتروبولوجيّة بالجماجم العريضة. وهذا يخالف الشكل السائد لجماجم بدو الصحراء السوريّة المستطيلة مخالفة بارزة. وكذلك يخالف شكل جماجم عرب الشمال.

أمّا بعض مؤرّخي الدروز، فيصرّون على النقاء العربي للعرق الدرزي، وعلى محافظتهم على أنسابهم العربيّة طيلة وجودهم[2].

ويردُ المؤرّخون أصل الشعوب التي اعتنقت الدرزيّة إلى قبائل عربيّة، هي: التنّوخيّة، واللخميّة (بنو لام)، وفروع من قبائل شمّر، وتغلب، وربيعة، وغيرها[3].

ويعود أصل هذه القبائل إلى بلاد اليمن، وتحديداً إلى قبيلتي أزد وقضاعة وبطون من نمارة بن لخم، وهذه القبائل تتحدّر من بني حميَر، الذين رحلوا في ظروف مختلفة من اليمن إلى العراق في بداية القرن الميلادي الثاني، ومنها إلى سورية في نهاية القرن الثالث. وقد اشتهر منهم قادة وملوك أشدّاء في الحروب،

---

١ - المرجع السابق، وقد استعان حتّي بالمراجع التالية: Carl c. seltzer, the Racial characteristics of syrians and Armenians (Cambridge, Mass. 1936) PP. 10 seq.;
Contributions to the Racial Anthropology of the Near East (Cambridge, Mass. 1940) PP. 20 - 1, 37 - 50;
William M. shanklin and Nejla Izzedin in "American Journal of Physical Anthropology, Vol: XXII (1937) PP. 397 seq.;
N Ariens Kappers, the Anthropology of the Near East (Beirut, 1932) PP. 8 - 10;
J. Franklin Ewing, Hyperbrachycephaly as Influenced by cultureal condetions (Cambridge, 1950) PP. 7 - 8, 26 - 7, 31 - 2, 35, 78

٢ - سعيد الصغير، ص ٢٥٤

٣ - سعيد الصغير، ص ١٩

كان أوّل مَن ملك منهم: ملك بن فهم في حوالى ١٩٥ م ـ العراق ـ ثمّ جذيمة الوضّاح، ثمّ عمرو بن عدي، ثمّ أمرؤ القيس الأوّل (٢٨٨ ـ ٣٢٨ م) الذي امتدّ ملكه على بادية العراق والحجاز والشام، ثمّ ابنه عمرو (٣٢٨ ـ ٣٦٣ م) الذي تولّى مكانه ابن قلاّم العمليقي، فقُتل وتولّى مكانه أمرؤ القيس الثاني ابن عمرو عام ٣٧٨ م ولقّب بالمنذر والمحرق، وخلفه ابنه النعمان الأوّل (٤٠٣ ـ ٤٣١) الذي خلفه ولده المنذر الأوّل وأمّه الغسّانيّة عام ٤٣١ م. عقبه في العام ٤٦٢ ابنه النعمان الثاني. وفي العام ٤٧٣ ملك الحيرة الأسود بن المنذر الأوّل، ثمّ أخوه المنذر الثاني عام ٤٧٣، ثمّ النعمان الثالث ابن الأسود بن المنذر عام ٥٠٠، ثمّ أمرؤ القيس الثالث عام ٥٠٦، ثمّ ابنه المنذر الثالث عام ٥١٤ الذي لُقّب بذي القرنين، وكان من أعظم ملوك الحيرة، وقد اعتنق الدين المسيحي، وتبعه أكثر بني قومه. ومن أخباره أنّه اعتقل عنترة العبسي عندما توجّه هذا الأخير يجمع مهر عبلة، وبعد أن انتصر في حروب كثيرة، فشل في معركة مرج حليمة سنة ٥٥٤، ثمّ قتله مرّه بن كلثوم، فتولّى المُلك بعده سنة ٥٦٢ عمرو بن هند عمّة أمرئ القيس الشاعر، خلفه أخوه قابوس عام ٥٧٨ بعد أن قُتل. وقد قُتل قابوس أيضاً عام ٥٨٢ وخلفه أخوه المنذر الرابع لسنة واحدة، قام بالملك بعده النعمان بن المنذر، الذي بموته انقرض حكم التنّوخيّين واللخميّين في الحيرة.

أمّا نهاية حكمهم هذه فقد كانت على يد كسرى، ملك الفرس، الذين راحوا يضيّقون على هذه القبائل المتنصّرة، حتّى نزحت إلى جهات حلب واللاذقيّة، عند القبائل التنوخيّة التي كانت سبقتهم إلى هناك.

ولمّا انتشر الإسلام في بلاد الشام، قاتلت هذه القبائل المسلمين في بادئ الأمر، غير أنّها عادت وتقبّلت الفتح العربي والدين الجديد، وانتقلت في قتالها من مناصرة الروم ضدّ العرب إلى مناصرة الإسلام ضدّ الروم. وقد اشتهر منهم في تلك الحروب قبيلتا بني تنوخ وبني ربيعة اللّتان نبغ منهما الأمراء التنّوخيّون والمعنيّون، فاستوطنوا جبل السمّاق الأعلى في سورية، وبنوا فيه الحصون والقلاع، واشتهروا كمحاربين أشدّاء يألفون القتال في الجبال والمسالك الوعرة.

من المتّفق عليه عن ظروف قدوم تلك القبائل إلى لبنان، أنّ الخلفاء العرب، عندما تعذّر عليهم اخضاع المردة الموارنة إلى سلطانهم في لبنان، أرسلوا بعض القبائل المعتادة على سكنى الجبال وعلى المحاربة في مواقعها الوعرة ليتصدّى مقاتلوها للمردة، وللروم. وكان من بين تلك القبائل، التّنوخيّون، الذين دخلوا لبنان سنة ٧٣٦ عن طريق البقاع، وما لبثوا أن تقدّموا حتّى بلغوا المناطق الممتدّة بين حدود البقاع الغربيّة والساحل الجنوبي لمدينة بيروت. وفي حوالى العام ٧٦٠ أقطع أبو جعفر المنصور جبال بيروت إلى الأمير أرسلان بن مالك من المعرّة، وهو جدّ الأرسلانيّين، وكانت جبال بيروت يومذاك خالية، وعهد المنصور إلى الأمير الأرسلاني بحفظ الطريق بين دمشق وبيروت من غزوات المردة. فنزل صحب الأمير أرسلان في وادي التيم وضهر البيدر وسن الفيل. واتّحد هؤلاء في حروبهم مع قبيلة بني لام (اللخميّين) العربيّة، التي كانت قد استوطنت الشوف بعصر الخليفة عبد الملك بن مروان (٦٤٦ ـ ٧٠٥ م) وقد تفرّق اللخميّون في جبال لبنان الغربيّة واختلطوا مع التّنوخيّين. ثمّ قدم من جهّات حلب، فروع من قبائل شُمَّر وتغلب وربيعة وغيرها، واتّحدت هذه أيضاً مع اللخميّين والتنوخيّين. ومن هناك توزّع أبناء تلك القبائل في مناطق جبل لبنان حتّى بلغوا المتن، وجرت بينهم وبين المردة معارك عدّة.

وفي العام ٨٢٠ قدم من الجبل الأعلى الأمير «نبا» ومعه بعض القبائل، فسكنوا الجنوب الغربي من لبنان[1].

ويقول بعض مؤرّخي هذه الحقبة إنّ حركة أحد مقدّمي المردة (الياس ٧٥٣م) والثورة المسيحيّة ضدّ عامل العبّاسيّين التي عُرفت بثورة المنيطرة (٧٥٨أو ٧٥٩م)

١ ـ طوني مفرّج، حرب الردّة، دار الجريدة (بيروت ١٩٧٩) ص ١٤٨ ـ ١٤٩؛ وراجع: سعيد الصغير، ص ١٨؛ ذخائر لبنان، ص ١٣١ وما يليها؛ لبنان من الفتح العربي إلى الفتح الإسلامي، ص ٦٧

نبّهت العباسيّين إلى نقطة ضعف كبرى في دولتهم، وهي وجود جماعات مقيمة في الجبال اللبنانيّة تتمتّع بالشدّة والصلابة وعدم الموالاة للدولة، واحتمال قيام تحالف بينهم وبين البيزنطيّين، لذلك عمد أبو جعفر المنصور، فور الانتهاء من ثورة المنيطرة، إلى ملء الفراغ الذي أحدثه إجلاء السكّان من لبنان بتشجيع القبائل العربيّة على الاستيطان في الجبال اللبنانيّة. وكانت القبيلة الأولى التي انتقلت إلى لبنان، قبيلة التنوخيّين، وذلك سنة ٧٦٣ ميلاديّة، وكان على رأسها الأمير أرسلان، وقد وقع الخيار على التنوخيّين، لأن قبائل لخميّة كانت تُقيم في البقاع، وهم من فصائلهم[1]. «فنهض الأمير أرسلان، أمير الجيش، بسوابق العشيرة إلى وادي التيم. ونزل في الحصن المعروف بحصن أبي الجيش، منتظراً قدوم أخيه بباقي العرب. ثمّ قدم الأمير منذر بباقي العرب». ثمّ تفرّقا هما وعشائرهما في البلاد، فعمّروا جبال بيروت الخالية، وتحضّروا. فاستوطن الأمير المنذر بن مالك في حصن سلحمور (سرحمول الغرب اليوم) وأخوه الأمير أرسلان في سن الفيل. والأمير حسّان بن خالد بن مالك في طردلا. والأمير عبد الله بن النعمان بن مالك في كفرا، والأمير فوارس بن عبد الملك بن مالك في عبيه، وتفرّق باقي المقدمين وعشائرهم في البلاد، وكانوا اثني عشر مقدماً[2].

وقد اعتبر بعض المؤرّخين انّه ممّا لا خلاف فيه، وعليه الاجماع، أنّ التنوخيّين مالأوا العبّاسيّين، فأحلّهم أبو جعفر المنصور سنة ٧٦٣ غربي لبنان، وعوّل عليهم في صدّ غارات الروم وأهالي الجبل. وقد نزل الأمير أرسلان أحد رؤسائهم محلّة رأس البيدر، وقطن الباقون أرباض بيروت وصيدا[3].

---

١ ـ محمّد عليّ مكّي، لبنان من الفتح العربي إلى الفتح العثماني ـ الطبعة الثانية ـ دار النهار (بيروت ١٩٧٩) ص ٦٧ ـ ٦٨

٢ ـ الشيخ طنّوس الشدياق، أخبار الأعيان في جبل لبنان، ـ مكتبة العرفان ـ (بيروت ١٩٥٤) الجزء الثاني، ص ٢٧٨ وما يليها.

٣ ـ إسماعيل حقّي بك، لبنان مباحث علميّة واجتماعيّة، ص ٢٩٦

ويذكر مؤرّخ آخر[1] أنّ «أوّل مَن رحل من تلك القبائل العربيّة إلى لبنان، كان الأمير فوارس تنّوخ وقبيلته، وكانت هذه القبيلة أشرف القبائل جميعا وأكثرها رجالاً وأعظمها سطوة، ثمّ رحل بنو أرسلان، ثمّ بنو شويزان، فسارت هذه القبائل في السهول المحاذية لنهر العاصي، حتّى وصلت بعلبك، فحلّ أفرادها فيها، وانبثّوا في سهل البقاع، حتّى بلغوا زحلة، ثمّ رقوا سلاسل الجبال إلى عين دارة فرأوا ماءً غزيراً، فبنى بنو فوارس وبنو أرسلان هذه القرية وسكنوا فيها، وسار بنو شويزان يقصدون الماء فبلغوا نهر الصفا ونهر الباروك وبنوا قرية عين زحلتا. ولبثت تلك القبائل في أماكنها بضع سنوات، وكان بعد ذلك أن كثر عددهم فضاقت الأرض بهم وبمواشيهم، ورأوا أنّ البرد القارس في تلك الأماكن يؤذيهم فطلب بعضهم السواحل، فسار بنو شويزان إلى الكنيْسة وراء دير القمر. وهناك نشأ منهم فرع مشايخ بني عبد الملك الذين بنوا بتاتر وسكنوها، وأمّا بنو أرسلان فساروا إلى سن الفيل على مقربة من بيروت، وملكوا الأراضي الممتدّة من هناك إلى خلدة، وبنوا الشويفات وسكنوها. وسار بنو فوارس، وهم أكثر القبائل التنوخيّة عدداً، إلى المتن وسكنوا هناك بضع سنوات، إلى أن قام منهم الأمير أبو اللمع الشهير، وهو رأس الأمراء اللمعيّين، فصارت القبيلة تنسب إليه. وسار بقيّة بني تنوخ تحت قيادة ثلاثة من أمرائهم وهم: الأمير فوارس، والأمير عبد الله، والأمير هلال، إلى جبل الشوف، وبنوا قرى كثيرة منها البنيه، وكفرمتّى، ورمتون، وتردلا، وعرمون، وعين كسور، وعبيه، وسكنوها، ثمّ انفصل أحد هؤلاء الأمراء الثلاثة عن أخويه وجاء قرية سرحمور فبنى فيها حصنا منيعا وسكنه.»

بعض مؤرّخي الدروز ذكر أنّ «موقع لبنان الحصين جعل خلفاء العرب يسهّلون للقبائل القويّة سكناه، لصدّ غزوات البيزنطيّين التي كانت تتكاثر عددا وتتعاظم شدّة، وتغذّي المردة الذين كانوا يقطعون السابلة ويعزون المناطق

[1] ـ إبراهيم الأسود، ذخائر لبنان، ص ١٢٧ ـ ١٢٩

العربيّة، وهكذا أخذت الموجات العربيّة تصل إلى لبنان وتستقرّ في ربوعه، فتعمّر الغامر من قراه وتستولي على العامر من الأعداء. ففي عام ٧٣٦ م. نزح إليه التنوخيّون بعد أن انبثّوا في سهل البقاع حتى بلغوا زحلة، ثمّ تسلّقوا الجبال واستوطنوا القرى وملكوا بلاد الغرب وجبل بيروت، فحصل بينهم وبين المردة أنصار الروم معارك عديدة عزّزت شأن المسلمين لانتصارهم في الكثير منها.

وعندما حضر أبو جعفر المنصور إلى دمشق عام ٧٦٠ م. قدم إليه الأمير أرسلان ابن مالك من المعرّة ومعه جماعة من قومه، فشكوا إليه توالي القحط عليهم بسبب توالي الجدب والجراد، فأقطعهم جبال بيروت الخالية، وعهد إليهم بحفظ الطريق بين دمشق وبيروت، فعادوا إلى أماكنهم، ونادوا عشائرهم بالرحيل، وكان أوّل نزولهم بحصن وادي تيم الله (نسبة إلى تيم الله بن أسد بن وبرة بن تغلب بن حلوان بن قضاعة اليمنيّين) ثمّ انتقلوا إلى حصن أبي الجيش (نسبة إلى أصل الأرسلانيّين) ثمّ جبل المغيثة (ضهر البيدر) وسنّ الفيل، فجرت بينهم وبين المردة وقائع اتّحدت معهم فيها قبيلة بني لام العربيّة التي كانت قد استوطنت الشوف بعصر الخليفة عبد الملك بن مروان. وتفرّق اللخميّون في جبال لبنان الغربيّة، وعمّروا قراه الساحليّة واختلطوا مع أنسبائهم التنوخيّين، متعاونين بالدفاع عن الساحل الشامي وتشييد الحصون لمحاربة الأعداء، والغزاة الذين كانوا يغيرون على السواحل العربيّة، فينتصرون حيناً، ويبؤون بالفشل أحياناً. ثمّ قدم من جهات حلب فروع من قبائل شمّر وتغلب وربيعة وغيرها، فاستوطنت جبال لبنان واشتركت مع اللخميّين والتنوخيّين والقبائل العربيّة الأخرى بصدّ هجمات الروم عن الساحل الشامي، فأصبحت جبال لبنان موطناً للقبائل العربيّة، ومنها قبائل مسيحية نزلت لبنان وطرابلس بعد معركة اليرموك في أوقات مختلفة كبني الخازن وبني الحرفوش وبني حبيش وبني الدحداح وبني الغريب وغيرهم من متنصّرة العرب الذين اتبعوا مذهب القديس مارون، وهو عربي من حمص، فاعتنت (القبائل العربيّة) ببناء القرى وزرع الأراضي، وتشييد القصور والحصون، فبنى بنو فوارس تنوخ وبنو

أرسلان قرية على عين داره، ... وسار بنو شويزان حتّى بلغوا نهر الصفا ونهر الباروك فبنوا قرية على عين زحلته، وبعد أن كثر عددهم قصد بعضهم السواحل، فسار بنو شويزان إلى جوار دير القمر وبنوا بتاتر، ومنهم نشأ فرع بني عبد الملك، وقصد بنو أرسلان سنّ الفيل المجاورة لبيروت وملكوا الأراضي الممتدّة من هناك إلى خلدة وسكنوها، وتوجّه بنو فوارس التنوخيّون إلى المتن ومنهم نشأ أبو اللّمع جدّ اللمعيّين[1] ».

قبل ظهور الدعوة الدرزيّة

سيطرت القبائل التنوخيّة على المناطق التي نزلت فيها، وامتدّ حكم أمرائها التنوخيّين حتّى شمل المناطق الشوفيّة. أمّا اللخميّون وقبائلهم فكانوا بقيادة الأميرين أرسلان والمنذر يسيطرون على مناطق الساحل من جبل الشوف وعاليه، ممّا جعل الخليفة العبّاسي المهديّ يقرّهما على ولاية بيروت وتوابعها. وقد جرت بينهم وبين المردة حروب متواصلة، اشتهرت منها معارك نهر الموت وانطلياس وسنّ الفيل. ويُقال أنّ نهر الموت سُمّي بذلك الاسم لكثرة ما وقع في تلك المعركة من قتلى عند مصبّه[2]. أمّا في معركة انطلياس، فقد سقط أكثر من ثلاثمئة قتيل[3].

أعمال التنوخيّين الحربيّة في مواجهتهم للمردة، جعلت الدولة العبّاسية تُقرّهم في الأماكن التي توطّنوها من الجبل اللبناني، وتبيح لهم شكل ولاية، اتخذت لها فيما بعد اسم إمارة.

فلمّا «قدم الخليفة المهدي بن المنصور العبّاسي إلى دمشق، سار إليه الأمير منذر وأخوه الأمير أرسلان (التنوخيّان) وقابلاه في قرية المزة، فاستقبلهما

١ ـ سعيد الصغير، ص ١٨ ـ ١٩
٢ ـ سعيد الصغير، ص ١٩
٣ ـ الشدياق، الجزء ٢ ص ٢٧٩

بالبشاشة، وأكرمهما لما بلغه من شدّة بأسهما على الأعداء، وفي محافظة الطرقات، وأمر لهما بالتواقيع في تقريرهما على ولايتهما. وقد زاد لهما وأجرى لهما الإقامات الكافية[1]».

وهكذا نشأت الإمارة التنوخيّة في لبنان. وتابع الخلفاء العبّاسيّون تشجيعهم القبائل العربيّة الإسلاميّة على الاستيطان في لبنان. وقد أرسل هارون الرشيد منشوراً إلى أمير الثغور الشاميّة وإلى باقي عمّال الشام يقضي بأن يطلقوا التنبيه في البلاد بالرحيل إلى لبنان وسكناه، لتشتدّ قوّة أمرته على أهل العاصية (مردة كسروان[2]).

هذا الاستنفار، جاء نتيجة زيارة الأمير ابن مسعود وأخيه مالك التنوخيّين لقاسم بن هارون الرشيد في مرج دابق، حيث كان معسكره، ويبدو أنّ الأميرين التنوخيّين قد ذهبا يطلبان الدعم بعد المعركة التي حدثت بين المردة والأمير مسعود التنوخي أمير سنّ الفيل، إذ اضطرّ الأمير مسعود بعدها إلى ترك سنّ الفيل والانتقال إلى الشويفات بالرغم من أنّه كان قد هزم المردة، بحسب المدوّنات، وقتل منهم مقتلة عظيمة، وأحرق بعضاً من قراهم السفلى. وقد حدث ذلك في حوالى ٧٩١ م. ويبدو أنّ تشجيع الدولة العبّاسيّة قد أفاد، فانتقلت جماعة أخرى من القبائل سنة ٨٢٠ م. واستقرّت في قصرنبا، وبذلك أصبحت القبائل التنوخيّة مسيطرة على جنوبي نهر بيروت من جبل لبنان، ساحلاً ووسطاً وجبلاً، وأصبح الأمير مسعود متزعّماً الإمارة التنوخيّة باتّفاق كلمة الأمراء، وقد اشترك هذا الأمير مع الخليفة المأمون في محاربة الأقباط في مصر، ونجم عن ذلك أنّ الخليفة المأمون أقطعه، بالإضافة إلى إمارته في بيروت والغرب وصيدا، مقاطعة صفد، فأصبح سنة ٨٣١ أمير التنوخيّين في لبنان[3]، وكان قد بنى حصناً كبيراً في

١ - المرجع السابق ص ٢٨٠
٢ - المرجع السابق ص ٢٨١
٣ - محمّد عليّ مكّي، ص ٦٩ - ٧٠؛ راجع: الشدياق، الثاني ص ٢٦٦ وما يليها؛ الأسود، ذخائر، ص ١٣١ وما يليها.

الشويفات مُحاطاً بدور وميادين، وبموت هذا الأمير في العام ٨٣٧ ودفنه في الشويفات، اتّفقت الآراء على إقامة مالك شقيق مسعود بن أرسلان أميراً خلفاً لمسعود، إلاّ أن هاني بن مسعود رفض هذا التعيين، وراح يؤلّب الناس ضدّ عمّه، وقد تطوّرت هذه المعارضة إلى اقتتال دموي في العام ٨٣٨ شهد معارك قاسية، كانت الحاسمة منها تلك التي جرت في منطقة خلده، وفيها هُزم الأمير مالك، الذي فرّ مع عياله إلى اللجون من بلاد حارثة، ومنها انتقل إلى مصر واستوطنها، فاستقلّ هاني بالامارة، وجرت بينه وبين المردة مواقع عدّة، استحوذت على تقدير الخليفة.

عاش هاني أرسلان حتّى العام ٨٥٢، وبعد وفاته، اجتمع أولياء الشأن، وإثر التشاور، أقاموا الأمير إبراهيم بن إسحاق أرسلان خليفة له. وعندما قدم المتوكّل إلى دمشق في العام ٨٥٧، سار إليه إبراهيم، وحصل منه على توقيع بولاية الغرب[1].

وهكذا يتّضح أنّ الولاية كانت تحصل بالاختيار من قبل أولياء الرأي من أعيان القبيلة، وتُثبّت من قبل الخلفاء وممثّليهم. بيدَ أنّ القرار الأفعل كان للقوّة، كما هي الحال بالنسبة للأمير هاني الذي رفض تعيين عمّه الأمير مالك، فانتزع منه الولاية بالقوّة. كما أنّ المقياس الذي اعتمده الخلفاء لتثبيت هذا الأمير أو ذاك، كان مدى نجاح هؤلاء في حروبهم ضدّ أعداء الخلافة.

لم تقتصر أعمال الأمير إبراهيم الحربيّة على لبنان، فهو قد لبّى نداء ابن الشيخ الشيباني الخارج، الذي كتب إليه من فلسطين في العام ٨٦٩ يستدعيه لمؤازرته في قتاله بفلسطين والأردن. ولكنّ هذا التحالف سوف يجلب لإبراهيم سوء المصير، إذ سرعان ما أظهر الشيباني العصيان للخلافة بعد مقتل المهتدي في العام ٨٧٠، فسار إليه الأمير إبراهيم برجاله إلى حوران، فلقيه في قرية اذرعات، وتعاضد الرجلان في العصيان، ولكنّ عصيانهما قد باء بالفشل، على يد مأجور

١ - الشدياق، الجزء ٢ ص ٢٨٢ ـ ٢٨٣

التركي، الذي تولّى دمشق فيما بعد، فولّى إذ ذاك الأمير النعمان على بيروت وصيدا والجبل، ولُقّب هذا بأمير الدولة، لأنّ تعيينه هذه المرّة جاء من قبل الدولة وليس من قبل الأعيان. وأمر التركي النعمان بالإقامة في بيروت، بهدف المحافظة عليها من غزوات الروم والمردة. أمّا إبراهيم، فقد اختفى لبعض الوقت، ثمّ استأمن النعمان، فأمّنه، وأقام في بيته حتّى وفاته في العام ٨٩٣ عن ٩٥ سنة.

بنى النعمان داراً عظيمة في بيروت، وحصّن سور المدينة. وفي سنة ٨٧٥ وقع بينه وبين المردة قتال عظيم على نهر بيروت دام أيّاماً، حتّى تراجع المردة بعد أن فقدوا عدداً من القتلى وأُسر لهم بضعة مقاتلين، فكتب النعمان إلى بغداد عن هذه المعركة، مرفقاً كتابه برؤوس القتلى وبالاسرى. فكانت ردّة فعل المتوكل أنّه «كتب له كتاباً يمدح شجاعته ويحرّضه على القتال، وأقرّه على ولايته تقديراً له ولذريّته، وأرسل له سيفاً ومنطقة وشاشاً أسود، وكتب إليه الموفّق، أخو المتوكل، وسواه من كبار أهل الخلافة، كتباً يمدحونه عبرها، وأعاد المتوكل الرسل معزّزين مكرّمين إلى بيروت، فتقلّد الأمير النعمان السيف، وشدّ المنطقة، ولفّ الشاش، ودعا لأمير المؤمنين، وزُيّنت البلاد والمدن، وهادن الشعراء النعمان بالتهاني، فاشتدّ أمره وعظم شأنه[1]».

وقد اشتهر هذا الأمير ببطشه الساحق، فلمّا وقع الخلاف بينه وبين نسيبيه الأميرين: محبوب وهلال ابني الأمير إسحق، ذهب هذان الأخيران إلى دمشق شاكيَين، فأرسل النعمان من يكمنون لهما في وادي عين الجر المعروف بوادي الحرير، فلمّا أقبل الأميران، قام جماعة النعمان باغتيالهما وبتقطيعهما إرباً إرباً، كما أرسل النعمان بعض القتلة إلى بيتَي القتيلين، فأبادوا أطفالهما وعيالهما تماماً، وأمر النعمان إذ ذاك باعطاء محلة الفيجنيّة التي كانت للأميرين، إلى الأمير أياس حفيد الأمير مسعود.

---

١ - الشدياق، الجزء ٢ ص ٢٨٤

وممّا دوّنته التواريخ أنّ النعمان قد واجه ملاّحي السفن الافرنجية في العام ٩١٥ عند رأس بيروت، عندما نزل هؤلاء إلى البرّ، فقتل منهم من قتل وأسر من أسر، وقد أكرمته الخلافة على أعماله هذه. وعندما مرّ أحمد، حفيد هارون الرشيد بعياله على غربي بيروت سنة ٩٢٤، استقبله النعمان واستضافه مدّة طويلة. وخطب النعمان ابنة حفيد الرشيد: كلثوم، لابنه الأمير المنذر، وبنتيجة هذه المصاهرة، ولدت كلثوم حفيدين للنعمان.

بعد أن وطّد النعمان أركان آل بيته وبلغ شهرة عظيمة، وافته المنيّة عام ٩٣٦ عن ثمان وتسعين سنة، فتولّى بعده، وراثة، ولده: الأمير المنذر، الذي أزوجه والده حفيدة هارون الرشيد. وهكذا تطوّرت الإمارة هذه المرّة إلى النظام الوراثي، بعدما كانت قد انتقلت قبلاً من النظام الاختياري إلى النظام التعيّيني.

حذا الأمير المنذر الملقّب بسيف الدولة حذو أبيه، وعندما استولى جعفر بن فلاح الكتامي قائد جيوش المعزّ على الرملة وطبرية، كتب هذا الأخير إلى المنذر يدعوه لمبايعته، وبعد أن استشار المنذر أعيان عشيرته، ردّ على الكتامي ردّاً لطيفاً بانتظار ما سيكون... ولّما استولى الكتامي على دمشق، سارع المنذر بالمسير إليه، ونال منه الخلعة، والاقرار على الولاية.

إلاّ أنّ هذا الأمير لم يعمّر طويلاً، إذ تُوفّي سنة ٩٧٠ عن خمسين سنة، فورث الإمارة ولده الأمير تميم الذي لُقّب بعز الدولة، وتزوّج بابنة الأمير إبراهيم التنوخي[1].

في هذه الأثناء، نشبت النزاعات في الدولة العبّاسيّة. وكان القرامطة بزعامة، الحسن بن أحمد الأعصم الذي كان يعتمد على مساعدة العبّاسيّين وتأييدهم، قد احتلّوا دمشق، وحملوا الفاطميّين على الانسحاب منها ومن البلاد برمّتها، وأقدم الحسن على اللحاق بهم حتّى عاصمتهم القاهرة[2].

١ ـ الشدياق، الجزء ٢ ص ٢٨٦

٢ ـ ابن خلدون، كتاب العبر، الجزء ٤ ص ٥٠ ـ ٥١

وكان الروم يتحيّنون الفرص لتجديد حملاتهم على الأراضي التي كانت في حوزتهم، بينما لم يكن الأتراك غافلين عمّا يجري حولهم، فإنّ أحد قوّادهم المدعو أفتكين، استولى على دمشق، وبدأ يشنّ الغارات منها على جميع أنحاء البلاد، وكان من الطبيعي أن يتعاون الأتراك والقرامطة ضدّ العدو المشترك[1].

في خضمّ هذا الصراع، كتب القرامطة في دمشق سنة ٩٧٢ إلى الأمير تميم أرسلان كتاباً مستطيلاً يدعونه فيه إلى مناصرتهم، فأبى. ولمّا قصد أفتكين التركي محاربة الفاطميّين في بعلبك، طلب التركي إلى الأمير تميم مساندته فلم يلبِّ الطلب. وعندما انهزم العامل الفاطمي، لجأ إلى تميم، ويبدو أنّ هذا التصرّف قد أغاظ أفتكين التركي الذي جاء إلى صيدا غازياً في العام ٩٧٥، وقد ناصر تميم الدولة الفاطميّة ضدّ أفتكين، فيما عارضه في موقفه هذا ابن عمّه الأمير درويش أرسلان. وإذ انهزم الفاطميّون في المنطقة، ولّى أفتكين التركي الأمير درويش مكان الأمير تميم، ولُقّب درويش بفخر الدولة. وبنتيجة هذا التعيين انقسمت العشيرة إلى حزبين، وقد فشل درويش في السيطرة على الإمارة. وإذ شدّد الفاطميّون الحصار في دمشق على أفتكين التركي، ضعف حزب الأمير درويش، ثمّ جاء الخبر بقدوم القرامطة لنجدته، فتأجج الصراع، إلى أن ارتأى أعيان الغرب قسمة الإمارة بين تميم ودرويش، على أن لا يتعرّض أحدهما للآخر في شطره[2]. وهكذا باتت القبائل التنوخيّة منقسمة بين موالين للفاطميّين ومعارضين لهم.

لمّا عاد القائد الفاطميّ: جوهر، بجيوشه إلى مصر، أبحر الأمير تميم من بيروت إلى القاهرة، مع سائر أنصار الفاطميّين من قادة المنطقة، فرحّب العزيز الفاطميّ بهم وأكرمهم، بينما سار الأمير درويش إلى دمشق مُبايعاً أفتكين التركي، الذي أقرّه أميراً على بيروت وجبلها[3]. وبذلك أصبحت الإمارة مناهضة

١ - حتّي، تاريخ سورية ولبنان وفلسطين، ج ٢ ص ٢١١ - ٢١٢
٢ - الشدياق، الجزء ٢ - ص ٢٨٧ - ٢٨٨
٣ - الشدياق، الجزء ٢ - ص ٢٨٨

للفاطميّين. وعندما نهض العزيز سنة ٩٧٧ بجيوشه من مصر مهاجماً أفتكين، خرج معه الأمير تميم، وشارك بواقعة الرملة التي أُسر فيها أفتكين، وقد كافأ العزيز الأمير الأرسلاني بإعطائه توقيعاً بإمارة الغرب وبيروت، فارتفعت مكانته، وفرّ الأمير درويش إلى جهة مجهولة، ولم يعد إلى بيته إلاّ بعدما أمّنه الأمير تميم. فعادت الإمارة إلى الولاء الفاطمي. وبعد ست سنوات (٩٨٣) مات درويش مسموماً.

مع استمرار الوضع المضطرب في المملكة الفاطميّة، إذ لم يكن القرامطة والسلاجقة والترك والروم وحدهم قد تنازعوا عليها، بل كان المواطنون أحياناً وأهل البادية يشتركون في تلك النزاعات، تعرّضت الإمارة للتجاذب، ففيما كان بعض الأمراء يؤازر أعداء الفاطميّين بهدف انتزاع الإمارة من تميم، بقي تميم متمسّكاً بالإمارة وبولائه للفاطميّين، غير أنّه بعد نزاع وتجاذب، تمكّن أحد مناهضيه: الأمير منصور، من الاستيلاء على الإمارة، وتزوّج بعائشة ابنة الأمير صالح الفوارسي، وبصفيّة ابنة الأمير مفرّج الطائي، وولد له منهما أولاد... ومتّن أركان حكمه. ويبدو أنّ الأمير تميماً قد لجأ إذ ذاك إلى حلب، إذ عندما قلّد الحاكم بأمر الله (٩٩٦ ـ ١٠٢١) الأمير سليمان الكتامي الشام سنة ٩٩٦، آزره الأمير تميم «الذي قدم إليه من حلب[1]» فأكرمه وولاّه طرابلس، وولّى ولده الأمير مطوعاً الغرب وبيروت، وولّى الأمير غالباً صيدا، والأمير هارون صور، وجميع هؤلاء من موالي تميم. واختبأ الأمير ناصر الدولة الذي كان يناهض الفاطميّين ويُناصر الأتراك الذين عيّنوه أميراً على الغرب، ولجأ مع بعض إخوانه إلى ابن الجرّاح في الرملة.

وهكذا لم تعد الإمارة في عهدة أمير واحد، وبذلك وقعت النزاعات بين هؤلاء الأمراء، إلى أن قُتل الأمير منصور، وأخوه زهير، والأمير عمرو، والأمير

---

١ ـ الشدياق، الجزء ٢ ـ ص ٢٨٩

عبّاس بن عمرو، فصفت كأس الإمارة للأمير مطوع، الذي بوفاته سنة ١٠١٩، انقسم أهل الغرب إلى قسمين: الأوّل يطلب الإمارة لولده عماد الدين موسى، والثاني لأبي الفوارس معضاد الفوارسي. وأخيراً تولّى الإمارة الأمير موسى على غير راحة، وتنازل عنها بعد سنة للأمير أبي الفوارس الذي توفّي عام ١٠٤٠، فتولّى إمارة الغرب بعده الأمير أبو الفضائل معروف، الذي لم يعش بعد ذلك سوى سبع سنوات، فعقبه في العام ١٠٤٧ الأمير أبو الغارات شجاع الدولة عمر بن عيسى، بيدَ أنّ الخليفة الفاطميّ: المستنصر (١٠٣٥ ـ ١٠٩٤) قد غضب على هذا الأمير لعدم نجاحه في الحروب، فأمر بالقبض عليه وولّى الأمير شرف الدولة أبا سعيد إمارة بيروت والغرب، وقد قُتل هذا الأخير في إحدى المعارك بعد سنتين، فأعاد الخليفة الإمارة إلى شجاع الدولة عمر، الذي تزوّج بإحدى سليلات الإمام عليّ بن أبي طالب: السيّدة زينب. وتُوفّي شجاع الدولة سنة ١٠٨٨، فتولّى الإمارة بعده ولده ابن زينب: عليّ، ولُقّب بعضد الدولة شمس المعالي أبي المحاسن، الذي حارب الصليبيّين في نهر الكلب، في العام ١١٠٠، وفي العام ١١٠١، فانتصر في الأولى، وانهزم في الثانية، على أنّ منازلته للصليبيّين جعلت شمس الملوك ملك الشام يولّيه صيدا إضافة لولايته. لكنّ عضد الدولة قُتل أخيراً على يد الصليبيّين في معركة بيروت عام ١١١٠. وقد اضطرّ أحد الأمراء الناجين من الإبادة التي شنّها الصليبيّون على أمراء الغرب: الأمير مجد الدولة، إلى عقد صلح مع القائد الصليبي، «فأتى الأمير إلى الغرب، فوجده قاعاً صفصفاً لا يُسمع فيه إلاّ البكاء والعويل. ثمّ أخذ الأمير بترميم البلاد وإرجاع سكّان الغرب واستقلّ بالإمارة[١]».

وفي وقت لاحق، وكان الأتابكة الأتراك قد سيطروا على دمشق، أرسل طفتكين الأتابكي ملك دمشق في العام ١١٢٦ كتاباً يولي الإمارة إلى مجد الدولة هذا، ويقطعه قرى معلولة.

---

١ ـ الشدياق، الجزء ٢ ص ٢٩٥

ولمّا اشتدّ ساعد مجد الدولة، راح يغزو الافرنج الذين ندموا على مصالحته وإطلاقه من الأسر. وما زال كذلك حتّى قُتل في العام ١١٢٧ في أرض البرج.

وكان الأمير مجد الدولة، آخر التنوخيّين الأرسلانيّين الذين تولّوا الإمارة في هذه الحقبة، إذ في العام ١١٤٧، وُلّي أمير تنوخي قيسي الولاية من قبل سلطان دمشق، وهو الأمير بحتر الملقّب بناهض الدين والمكنّى بأبي العشائر. وهو أشهر آل تنوخ على الإطلاق، ولا ينتسب إلى الفرع الأرسلاني، بل هو من سلالة نبا الذي قدم إلى لبنان في العام ٨٢٠ كما ذكرنا سابقاً.

الفصل الرابع

الدرزيّة في لبنان

- من موحِّدين إلى دروز
- الدرزيّة بعد الدَّرزِيّ
- إقفال باب الدعوة
- إنتشار الدرزيّة قبل إقفال باب الدعوة

ذكرنا في الفصل الأوّل من هذا الكتاب، أنّه كان قد نشأ على يد الحاكم بأمره [1] (٩٩٦ ـ ١٠٢١) الفاطمي، ملّة جديدة في الإسلام، هي ملّة الموحدين. بيدَ أنّ الذين اتّبعوا دعوة التوحيد هذه في لبنان وجواره من الأراضي السوريّة والفلسطينيّة فيما بعد، قد عُرفوا بالدروز، نسبة إلى أحد الدعاة كما سيأتي.

وبالعودة إلى الفاطميّين، فقد «أمضى الخليفة الفاطمي: العزيز بالله (٩٧٥ ـ ٩٩٦ م) مدّة حكمه، وهو يحاول جاهداً التخلّص من الحمدانيّين، ومن بعض ولاته في بلاد الشام الذين كانوا يحاولون الانفصال عن مصر والاستقلال بما لديهم. وقد تأثّرت منطقة طرابلس بهذه الفوضى بسبب قربها من إنطاكية، منطقة النفوذ البيزنطي، وقربها من منطقة حلب، منطقة النفوذ الحمداني. واتخذ الفاطميّون من طرابلس مركزاً رئيسيّاً لهم على الساحل اللبناني، فتركز فيها الأسطول الفاطمي، كما أصبحت مركز التموين [2].

«وتدفّقت هجرة كبيرة على المناطق الساحليّة من لبنان من المغاربة، ومنهم العائلة النكديّة [3]، وقد رافق الحاكم الفاطمي وتدفق المهاجرين دعوة دينيّة للأخذ بمذهب الفاطميّين الشيعي، واعتمد العزيز بالله في نشر المذهب الشيعي الفاطمي على التساهل الديني إلى درجة أنّه جعل بعض ولاته وحكّامه من المسيحيّين واليهود [4]».

«فقد كانت جاريته الأثيرة امرأة نصرانيّة، عيّن أحد أخويها رئيس أساقفة القاهرة، والآخر في القدس. وكان وزيره نصرانيّاً أيضاً هو عيسى بن نسطوروس.

---

١ ـ بعض المراجع يذكره باسم الحاكم بأمره، وبعضها الآخر يذكره باسم الحاكم بأمر الله، وقد يكون المقصود واحداً، إذ بالإمكان ردّ هاء الإضافة في كلمة بأمره إلى الله. راجع الجزء السادس من هذه الموسوعة، ص ١٣٥ وما يليها.

٢ ـ محمّد عليّ مكّي، ص ٩٢

٣ ـ المرجع السابق بالاستناد إلى الشدياق، أخبار الأعيان.

٤ ـ المرجع السابق.

وقد أناب عنه في سورية رجلاً يهودياً اسمه منشا (منسّا) بن إبراهيم. فاتّهم كلّ منهما بأنّه كان يراعي مصالح أبناء ملّته. وفيما كان الخليفة يوماً يجري على بغل سريع، ألقت إمرأة في طريقه لوحة كُتب عليها: بالذي أعز اليهود بمنشا، والنصارى بابن نسطور، وأذلّ المسلمين بك، ألا نظرت في أمري[1]؟».

في هذا الوقت، تواصل الاضطراب في المنطقة، إذ قام التنازع على أشدّه بين قرامطة وسلاجقة وترك وروم، إضافة إلى اشتراك المواطنين وأهل البادية في هذا التنازع. وقد أدّى هذا الاضطراب إلى «انقسام الإمارة التنوخيّة من حيث الولاء، فتحزّب بعض الأمراء للفاطميّين، بينما تحزّب فريق آخر للحمدانيّين[2]». إلاّ أنّ هذا «لم يمنع من أن تشمل الإمارة التنوخيّة الساحل اللبناني بكامله ـ أحياناً ـ من طرابلس إلى صور[3]».

وعندما توفّي العزيز سنة ٩٩٦ م. كان قد حاول تصفية الاضطراب في بلاد الشام، وإبعاد البيزنطيين، بيدَ أنّه مرض بعد أن جهّز جيشاً كبيراً لهذه الغاية، فقام الامبراطور باسيل الثاني بهجوم كبير على شمالي سورية في العام ٩٩٥، أوصله إلى مشارف طرابلس.

وعندما أصبح الحاكم بأمر الله خليفة في العام ٩٩٦، كانت الثورات منتشرة في أنحاء سورية ولبنان وفلسطين، ومنها ثورة علاّقة، وهو أحد الملاّحين في صور، الذي استقلّ بالمدينة عام ٩٩٧ وضرب النقود باسمه، وكتب عليها: عزٌّ بعد فاقة، الأمير علاّقة. ثمّ بلغته الأنباء عن تحرّك فاطمي، فسارع إلى طلب المساعدة من البيزنطيّين الذين أرسلوا بعض سفنهم للنجدة، غير أنّ الفاطميّين وجّهوا على

---

١ ـ حتّي، تاريخ سورية ولبنان وفلسطين، ج ٢ ص ٢١٢؛ قابل مع: ابن القلانسي ص ٣٣؛ ابن تغري بردي، ج ٢، ق ٢، ص ٤؛ السيوطي، ج ٢ ، ص ١٤؛ أبو الفداء، ج ٢، ص ١٣٨؛ راجع: الجزء السادس من هذه الموسوعة تحت عنوان الفاطميّين ص ١٢٣ وما يليها.

٢ ـ محمّد عليّ مكّي، ص ٩٢ راجع ص ٨٠ وما يليها في الجزء السادس من هذه الموسوعة.

٣ ـ راجع الشدياق، أخبار الأعيان، ج ٢ ص ٢٨٨؛ وعنه محمّد عليّ مكّي، ص ٩٢

المدينة جيشاً بقيادة أبي عبد الله الحسين بن ناصر الدولة بن حمدان، ومعه أسطول بحري، فحاصر المدينة براً وبحراً، واصطدم بالسفن البيزنطيّة فانتصر عليها، واضطر أهل صور إلى الاستسلام، فأحتلّ القائد الفاطميّ المدينة ونهبها، وأخذ علاّقة أسيراً، وأرسله إلى مصر، حيث كانت نهاية مغامرته سلخه وصلبه، وقيل إنّ الفاطميّين حشوا جلده قشّاً انتقاماً منه. وعيّن الفاطميّون أبا عبد الله بن حمدان أميراً على صور. وتابعت قوّات الحاكم زحفها شمالاً حتى وصلت إلى مشارف انطاكية، وعملت في الوقت ذاته على تشتيت قوى القبائل البدويّة في أنحاء فلسطين وبعض سورية. ويبدو أنّ محاولة الحاكم استعادة إنطاكية من البيزنطيين جعلت هؤلاء يعودون إلى غزو البلاد، فقام الامبراطور باسيل الثاني مجدّداً سنة ٩٩٩ م. بهجوم كبير اجتاح فيه معظم المناطق الشماليّة من سورية ووصل إلى طرابلس، ونجم عن هذا الهجوم توقيع اتفاقيّة بين البيزنطيين والفاطميّين لمدة عشر سنوات. إلاّ أنّه قبل أن تنتهي مدّة الاتفاقيّة، أمر الحاكم بأمر الله بهدم كنيسة القيامة وبعض الكنائس الأخرى، وفرض على المسيحيّين واليهود قيوداً شديدة سنة ١٠٠٩ م. كانت سبباً فيما بعد للحروب الصليبيّة[١].

وهكذا نرى أنّ الحاكم بأمر الله قد سار بعكس خطى سلفه العزيز في معاملة المسيحيّين واليهود، وقد رافق تشدّده ضدّ أهل الذمّة، الدعوة إلى المذهب التوحيدي، ليكون خلاصة المذاهب والأديان الثلاثة: اليهوديّة والمسيحيّة والاسلام. وقد ساعده على ذلك خضوع كامل المنطقة له، بما في ذلك مملكة حلب التي انتهى حكم الحمدانيّين فيها سنة ١٠١٣ م[٢].

ويذكر بعض مؤرّخي الدروز أنّه في العام ١٠٢١ م. أسند الحاكم بأمر الله ولاية عهده لعبد الرحيم بن الياس بن أحمد بن المهديّ بالله، وولاّه دمشق. بيدَ أن هذا الأخير ساء السيرة، وأباح المحرّم، فبعث الحاكم إذ ذاك أحد أعوانه

١ ـ محمّد عليّ مكّي، ص ٩٣ ـ ٩٤
٢ ـ المرجع السابق، ص ٩٤

وأحضر عبد الرحيم إليه مذلولاً، وأهانه، وخلعه من الولاية. فسارع عبد الرحيم إلى التظاهر بالتوبة وطلب العفو، فاستجاب له الحاكم وأعاده وولاّه دمشق مجدداً. ولكنّ هذا الأخير تآمر مع أمير كردي يدعى (ابن تالشليل) ودفعه إلى غزو سكان وادي التيم الذين كانوا قد أظهروا ولاءهم للحاكم بأمر الله من حيث الدعوة التوحيديّة، فقتل منهم أمير الأكراد وسبى وأهلك خلقاً كثيراً[1].

وكانت دعوة التوحيد قد انتشرت في هذه المناطق، وعُرف أتباعها بالدروز، نسبة إلى نشتكين الدَّرَزي. ومنهم من يدعوه محمّد بن اسماعيل الدرزي[2]. ومنهم من يدعوه الأمير أنوجور منصور أنوشتكين الدرزي[3]. وورد اللّقب عند ابن الأثير: الدزبري – أو البربري. أمّا الدرزي فمعناها الخيّاط بالفارسيّة، علماً بأنّ أصل الدَّرَزي فارسي.

على أيّ حال، كان الدرزي أوّل من جهر بتقديس الخليفة (الحاكم)[4]. والجدير ذكره أنّ المبدأ القائل بتجسّد «مولانا» بصورة إنسان، وإنّ الحاكم بأمره هو أهمّ مراحل هذا التجسّد ومنتهى غايته، إنّما هو من التعليم الدرزي في الأساس، أمّا الأنبياء فهم، نسبيّاً، أقلّ خطراً[5]. وكانت أرض هذا التعاليم في البداية للبلاد المصرية.

وإذ لم يلقَ الدرزي لتعليمه أذناً صاغية بين المصريّين، رحل إلى وادي التيم عند سفح جبل الشيخ في لبنان، فاستجاب له أبناء ذلك الريف الذين عُرفوا بالشجاعة وحبّ الحريّة، إذ كانت بعض الآراء الشيعيّة المتطرّفة غشت أوساطهم[6].

---

١ – سعيد الصغير، ص ٢٣
٢ – حتّي، تاريخ سورية ولبنان وفلسطين، ج ٢ ص ٢١٧
٣ – محمّد عليّ مكّي، ص ٩٥
٤ – ابن تغري بردي، ج ٢ ق ٢ ص ٧٠
٥ – حتّي، تاريخ سورية ولبنان وفلسطين، ج ٢ ص ٢١٧
٦ – المرجع السابق، ص ٢١٧؛ ابن تغري بردي ج ٢ ق ٢ ص ٧٠

ويذكر بعض المؤرّخين أنّ الدرزي كان قد هرب من مصر ناجياً بنفسه من غضب الجماهير التي اهتاجت عند سماعها إعلان ربوبيّة الحاكم[1].

ومع أنّ «الموحّدين» صاروا يُنسبون إلى الدرزي، فعرفوا بعده بـ«الدروز». فإنّهم قد تبرّأوا منه لاحقاً، إذ «عندما شذّ الدرزي عن أصول الدعوة وأخذ يبثّ بتعاليم التوحيد بعض البدع الالحاديّة، ويجهر بأمور مخالفة للأصول الدينيّة، ويدعو بالحريّة الجنسيّة، فأرسل الإمام حمزة يعزله من منصبه ويعذله عن غيّه، فنقم عليه أتباعه، وقتله التنوخيّون...»

وعرف الدروز بعد ذلك بـ«الاعراف» وغلب عليهم في حوران في العهد الأخير لقب «آل معروف» تحبّباً، وهذا كان شعار اليمنيّين، علماً بأنّ هذه الطائفة تنقسم إلى أصلين من أمّهات أصول العرب في هذا القطر وهما: القيسيّة واليمنيّة[2].

ومن الواضح أنّ الآراء لا تتّفق حول شخصيّة الدرزي هذا، وحول ظروف قدومه إلى لبنان.

فبالاضافة إلى الخلاف حول اسمه، كما ورد في هذا الفصل، كثُرت الروايات حول ظروف مجيئه إلى لبنان. فمن قائل بأنّه جاء هارباً من نقمة المصريّين، إلى قائل بأنّه جاء داعية دينيّاً، إلى قائل بأنّه جاء قائداً محارباً.

ففي «خطط الشام[3]» ما يفيد عن أنّه عندما «أعلنت القبائل في وادي التيم عن اتباعهم لدعوة التوحيد، هاجمهم أمير الأكراد ابن تالشليل فقتل منهم وسبى وأحرق وأهلك خلقاً» وهذا يفيد عن أنّ هذه الدعوة قد سبقت الدرزي إلى لبنان.

وتفيد المراجعات التاريخيّة أنّه بعد الحاكم بأمر الله، وتولّي ابنه الظاهر خلافة الفاطميّين سنة ١٠٢١ م. انتشرت الفوضى في لبنان وبلاد الشام. واقتسم

---

١ - حتّي، لبنان في التاريخ، ص ٣١٧

٢ - سعيد الصغير، ص ٢٢٦؛ راجع: خطط الشام، ج ٦ ص ٢٦٩ - ٢٧٠

٣ - محمّد كرد عليّ، خطط الشام، (دمشق ١٩٢٥) ج ١ ص ١٤٧

المملكة ثلاثة من أمراء القبائل العربيّة: سنان بن عليان أمير بني كلب في المناطق الداخليّة، وحسّان أمير بني طي في فلسطين، وصالح بن مرداس أمير بني كلاب في شمال سورية ولبنان. وكان صالح بن مرادس من أتباع الدعوة الجديدة في البدء، ثمّ انقلب على الدعوة، ولذلك أطلق عليه ابن القلانسي لقب «اللّعين». وأدّى قيام القبائل وتعصّب المذاهب الشيعيّة، الباطنيّة كالنصيريّة وبقايا القرامطة، إلى تجمّد الدعوة وتقلّصها. وأرسل الخليفة الجديد: الظاهر لاعزاز دين الله، قائداً تركيّاً نشيطاً من الفاطميّين، هو الأمير أنوجور منصور أنوشتكين الدرزي، فاجتمع إليه الموحّدون في لبنان، وقاتل أنوشتكين ومعه الموحدون، جموع القبائل التي قادها صالح بن مرداس وحسّان بن طي، في الأقحوانة، بالقرب من طبريّة (يقع فيها مقام النبي شعيب الشهير عند الدروز) وكان انتصار أنوشتكين والدروز حاسماً، فعلّق القائد الفاطميّ رؤوس القتلى على بوّابة صيدا، وأرسل رؤوس الأمراء إلى مصر. كان ذلك سنة ٤٢٠ هجريّة (١٠٣٠ م[١]).

وكانت هذه المعركة امتحاناً لقوّة الموحّدين ـ الدروز، لذلك كان لها مقام عظيم في التاريخ الدرزي:

«هناك في سهل الأقحوانة وجوار حطّين، كان بناء الطائفة الدرزيّة العسكري المتين، وفيها تفيأت راية الأمير أنوشتكين، وانتسبت بفخر إليه، وهناك تعاقدت الأيدي، وعلى مقام شعيب القائم في الأقحوانة ما بين طبريّة وحطين عقدت المواثيق، وتليت الأقسام، وعرفت الدرزيّة بأخوّة سلاح ومعموديّة دماء فرقة عسكريّة... وعلى هذا لا يمكن بحث الدرزيّة كمذهب ديني لأنّها ليست من ذلك في شيء[٢]».

وقصد المؤرّخ من ذلك أنّ لقب الدروز هو لقب عسكري للموحّدين، إنّما في الواقع، طغى اسم الدرزيّة، في التعريف بأصحاب مذهب التوحيد، على أي اسم آخر.

---

١ ـ محمّد عليّ مكّي، ص ٩٥

٢ ـ سليم أبو إسماعيل، الدروز، ص ٦٥

وفي معركة الأقحوانة هذه، قُتل صالح بن مرداس، الذي كان انقلب على الدرزيّة. «ولمّا عرف أصحاب صالح المقيمون في بعلبك وحمص وصيدا ورفنيه وحصن ابن عكّار قتله تخلّوا عنها جميعاً، واستعادها أصحاب السلطان[1]».

في هذه الأثناء، انتشرت الدعوة في المناطق السوريّة، «فاجتمع سنة ٤٢٣ هـ / ١٠٣١ م. في جبل السمّاق، غربي حلب، جماعة من الدروز وجاهروا بمذهبهم، فقصدهم وانضمّ إليهم خلق كثير من أهل نحلتهم، فرسم قبطان إنطاكية خطّة لمن يجاورهم من طراخنته[2]، فقبضوا على دعاتهم وأماثلهم بالخدعة وقتلوهم، ثمّ نصبوا القتال على الباقين وانتصروا عليهم بعد قتال دام يوما[3]».

وقد انتشرت الدعوة الدرزيّة بين الإسماعيليّين لاعتقادهم بإمامة الفاطميّين، ولكن الاختلاف في نواحي هامة، جزّأهما، «فاعتنقت هذا المذهب قبائل تغلب وربيعة وعليّ وشمّر وغيرها من القبائل التي كانت معواناً لأمير حلب سيف الدولة الحمداني، الذي كان يغزو بلاد الروم بهذه القبائل المعادية لهم، والمخالفة لما يعتقدونه من تثليث. وتذكر المخطوطات وجودهم في جبل إنطاكية وفي جبل السمّاق الأعلى[4] وحلب وقنسرين وأعزاز والرقة ومنبج وجهات نهر الخابور ومدينة مرعش، جنوبي جبال طوروس، والحلّة والكوفة (حيث كانت تقيم بجوارها عشيرة المنتفك التي يرجع أصلها إلى قيس عيلان، وحيث كان يُطلق على الدروز لقب بني قيس) وجهات أخرى حتّى بلغ عددهم نحو سبعمائة ألف نسمة، بينهم كثير من قبائل تميم وأسد وعقيل ومعروف ودارم، فقاوموا العبّاسيّين مقاومة فعّالة[5]».

---

١ ـ خطط الشام، ج ٢ ص ١٥٠

٢ ـ طرخان: اسم الرئيس الشريف في قومه لا تؤخذ منه ضرائب، ويكون رئيس خمسة آلاف رجل، وهو دون البطريق

٣ ـ خطط الشام، ج ١ ص ٢٤٦ ـ ٢٤٧ و ٢٥١

٤ ـ من قراه المشهورة في التاريخ الدرزي، قرية كفتين التي يكثر فيها شجر الزيتون، وهناك عدّة قرى تابعة لإسكندرونة يسكنها الدروز، تعرف إحدى هذه القرى باسم جنداليه ويُظنّ أنّها تحريف لجندالله.

٥ ـ سعيد الصغير، ص ٢٢ ـ ٢٤

ويذكر مؤرّخو الدروز أنّ تعاقب المحن على القبائل الدرزيّة، ومنها محنة إنطاكية ومحنة حلب التي اشتهر بالبطولة فيها الأمير رافع ابن أبي الليل أحد سادات بني طي، قد اضطرّ الكثير من تلك القبائل للمهاجرة إلى الجبال المرتفعة الخالية، ومن بقي بين المتغلّبين اعتنق مذهبهم، وفي دمشق وغوطتها كانوا كثيرين، لا سيّما في محلتي باب المصلي وباب سريجه والشاغور، حيث اضطرّت الاضطهادات الكثيرين للعودة إلى مذهب السنّة، ومنهم من حافظ على عقيدته بالكتمان، ورحل آخرون، وبقي عدد قليل في دمشق، حيث يسكنون ثلاث قرى مجاورة لها. وهكذا حدث في قرى جبل صفد، والكرمل، وشاغور عكة، وشفا طبريّة، فبعد أن اعتنق الدعوة الكثيرون عاد معظمهم الى السنّة، ولكنّ تقاليدهم مشابهة لتقاليد الدروز. وإذا كان الاعتداء على معتنقي هذا المذهب، في المناطق السهلة، كان يقلّل عددهم، فإنّهم كانوا يزدادون كثرة وقوّة في المناطق الجبليّة، خصوصاً في لبنان، حيث تكاثروا وتكتّلوا لمجابهة غزوات الافرنج والبيزنطيين، وكان يرافق تكتّلهم استقلال كلّ قبيلة بشؤونها الخاصّة، مع اعتراف الجميع بالأوليّة لقبيلة عريقة النسب، لحاجتهم إلى القيادة في حروبهم، وقد اتسعت سلطة الأرسلانيّين وامتزجوا بالتنوخيّين واشتهروا جميعاً بحماية الثغور العربيّة ومحاربة الافرنج[1].

الدرزية بعد الدرزي

تُحيط بالقيادة الدينيّة الدرزيّة حُجب كثيفة بعد مقتل الدرزي، وقد يكون مردّ ذلك إلى الاضطهادات التي كان يتعرّض لها أتباع هذا المذهب في تلك الحقبة من التاريخ. وجلّ ما جاء ذكره في المدوّنات أنّ «الدرزي قتل في وادي التيم سنة ١٠١٩ في إحدى المعارك، فخلفه منافسه: حمزه بن عليّ الملقّب بالهادي، وهو

١ - سعيد الصفير، ص ٢٥

الأخر أحد الدعاة الفرس. وعندما اغتيل الحاكم بأمره، انكر الهادي وفاته وأشاع أنه تحوّل إلى (غيبة) مؤقتة، وإنّه من الواجب بالتالي ترقب (رجعته) المظفَرة[١] » .

ويبدو أنّ حمزة[٢]، الذي كان الزعيم الفكري الجديد للدعوة الجديدة، هو الواضع الحقيقي للعقيدة الدرزيّة. وكانت فلسفته اللاهوتيّة باطنيّة في طريقها، أي أنّها تقول بأنّ للنصوص معنى باطنياً غير معناها الظاهري، وهذا المعنى لا يفقهه إلاّ الأئمة الراسخون في العلم. والحقيقة في نظر الباطنيّة، يجب أن يفتَّش عنها في المعنى الخفي الباطني، لا في المعنى الحرفي الظاهري، الذي ليس سوى حجاب يستر الحقيقة عن أعين الجهّال الذين لم يقفوا بعد على الأسرار الداخليّة. وكان حمزة قد قبّح تعاليم الدرزي وشهّر بها، قبل أن يُقتل في القاهرة أثناء هياج الشعب بعد موت الحاكم بمدّة قصيرة[٣].

وكان خليفةَ حمزة في نشر الدعوة، تلميذ ربما كان سورياً مسيحيّاً[٤]. اسمه: المقتنى بهاء الدين (توفي ١٠٤٢) وقد عاش المقتنى برهة من الزمن متخفّياً، ولكننا لا ندري على وجه التدقيق أين كان اختباؤه في مصر أم في سورية. وقد بعث بهاء الدين برسائل عديدة إلى الأتباع، أو إلى أشخاص يدعوهم فيها إلى قبول الدعوة، في أماكن مختلفة متباعدة، مثل بيزنطية والهند. ومجموع هذه الرسائل يشكّل بعض كتب الدروز الدينيّة التي يقرأونها ويتدارسونها في خلواتهم. فقد بعث مثلاً برسالة إلى الامبراطور قسطنطين الثامن (١٠٢٥ - ١٠٢٨) وهي الرسالة الموسومة بالقسطنطينيّة، وبعث برسالة أخرى يردّ فيها على

---

١ - حتّي، تاريخ سورية ولبنان وفلسطين، ج ٢ ص ٢١٧ - ٢١٨

٢ - ابن حجر العسقلاني: رفع الأصر عن قضاة مصر، - وهو تكملة للكندي - كتاب الولاة والقضاة - (بيروت ١٩٠٨) ص ٦١٢، يذكره باسم حمزه اللبّاد الزوزني.

٣ - حتّي، لبنان في التاريخ، ص ٢١٨

٤ - المرجع السابق، ص ٢١٨

النصارى، وهي الرسالة الموسومة بالرسالة المسيحيّة[1]. ويعزى إليه كتابة أربعة كتب من كتب الدروز الدينيّة، ممّا يضعه في المقام الأوّل بين كتبتهم اللاهوتيّين. وآخر من شرح رسائل بهاء الدين، كان: عبد الله التنوخي الذي يُعرف بالسيّد، والذي سنتوسّع في سيرته لاحقاً.

قُبيل وفاته، حدّد بهاء الدين سياسة الطائفة الدينيّة الجديدة: «أثناء غيبة الحاكم، يجب ألاّ تُفشى أسرار الدين أو أن تعلن للناس». ولا شكّ في أنّ الإصرار على إبقاء الدين أمراً سرّياً أملته عليهم الظروف السياسيّة. فإنّهم كانوا فرقة صغيرة العدد تحاول البقاء في وسط عدائي قوامه السنّة والشيعة والنصيريّة. وقد أعلن بهاء الدين أنّ العالم لا يستحقّ أن ينال البركات والنعم التي وعد بها الدين الجديد لأتباعه، ومنذ ذلك الحين، أقفل باب الدعوة، فلا يُقبل جديد ولا يُقبل مرتدّ. وباتوا يمنعون كتبهم الدينيّة، التي هي دائماً بشكل مخطوطات، إذ لا يجوز طبعها، حتّى عن الدروز الجهّال[2].

مؤرّخو الدروز المعاصرون، يقولون بأنّ الخلفاء الفاطميّين درجوا على إسناد منصب وزارة الدعوة لعالم يسمّى داعي الدعاة[3]، يُشرف على بث الدعوة، وتعيين علماء متضلّعين من الفقه الإسلامي وعلوم آل البيت، ومطّلعين على العلوم الدينيّة والحكميّة، يدعون الناس لاعتناق المذهب الفاطمي، الذي تبلور بعصر الحاكم بأمر الله واتخذ طريقة جديدة عُرف أتباعها بالموحّدين، على يد إمامهم حمزه الذي قلّد الدعوة لشيوخ عرفاء ثقات، بثّوا عقيدة تقديس الحاكم في أقطار الأرض،

---

١ - حتّي، لبنان في التاريخ، ص ٣١٨؛ Hitti, the origins of the Druze Poeple and Religion (Newyork, 1928) PP. 27 - 8.

٢ - حتّي، لبنان في التاريخ، ص ٣١٩

٣ - ويذكرون من كبارهم: إسماعيل بن محمّد التميمي في الهند، ومحمّد بن وهب القرشي في الحجاز، وسلامة بن عبد الوهاب السامري في بلاد الشام، ورفاعة بن عبد الوارث لبلاد الترك، ومحسن بن علي لبلاد الصين، ودعاة للأندلس (اسبانية) ولبلاد تركيّة وللمناطق السوريّة وأوروبة وجزر البحر الأبيض المتوسط ولبلدان أخرى.

وكانت مهمّة كلّ داعية هي كتابة الميثاق: صكّ اقرار المستجيب بالدعوة، وتعليمه أصول المذهب الجديد، الذي كان رؤساؤه خمسة: حمزة بن عليّ، إسماعيل بن محمّد بن حامد التميمي، محمّد بن وهب القرشي، سلامة بن عبد الوهاب السامري، وعليّ بن أحمد السموقي، وهم «الحدود الروحانيون[1]». ولهم ولتعاليمهم المكانة السامية الاحترام والتقديس عند الدروز. وقد أسندت الدعوة ببلاد الشام إلى داع ضمّ تقليده «من الشجرتين إلى الأردن وإلى ما ضامه من بلاد الشراة مع بلاد عمان وأرض البلقاء راجعاً إلى السواحل وكورها وجبالها شاملاً لعرقة[2] وجونها إلى رفنيه[3] وما ضامها مع حمص وأعمالها آخذاً إلى حماة وتدمر مع سلمية منبت الزعفران راجعاً فيما قبلها لدمشق وعملها من بلاد البثنيّة[4] وحوران»، كان يساعده بمهمّته شيوخ اشتهروا بالمعرفة، تحفظ المخطوطات اسماء الكثيرين منهم في مطلع القرن الخامس للهجرة. ففي لبنان أسند أمر الموحّدين إلى الأمير أبي الفوارس معضاد يوسف، والأميرين أبي الحسن وأبي العزا بني الخضر وغيرهم من كبار الشيوخ، كالشيخ نصر بن فتوح في دمشق، والشيخ أبي رافع بن أبي الليل في حلب، وأبي الكتائب بمصر، وشيوخ آخرين في مناطق أخرى. ولا تحفظ المخطوطات أسماء مَن أُسندت إليهم الرئاسة الدينيّة من القرن الخامس للهجرة، الذي كثر فيه الاضطهاد، إلى القرن الثامن، وكانت الحروب فيها على أشدّها. وكانت كلّ قرية تسند شؤونها الدينيّة الى تقي بذّ إخوانه بالعلم والعرفان[5].

---

١ - ويقولون إنهم «أيّدوا الأنبياء في كلّ عصر بأسماء معروفة وكانت أسماؤهم في فجر الإسلام: سلمان الفارسي المقداد بن الأسود، أبو ذرّ الغفاري، عمّار بن ياسر، ورفاعة بن عبد الوارث، وهم من أنصار الرسول، وجاء في المجالس المؤيّدة (ج ١ ص ٢٤٣) قول الرسول: بيني وبين الله خمس وسائط: جبرائيل وميكائيل وأسرافيل واللّوح والقلم، فإنّني آخذ الوحي عن جبرائيل، وجبرائيل يأخذه عن أسرافيل، وأسرافيل يأخذه عن اللوح، واللوح يأخذه عن القلم» (سعيد الصغير، ص ٢٤٣)

٢ - بلدة شرقي طرابلس كما يذكر المرجع

٣ - تابعة لحمص يقال لها «رفنيّة تدمر» كما يذكر المرجع

٤ - تحريف «باشان» وتنطبق على أرض جبل الدروز كما يذكر المرجع، ويستشهد بقول أبي الفداء: «من قراها البثينة ودومة وعيون والمجدل وصرخر»

٥ - سعيد الصغير - ص ٢٤٤

بالإمكان القول، إنّ الدعاة الدروز، لم يعودوا موجودين، إذ لم يعد لوجودهم حاجة، بعد إقفال باب الدعوة من قبَل بهاء الدين، الذي توفي عام ١٠٤٢.

وكان بهاء الدين قد جمع في «الرسالة المسيحيّة» بين شخصين: حمزة والمسيح، وخاطب المسيحيّين، في رسائل أخرى وجهها إليهم، بالقدّيسين، وبمجامع القدّيسين، راجياً أن يحملهم بذلك على اعتناق تعليمه. وكان يضرب من الامثال ما هو من قبيل الوارد في العهد الجديد من الكتاب المقدّس، وفي ذلك ما قد يشير إلى سابق صلة له بالتّعليم المسيحي[١].

وقد أقدم بهاء الدين، بالنيابة عن الحاكم بأمره، على حلّ أتباعه من فرائض الإسلام الكبرى، ومنها الصوم والحجّ، وسنّ مكانها شرائع أوجب بها الصدق في القول، والعون المتبادل بين أبناء الملّة، ونبذ العقائد الباطلة في جميع أشكالها، والخضوع التام للإرادة الالهيّة، وقد أصبحت هذه القاعدة الأخيرة، المشتملة على عقيدة القضاء والقدر، عاملاً فعّالاً في التعليم الدرزي، كما كانت في مذهب أهل السنّة في الإسلام. كما تميّزت هذه الملّة بمبدأ تناسخ الأرواح، وكان هذا المبدأ قد ورد على الإسلام من مصدر هنديّ، فأُضيفت إليه عناصر أخرى من الفلسفة الافلاطونيّة. ثمّ انّ المعتزلة، وكذلك الباطنيّة، كانت قبل الحاكم بأمره بزمن طويل، قدأقرّت بنوع من تناسخ الأرواح، لا يزال عليه بعض متصوّفة الفرس المعاصرين وأعلام البهائيّة في الوقت الحاضر. أمّا المبدأ الثاني الذي وضعه بهاء الدين، والذي يوجب العون المتبادل، فقد جعل من الدروز جماعة شديدة التماسك مفرطة الانكماش، حتّى لتكاد تبدو أقرب إلى المنظّمة الأخويّة الدينيّة منها إلى الملّة المذهبيّة الدينيّة. والجماعة مع ذلك، مقسومة إلى طبقتين، كما ذكرنا في الفصل الأوّل: العقّال والجهّال.

١ - حتّي - تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين. ج ٢ ص ٢١٨. وانظر: Silvestre de sacy, Exposé de la religion des Druzes, (Paris, 1838) Vol 1, P. 83.

لم يتّسع الزمن لنشر الدعوة الدرزيّة لأكثر من حقبة قصيرة نسبيّاً، تمتدّ من عهد خلافة الحاكم بأمر الله (٩٩٦ ـ ١٠٢١ م) إلى تاريخ إقفال باب الدعوة على يدّ بهاء الدّين، في حوالى ١٠٣٠ ميلاديّة أو ما بعدها بقليل. ولقد كان من الصعب لأي دين أو مذهب أن ينتشر انتشاراً واسعاً في هذه الحقبة القصيرة من الزمن، خاصّة وأنّ هذه الدعوة كانت تلاقي اضطهاداً شنيعاً من جهة، وكانت عرضة للبدع الداخليّة الناشئة عن بعض الدعاة من جهّة ثانيّة[1].

وقبل إقفال باب الدعوة، كان أتباع المذهب الجديد قد انحصروا تقريباً بين وادي التيم والجبال اللبنانيّة الواقعة جنوبي نهر بيروت، امتداداً حتّى بعض المناطق البقاعيّة. ويمكن اعتبار أنّ المناطق التي انحصرت فيها الدعوة الدرزيّة بعد إقفال باب الدعوة، هي تلك التي كانت تحت سيطرة القبائل العربيّة التي مرّ ذكرها في الفصول السابقة، وعلى رأسها التنوخيّون وفروعهم من أرسلانيّين وسواهم. أمّا الذين لم ينزحوا إلى هذه المناطق من أتباع الدعوة الدرزيّة في بداية عهدها، وبقوا في المناطق المصريّة والسوريّة، فقد اضطرّوا إمّا إلى أتباع مبدأ التقيّة[2] متظاهرين بولائهم لدين الحاكمين والمنتصرين، أو إلى التخلّي عن اعتناقهم الجديد واتّباع دين الحاكمين والمنتصرين اتّباعاً فعليّاً.

منذ ذلك التاريخ، ارتبط تاريخ الدروز بتاريخ القبائل التنوخيّة وفروعها ومثيلاتها في لبنان.

---

١ ـ حتّي ـ تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين ـ ج ٢ ـ ص ٢١٨ ـ ٢١٩

٢ ـ لمّا اشتدّ قمع السلطة للفرق المتشيّعة، جهد بعضهم بأنّه يجوز حماية النفس والحركة بالكذب على السلطة الباغية، وهو موقف قد يقرّه جميع الفقهاء، لأنّه يكفل حماية العمل الإسلامي، ومنع هلاك النفس، ولأنّ السلطة الباغية لا تؤمن بالله ولا بشريعته، فلا يجوز أن تستفيد من صدق المؤمن، وقد غفر الله بعض أوائل المسلمين إسلامهم تحت وطأة العذاب «يتّقون» بذلك شر المشركين. (الشرح لجلال كشك ـ الحوادث ـ العدد ١١٦١ ـ الجمعة ٢ شباط ١٩٧٩ ص ٢٢). إلاّ أنّ البعض ينكر أن يكون الدروز من مقرّي التقية، لكنّ بعض النصوص الواردة عند الدورز في تواريخهم، لا تنفي لجوء بعضهم في حقبات معيّنة إلى التقيّة ـ راجع سعيد الصغير ـ ص ٢٤ حيث جاء: «فكثرة الاضطهاد اضطرّت الكثيرين للعودة إلى مذهب السنّة ومنهم مَن حافظ على عقيدته بالكتمان».

الفصل الخامس

بين الخلفاء والمماليك

- الدروز عشيّة الحملة الصليبيّة الأولى
- الدروز والحملة الصليبيّة الأولى
- بين المغول والمماليك
- الدروز وحملات المماليك
- عشيّة الفتح العثماني

شهدت الخلافة الفاطميّة حالة مدّ وجزر في هذه المنطقة بخلال القرن الحادي عشر الميلادي، لمّا كانت الدولة الفاطميّة تمرّ في حالة من الانحلال والفوضى، ممّا جعلها غير قادرة على حكم بلاد الشام، وكانت الدولة السلجوقيّة بدأت بالسيطرة على العراق، وراحت تتوسّع على حساب الدولة البيزنطيّة، وأصبح العالم الإسلامي الشرقي منقسماً إلى قسمين: قسم يسيطر عليه الشيعة بزعامة الفاطميّين، وقسم تركي يسيطر عليه الأتراك السلاجقة الذين كانوا متعصّبين لمذاهب السنّة. ومنذ أواسط القرن الحادي عشر الميلادي، أصبحت المنطقة واقعة تحت تجاذب الدولتين الفاطميّة والسلجوقيّة، فأدّى ذلك إلى قيام إمارات محلّية وطنيّة في طرابلس، وحلب، وصور، ودمشق، وفلسطين. وكان أبرز هذه الإمارات، إمارة بني عمّار في طرابلس. التي أسّسها «القاضي الأجلّ أمين الدولة أبو طالب عبد الله بن محمّد بن عمّار بن الحسين بن قندس بن عبد الله بن إدريس بن أبي يوسف الطائي[1]». وقد استقلّ عمّار بطرابلس سنة ١٠٧٠ م. واستمرّت إمارة بني عمّار زهاء ثلاثين سنة، انتهت إلى سقوط الإمارة بيد الصليبيّين.

من ناحية ثانية، كان القاضي عين الدولة بن أبي عقيل قد أسّس في العام ١٠٧٠ م. أيضاً، إمارة بني عقيل في صور، التي ثبتت بوجه الحصار الفاطمي في عهد مؤسّسها، إلاّ أنّها سقطت بعد حوالى ١٨ عاماً بيد الفاطميّين بعهد أولاد بني عقيل الذين دخلوا في تبعيّة السلاجقة اعداء الفاطميّين. وشهدت صور بعد ذلك تقلّبات عديدة، أدّت إلى بقائها في النهاية بيد الفاطميّين حتّى وصول الصليبيّين.

وبينما كان بنو عمّار يستولون على طرابلس ومنطقتها ويستقلّون بها عن الفاطميّين، ويتبعهم في نفس الخطّة ابن أبي عقيل في صور، كانت المنطقة الداخليّة

١ - المقريزي، كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك، لجنة التأليف والترجمة والنشر. (القاهرة ١٩٣٩)؛ راجع: محمّد علي مكّي، ص ١٠٠

من سورية، مع دمشق، تسقط تحت سيطرة دولة تركيّة نشيطة هي دولة السلاجقة، التي كانت تعمل لبسط الخلافة العبّاسيّة والقضاء على الفاطميّة. ففي سنة ١٠٧٩ م. تدفّقت جيوش السلاجقة على دمشق بقيادة «أتسيس» (أتسيز - أو أقسيس) السلجوقي، فأذاقتها أقسى أنواع العذاب وعمّت فيها المجاعة. ثمّ دخلها تاج الدولة تتش بن ألب أرسلان الذي اقطعه أخوه السلطان ملكشاه بلاد الشام (حوالى ١٠٨٢ م). أمّا البقاع فتأخّر سقوطه بيد السلاجقة حتّى العام ١٠٨٨ م. عندما سلّم ابن صقيل حاكم بعلبك الفاطمي المدينة لتاج الدولة تتش. وقد أرسل تاج الدولة هذا إلى الأمراء التنوخيّين (الدروز) في الغرب كتاباً باسم أميرهم شجاع الدولة أبي الغارات يدعوهم بموجبه إلى الطاعة والاعتراف بتبعيّتهم للسلاجقة، والطلب منهم حفظ البلاد من غارات الإفرنج والجبليّين.

وهكذا أصبح لبنان موزعاً بين حكومات محلّية وسيطرة سلجوقيّة، وبدا أنّ النفوذ الفاطمي في البلاد قد انتهى. ولكن الفاطميّين لم يستسلموا للأمر الواقع، فقد كانت فلسطين باقية في يدهم، ولذلك أرسل الفاطميّون جيشاً كبيراً جهّزه بدر الجمالي الأرمنيّ الأصل، وجعل على رأسه القائد الفاطمي نصير الدولة الجبوشي، فاحتلّ صور وصيدا وعكّة، واندفع إلى البقاع، وحاصر بعلبك، فسلّمها إليه ابن ملاعب، وأعلن الولاء للفاطميّين الذين حاولوا القضاء على إمارة بني عمّار في طرابلس فلم يتمكّنوا، كما أنّهم هاجموا دمشق مراراً ولكن السلاجقة ظلّوا مسيطرين فيها. ثمّ عاد تاج الدولة تتش فهاجم بعلبك واستردّها من يد ابن ملاعب الذي كان قد والى الفاطميّين. وبقيت سيطرة الفاطميّين في جنوب لبنان، وسيطرة السلاجقة في البقاع، وسيطرة التنوخيّين في بيروت والجبل، وسيطرة بني عمّار في طرابلس والشمال، وسيطرة مقدمي الموارنة في جبال الشمال، حتّى مجيء الصليبيّين في أواخر القرن الحادي عشر. أمّا التوزيع الطائفي في لبنان فكان كما يلي: الشيعة في الجنوب وبعض البقاع وطرابلس والشمال ومنطقة جبيل، وأقلّيات منهم في بقيّة المناطق، وكانت الدرزيّة في وادي التيم وبعض الشوف وفي الغرب

والمتن، وكانت السنّة في بيروت وبعلبك وصيدا، وكان المسيحيّون في جبال طرابلس وفي بعض الأقسام الجبليّة الشماليّة، وكانت النصيريّة في وادي التيم وعكار. وبهذا التوزّع المذهبيّ الذي سببه الاحتماء بالجبال اللبنانيّة قابل اللبنانيّون الحملة الصليبيّة الأولى[1].

الدروز والحملة الصليبية الأولى

يتّضح من مراجعات الأحداث إبان الحملة الصليبيّة الأولى، أنّ حالة الشرذمة والتفكّك التي كانت سائدة في شرقي البحر الأبيض المتوسّط عامة، ومنه لبنان، قد سهّلت على الصليبيّين عمليّة العبور نحو هدفهم الرئيسيّ: القدس. فبنو عمار في طرابلس، أظهروا استعداداً لمفاوضتهم واسترضائهم بالمال، والمسيحيّون في الشمال ناصروهم[2]، وتعهّد لهم أهل بيروت بالدخول في طاعتهم، والاعتراف بالتبعية لهم إذا نجحوا في احتلال القدس، إلاّ أنّ صيدا قاومت، ولم يمنع هذا الصليبيّين من اجتياز المدينة بعد أن عمدوا إلى اتلاف المزارع المجاورة، مروراً بصور في ٢٣ أيّار (مايو) ١٠٩٩ متّجهين إلى القدس عبر عكّة. وهكذا فإنّ الصليبيّين لدى زحفهم نحو القدس، لاقوا معونة من مسيحيّي لبنان، ومهادنة من طرابلس وبيروت، ومخاصمة من صيدا.

وإذا كان الأمراء التنوخيّون في الغرب لم يعترضوا سبيل القوّات الصليبيّة المتوجّهة إلى فلسطين عام ١٠٩٩، فإنّهم في السنة التالية، حين مرور الملك بودوان بالساحل اللبناني، متوجّهاً إلى القدس، بعد وفاة أخيه، كمن له التنوخيّون بقيادة الأمير عضد الدولة عليّ، بناء لطلب من الملك السلجوقي في دمشق: الدقاق. وكانت موقعة نهر الكلب بين الفريقين، فنجا بودوان، وأكمل طريقه إلى فلسطين[3].

١ - محمّد علي مكّي، ص ١٠٤ - ١٠٥
٢ - راجع: ابن الأثير، الكامل في التاريخ، دار بيروت للنشر (بيروت ١٩٦٥) ج ١٠ ص ٢٤٤؛ الشدياق، ج ١ ص ٢٥٠
٣ - راجع: محمّد علي مكّي، ص ١١٨ - ١١٩

وقد أثرت جرأة عضد الدولة التنوخي لدى السلاجقة، فولاه الملك دقاق، بالإضافة إلى إمارة الغرب وبيروت، إمارة صيدا، وأمره بتحصين البلدتين[١]. وصارت بيروت تتلقى المساعدة المتواصلة من سلاجقة دمشق، ومن الأسطول الفاطمي في البحر.

وتذكر المدوّنات المعتنية بتاريخ الدروز أنّه في العام ١١١٠، عندما حاصر ملك القدس بلدوين (بودوان) الفرنسي مدينة بيروت بجيوشه برّاً وبحراً، دافع عنها أميرها: شجاع الدولة الارسلاني، وقبائله، حتّى اضطرّ بالدوين للاستنجاد بفرنج السواحل والمردة، فتجمّع فرنج الشمال مع المردة في جبيل، وتجمّع فرنج الجنوب في مرج الغازيّة، ثمّ فاجأوا «بلاد الغرب صباحاً فنهبوا وأحرقوا وقتلوا وأسروا، وكان في عداد القتلى ما ينوف عن عشرين أميراً، ولم يسلم منهم سوى الأمير بحتر الذي كان صغيراً ومختفياً في عرمون، ثمّ انحدر الفرنج على بيروت وفتحوها عنوة بعد حصار شهرين، وقتلوا من أهلها خلقاً كثيراً، بينهم ثمانية أمراء، لأن بلدوين قتل جميع الأسرى. ثم هاجم الفرنج صيدا وحاصروها برّاً وبحراً، فصالحهم أميرها مجد الدولة بدفع عشرين ألف درهم، وخرج متوجّهاً إلى وطنه (الغرب) فقام بترميمه وإعادة السكّان إليه، وكتب له ملك دمشق: طغتكين، بتثبيت إمارته، فداوم مهاجمة الافرنج حتى قُتل عام ١١٢٧ م. فتولّى بعده الأمير بحتر التنوخي وأخذ بمحاربة الأفرنج[٢]».

في هذه الأثناء، دخلت على خط التاريخ اللبناني أسرة سيكون لأبنائها فيما بعد شأن مصيري في الزعامة والأحداث: بنو معن[٣].

كان الأمير معن الأيوبي قد غزا الافرنج من جهات حلب في العام ١١١٧

١ ـ الشدياق، ج ٢ ص ٢٩٤

٢ ـ سعيد الصغير، ص ٢٥؛ راجع: الشدياق، ج ٢ ص ٢٩٥

٣ ـ يرجع نسبهم إلى نزار بن معد بن عدنان الذي كان له أربعة بنين، أحدهم ربيعة، فاشتهر من بنيه الأمير أيوب الأول الذي أعقب أحد عشر ولداً، هجروا شبه جزيرة العرب إلى العراق، واستوطنوا الجزيرة الفراتية، فنما نسلهم هناك وعُرفوا بالأيوبيّين، ثمّ رحلوا إلى الجبل الأعلى، فأنجب أميرهم أيوب الثاني ولداً سمّاه معناً، فتزوّج ابنة الأمير نعمان التنوخي وحالفه وقومه على محاربة الملك بودوان سنة ١١١٩ م. في الجبل الأقرع قرب انطاكية، قصدوا لبنان وعُرفوا بالمعنيّين نسبة إلى الأمير معن المتوفى عام ١١٤٩ م. راجع: سعيد الصغير، ص ٢٦

وانتصر عليهم، وأهلك منهم خلقاً كثيراً. فقدم ملك القدس بودوان بخمسين ألف صليبيّ إلى الجبل الأسود، للاقتصاص من معن، الذي التقاه بقبائله وجماعة من الأتراك، ولكنّ جيش معن انكسر أمام الجيش الصليبي، لأنّ عدد جيش الأمير العربي لم يكن يتجاوز العشرة آلاف، فرحل معن بعربه الأيوبيّة ونزل سهل البقاع، ثم قصد حاكم دمشق طغتكين، الذي أكرمه وأمره أن يقوم بعشيرته إلى جبال لبنان فيسكنها، ويهاجم منها الافرنج في السواحل البحرية، فتوجّه الأمير معن بعشيرته إلى ضهر البيدر لجودة مراعيها، ثم انتقلوا إلى عين صوفر فإلى بحمدون وغيرها؛ وبعدئذ بدأوا الاستقرار، فاستوطن بعضهم حمّانا والبعض الآخر ضهور الشوير، وانتقل رؤساء العشيرة إلى جبل الشوف واستوطنوا دير القمر وجعلوا لهم علاقات طيبة مع آل تنوخ، المستوطنين الجبل المجاور لبيروت، ثم اتخذوا بعقلين عاصمة لهم[1].

وفي وقت يذكر البعض أنّ المعنيّين قد اعتنقوا الدرزيّة، فإن المراجع التاريخية المدوّنة تفيد بأنهم مسلمون[2]، ولم نقع على أيّة مدونات من شأنها أن تفيد عن العكس.

بالعودة إلى شأن الدروز في زمن الغزوات الصليبيّة، فقد استمرّت المقاومة الدرزية للصليبيّين بتفويض من حكام مصر ودمشق، ويذكر بعض المؤرخين أنّ «الدروز قد أثبتوا عن شدة بأس وكثرة مضاء في مقاتلتهم الصليبيّين... فكان قتالهم لهم أشد من مناجزة بعض الطوائف الاسلامية من أرجاء الساحل لهم[3]».

ومن معارك الدروز الشهيرة ضدّ الصليبيّين، معركة رأس التينة التي جئنا على ذكرها في الفصل السابق، والتي جرت في العام ١١٥١، حيث انتصر الأمير بحتر التنّوخي وعشائره على الفرنج عند نهر الغدير قرب بيروت، وخسر الفرنج فيها

١ - سعيد الصغير، ص ٢٦

٢ - راجع: تاريخ الأمراء المعنيّين في: الشدياق، أخبار الأعيان في جبل لبنان.

٣ - محمّد كرد علي، خطط الشام، ج ٣ ص ١٠٤

عدداً كبيراً من القتلى، فانهزموا إلى بيروت، وتحصنوا فيها، فتتابعت غزوات بحتر عليهم حتى بلغ شهرته العظيمة، ولما اضطر الفرنج إلى مغادرة بيروت، تولآها الأمير زهر الدولة بن بحتر التنوخي، الذي كان يقيم في حصن سرحمور، فولاّه السلطان نور الدين قرى القنيطرة وجلبايا في البقاع، وضهر الأحمر من وادي التيم، وبرج صيدا والدامور والمعاصر الفوقانيه وشارون ومجدل بعنا وكفرمتّى. وعيّن له مخصصات لمحاربة الفرنج، وكان أبوه شرف الدولة قاطناً في عرمون الغرب، فقطع طريق الدامور على الفرنج[1]، وكان سلطان دمشق يعيّن عند الأمراء التنوخيّين رجالاً لمقاتلة الفرنج، ولما حاصر صلاح الدّين القدس كانوا في طلائع جيشه[2].

هذا الواقع الذي نشأ عن مقاومة التنوخيّين للصليبيّين وعن دخول المعنيّين إلى جبال لبنان وتعاضدهم معهم، جعل قسماً من المناطق اللبنانية في منأى عن السقوط بيد الصليبيّين، فالبقاع مع بعلبك والشوف والمتن والاقسام العليا من الغرب، ظلّت تحت حكم أمرائها المرتبطين بدمشق، إلاّ أنّ وادي التيم ظلّ مدّة طويلة في وضع مشبوه بين السلاجقة في دمشق والصليبيّين... أمّا بقية المناطق اللبنانية فأصبحت تحت الحكم الصليبي[3]، بما فيها بيروت، التي خضعت للحكم الصليبي منذ سنة ١١١٠، وقد بنى الصليبيّون في منطقة بيت مري، المُشرفة على بيروت، قلعة على انقاض هيكل رومانيّ، لتأمين المدينة، وعُرفت هذه القلعة باسم دير القلعة. وبقيت بيروت كذلك إلى أن سقطت بيد صلاح الدين الأيوبي سنة ١١٨٧، فبقيت المدينة بيد المسلمين حوالى عشر سنوات إلى أن استعادها الصليبيّون بعد ذلك، وبقيت بيدهم حتى أواخر عهد وجودهم في المنطقة.

ويذكر بعض مؤرّخي الدروز أنّ العمران في هذه الحقبة كان قد «كثر في جبل الشوف. وصارت العرب تتوافد إليه من كلّ بلاد احتلّها الافرنج من حوران وبلاد دمشق وحلب وجوار جبل لبنان وأطرافه، فصار فيه خلق كثير. وتعاضد

١ - محمّد كرد علي، خطط الشام، ج ٢ ص ٢٤
٢ - سعيد الصغير، ص ٢٦
٣ - محمّد علي مكي، ص ١٢٩

الأمير معن مع الأمير بحتر عميد التنوخيّين على محاربة الافرنج. ثمّ اتّصل بهما وحالفهما الأمراء الشهابيّون[1]، الذين قدموا من حوران إلى وادي التيم عام ١١٧٣، وصاهروا المعنيّين وحالفوهم على محاربة الصليبيّين الذين كانوا قد انتزعوا وادي التيم من التنوخيّين، فاستولى الشهابيّون على حاصبية بعد قتال دام عشرة أيّام... واتّحدت هذه القبائل على محاربة الصليبيّين ومنعهم من بسط سيطرتهم على البلاد، فثارت نقمة الافرنج وقرروا القضاء عليهم، فاجتمعوا من بلاد الشقيف ومن بلاد عامل وقصدوا وادي التيم، فلمّا علم الأمير عامر الشهابي بقدومهم، جمع عساكره والتقاهم إلى مرج الخيام بعد أن استنجد بأمير الشوف، فتقاتل الفريقان مدّة ثلاثة أيّام إلى أن كان اليوم الرابع، وأوشك رجال وادي التيم على الانكسار، فوصل لنجدتهم الأمير عبد الله المعني برجال الشوف، فنكس الافرنج اعلامهم وولوا مدبرين... وكانت قوّة قبائل لبنان وشدّة بأسهم التي عزّزتها وشائج المصاهرة بينهم، من الأسباب التي دفعت خلفاء وسلاطين الاسلام اعتماد هذه القبائل بحماية المدن الساحليّة خصوصاً بعد اشتداد هجمات الصليبيّين على بلاد الشام منذ مطلع القرن الثاني عشر[2]»...

في هذه الأثناء، كانت الدولة الزنكيّة بقيادة نور الدين زنكي في دمشق، قد وطّدت علاقاتها الطيبة مع بني بحتر التنوخيّين في لبنان، وكان على رأسهم الأمير زهر الدولة كرامة بن بحتر، المعتبر حارساً لثغر بيروت، ومركزه حصن سرحمول. وأصدر نور الدين منشور تولية لزهر الدولة جاء فيه:

---

١ ـ يتّصل نسبهم الشريف بنسب النبيّ العربي، من بني قريش. وأخذوا اسمهم من مالك الملقّب بشهاب من سلالة مرّه بن كعب بن لؤى بن غالب بن فهد إلى الأمير ملحم البقري. ولقّب مالك بشهاب نسبة إلى قرية من قرى حوران. استوطنها بأمر من عمر بن الخطاب سنة ٦٣٦ م. ويقال إنه لقّب بذلك تبرّكا بأحد أجداده لأنّ أمّه خرجت من نسل شهاب بن عبد الله القرشي من رهط آمنة أم الرسول (راجع الشدياق؛ وإبراهيم الأسود، ذخائر لبنان، ص ٢٤٢ ـ ٢٤٣) وكما بالنسبة للمعنيّين، كذلك بالنسبة للشهابيّين. إذ بالرغم من أنّ البعض يذكر أنّهم اعتنقوا الدرزيّة. فليس هنالك ما يؤكّد ذلك. إنّما الغالب أنّهم بقوا على دين السنّة. قبل أن يتنصّر بعضهم كما هو معروف.

٢ ـ سعيد الصغير، ص ٢٩

«الأمير النجيب زهر الدولة، مفيد الملك، أمير الغرب، كرامة، أدام الله تعالى عزّه وسلامه، مملوكنا وصاحبنا، ومن أطاعه فقد أطاعنا، ومن أعانه في جهاد الكفّار فقد عمل برضانا، وكان مشكورا منّا، ومن خالفه في الأمر وعصاه، فقد خالف أمرنا، واستحقّ المقابلة والسياسة على العصيان[1]».

هذا المنشور مؤرّخ في ربيع أوّل سنة ٥٥٢ هـ (١١٥٥ م).

وبعد أقلّ من أربع سنوات، أصدر نور الدّين زنكي منشوراً آخر أعطى بموجبه الأمير زهر الدولة كرامة بن بحتر عدّة قرايا في الغرب والبقاع وصيدا، وفرض عليه عدّة من أربعين فارساً، وما أمكنه وقت المهمّات الشريفة[2].

وواضح من المدوّنات أنّ التنوخيّين كانوا مسيطرين على مناطقهم في الغرب طوال عهد نور الدين زنكي المنتهي في العام ١١٧٤ م.

في عهد صلاح الدين، والى التنوخيّون القائد العربي، وناصروه في حروبه ضدّ الصليبيّين، وكان على رأسهم في الغرب: الأمير جمال الدين بن حجي بن كرامة، بينما كان الشهابيّون في وادي التيم والمعنيّون في الشوف.

فعندما شنّ صلاح الدّين هجومه على بيروت بهدف انتزاعها من الصليبيّين عام ١١٨١، آزره التنوخيّون أمراء الغرب.

أمّا بعد وفاة صلاح الدين سنة ١١٩٣، وتنازُع الأيوبيّين على الحكم والقيادة فيما بينهم، شهدت المناطق التي كانت خاضعة لصلاح الدين في لبنان، ومنها المناطق الدرزيّة، حقبة من الاضطراب، تسببت في تأخر كبير في الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وقد ابتدع الأيوبيّون سياسة جديدة تجاه الصليبيّين، هي تدمير المدن والقرى والقلاع التي لا يتمكّنون من المحافظة عليها، فكانت المدن اللبنانيّة تعمّر حين تكون بيد الصليبيّين، فإذا انتقلت إلى أيدي الأيوبيّين وتعرّضت للخطر، عمدوا إلى هدم اسوارها وقلاعها وأبنيتها حتّى لا تعود صالحة. وعلى هذا

---

١ - صالح بن يحيى، تاريخ بيروت، تحقيق هورسو - الصليبي، دار المشرق (بيروت ١٩٦٩) ص ٤٢.
٢ - المرجع السابق.

الأساس هدم الأيوبيّون بيروت وصيدا وقلعة تبنين وقرى صور، بالإضافة إلى هدمهم العديد من المدن والقرى والقلاع في فلسطين. وقد أدّت عملية الهدم هذه، إلى تنقّل السكان من مكان إلى آخر: من صيدا إلى بيروت، ومن السواحل إلى الجبال، لأنّها أكثر أمناً واستقراراً بالرغم من ضآلة موارد الجبال الاقتصادية. هذه السياسة الأيوبيّة تجاه الصليبيّين، ساعدت على جعل السواحل اللبنانيّة منطقة صراع دائم، وجعلت الجبال تعمر تدريجيّاً بالسكان[١].

وبالرغم من أنّ العديد من القوى المحليّة قد نقم على سياسة الأيوبيّين، فإنّ علاقة الأمراء التنوخيّين كانت دائماً حسنة مع الأيوبيّين، وكانوا يستحصلون منهم على صكوك إقطاع لحفظ مقاطعاتهم والتصرّف بها لقاء خدماتهم للدولة ضدّ الصليبيّين.

بين المغـــول والمـــماليك

شهد منتصف القرن الثالث عشر في المنطقة حدثين مفاجئين: الأوّل كان غزوة المغول التي عرّضت المنطقة بأجمعها للخراب والفوضى، والثاني انتقال سلطة الأيوبيّين إلى المماليك.

فبعد أن شنّ المغول حملاتهم على المنطقة بدءاً من العام ١٢٦٠ م. شنّ عليهم المماليك هجوماً جرّاراً بقيادة اثنين من قادتهم هما: قطز، وبيبرس. والتقى المماليك بقوّات المغول التي قادها كتبغا في عين جالوت في أيلول (سبتمبر) ١٢٦٠، حيث سحق المماليك المغول، ودمّروا قوّتهم، وقتلوا قائدهم كتبغا. ثمّ قضى المملوكي بيبرس على زميله قطز، وأعلن نفسه سلطاناً على مصر والشام. وفي لبنان، شدّد بيبرس صلاته مع التنوخيّين بعد أن كانوا قد انقسموا، من حيث التأييد، بين المماليك والمغول.

---

١ ـ محمّد علي مكّي، ص ١٩٧

وتذكر المدوّنات أنه في سنة ١٢٧٠، كتب بيبرس إلى الأميرين التنوخيّين؛ زين الدين عليّ، وجمال الدين حجي «يثني عليهما ويمدحهما واعداً أياهما بجزاء عن صدقهما في الخدمة. غير أنه لم يلبث أن تغيّظ عليهما بسبب ما وُشي إليه فيهما... فسجنهما في مصر حيث بقيا إلى أن توفّي بيبرس، وقام بعده الملك السعيد، فأخرجهما من السجن، وكتب إلى نائب الشام كتاباً يقول فيه بعدم رضاه عما حلّ بالأمراء من الأذى، ويأمر بردّ المسلوب منهم إمّا عيناً أو ما قيمته ان كان المسلوب قد هلك، ووجّه الأمير جمال الدين إلى الدّيار الشاميّة، ثم كتب إلى نوّاب الدّيار الشاميّة والصفديّة والأكراد والبعلبكيّة والحمصيّة، يلومهم على ما أتوه في بلاد الأمراء التنوخيّين في الغرب ويأمرهم بردّ المسلوب». بيدَ أنّ أرباب الفتنة عادوا فوشوا في الأمراء وشاية مثل الوشاية الأولى، وهي أنّهم متّحدون سرّاً مع افرنج الثغور، غير أنّ الوشاة لم يفلحوا إذ ظهر كذبهم بشهادة عدّة من الشهود في سنة ١٢٨٩. ولكن نُزعت من يد أولئك الأمراء اقطاعاتهم ولم تُرد إليهم إلاّ في أيّام الملك الأشرف خليل قلاوون وأخيه الملك الناصر، الذي كتب في سنة ١٢٩٣ إلى الأمير سعد الدين خضر بن محمّد (التنوخي) فأقطعه عاليه وعين اللبانه والدوير والسباحية وبعضاً من العمروسية ومن المغيثة، وكتب أيضاً إلى الأمير زين الدّين عليّ (التنوخي) يعيده إلى خدمته[١].

ويذكر أحد المنقّبين الباحثين[٢] أنّ الأمراء التنوخيّين ـ البحتريّين، منذ ظهور المماليك في مصر، راحوا يوطّدون علاقتهم بهم، ويعملون على الاستحصال على تثبيت لإقطاعاتهم بالتعاون مع الأيوبيّين أو المغول في بلاد الشام، وبعضهم تعاون مع الصليبيّين في بيروت.

فقد استحصل الأمير سعد الدين خضر أمير الغرب سنة ١٢٥٦ من معزّ الدين أيبك سلطان مصر على المنشور التالي:

---

١ ـ الأسود، ذخائر لبنان، ص ١٥٤ ـ ١٥٥؛ الشدياق، تنوير الأذهان، أخبار التنوخيّين.
٢ ـ محمّد علي مكّي، ص ٢١٤

«العلامة: حسبي الله.
جهاته: من الشوف: المعاصر الفوقانيه - بعدران - عين ماطور، بتلون، عين أوزيه، كفرنبرخ، ابريج، غريفه.
ومن وادي التيم: تنوره وظهر حمّاره.
ومن إقليم الخروب: برجه، بعاصر الشحيم.
«تاريخ ٢٧ ربيع أول سنة ٦٥٤ هـ (١٢٥٦ م)

كما استحصل أخوه: الأمير جمال الدين حجي من الملك: الناصر يوسف ملك دمشق الأيوبي على منشور آخر هذا نصّه:

«العلامة: الحمد لله على نعائمه:
«جهاته: عرامون، عندرافيل، طردلا، عين كسور، رمطون، قدرون، مرتغون، الصباحيّة، سرحمور، عيناب، عين اعنوب، الدوير.
«تاريخه: ٢٥ صفر سنة ٦٥٠ هـ (١٢٥٢م)

وكان الأمير التنوخي المذكور نفسه، قد توجّه إلى دمشق لمّا وصل المغول إليها سنة ٦٥٨ هـ (١٢٦٠ م) وقابل القائد المغولي كتبغا، ممثل هولاكو، واستحصل على صكّ باقطاعه المذكور أعلاه.

وبينما يعتبر البعض أنّ الأمراء التنوخيّين قد انقسموا على أنفسهم، بسبب اضطراب أوضاع المنطقة، يعتبر البعض الآخر أنّ هؤلاء قد عرفوا مُسبقاً بالاتجاهات السياسيّة الجديدة، فنظّموا علاقاتهم مع المماليك في مصر، بالرغم من تبعيتهم الرسميّة للحكم الأيوبي في دمشق، قبل التوحيد المملوكي السياسي لمصر والشام. كما حاول بعضهم الحصول على الرضا المغولي. وظهر هذا الانقسام التنوخي جلياً بالنسبة إلى ولائهم للمماليك أو ولائهم للأيوبيّين والمغول، فقد حارب بعض التنوخيّين في معركة عين جالوت مع المماليك، بينما كان فريق آخر يحارب مع المغول والأيوبيّين[1]. وفي ذلك يقول مؤرّخ بيروت:

«إن جمال الدين حجي حارب مع المغول في معركة عين جالوت، بينما كان ابن عمّه الأمير زين الدين بن علي يحارب مع المماليك المصريّين» ويبرّر هذا التصرف بقوله:

١ - المرجع السابق، ص ٢١٥

«ليكون أي من انتصر من الفريقين كان أحدهما معه فيسد خلة رفيقه وخلة البلاد قصدا بذلك اصلاح الحال[1]».

وإذا كان المماليك قد شكوا بولاء التنوخيّين لهم، فسجنوا أمراءهم حتّى جلاء الصليبيّين، إنّما هم وضعوا ثقتهم بأمير تنوخي يدعى قطب الدين السعد، الذي أقدم بعض انسبائه على قتله حوالى سنة ٦٧٧ هـ (١٢٧٧ م) ممّا أدّى إلى انتقام شامل من التنوخيّين، إذ جرّد المماليك حملة قاسية على الغرب، قتلت ونهبت وسبت لسبعة أيّام. وباعوا النساء والأطفال في أسواق الرقيق انتقاماً[2]. هذا في عهد بيبرس. وهذا ما جعل الملك الناصر، بعد موت بيبرس، يُظهر عدم رضاه عمّا حلّ بالتنوخيّين كما ذكرنا سابقاً. وبالرغم من ذلك، «فإنّ بعض الأمراء التنوخيّين ظلّوا على صلتهم بالصليبيّين، فقد استحصل الأمير جمال الدين حجي على اقطاع خاص في العمروسية من صاحب بيروت الصليبي هنغري دي مونفور. وفي الوقت ذاته، وربما بسبب الاضطراب الذي أصاب الدولة المملوكية بعد وفاة بيبرس، والاختلافات حول الوصول إلى العرش، عمد بنو تغلب من مشغرة[3] إلى إثارة القلاقل في المنطقة. وقمع المماليك هذه القلاقل ثمّ صادروا اقطاعات التنوخيّين، ولم تُردّ إليهم هذه الاقطاعات إلاّ بعد سقوط طرابلس في أيدي المماليك سنة ١٢٨٩م[4].

وهكذا، فبسقوط الساحل اللبناني بكامله في أيدي المماليك سنة ١٢٩١ م. استردّ التنوخيّون اقطاعاتهم. ويذكر بعض المدوّنات أنّ المماليك قد زادوا من اقطاعات التنوخيّين على حساب الشيعة، إذ «أرسل الأمير الأفرم نائب دمشق إلى الكسروانيّين يأمرهم بأن يصلحوا شؤونهم مع التنوخيّين ويدخلوا في طاعتهم بوصفهم أصحاب الأراضي والاقطاعات[5]».

١ ـ صالح بن يحيى، ص ٦٠
٢ ـ محمّد علي مكّي، ص ٢١٦
٣ ـ المرجع السابق، ص ٢١٦
٤ ـ صالح بن يحيى، ص ٦٢
٥ ـ سعيد عاشور، العصر المماليكي في مصر والشام (دار النهضة العربيّة ١٩٦٥) ص ٢٠٨.

ليس من مسألة تاريخيّة لبنانيّة بلغ فيها الاختلاف في الرأي وذكر الأحداث والوصف حدّ التناقض مثلما بلغ في مسألة الدروز في العهد المملوكي.

وقد يكون سبب هذا الاختلاف عدم إدراك حقيقة من كان سكّان كسروان في عهد المماليك، وأين كانت كسروان تحديداً. ذلك أنّ المماليك قد شنّوا أربع حملات على كسروان بين ١٢٩٢ و ١٣٠٥ م. وفيما اعتبر بعض المؤرّخين أنّ الدروز كانوا من سكان كسروان، وأنّ أكثر ضحايا تلك الحملات كانوا من الدروز، اعتبر البعض الآخر أنّ الدروز، على عكس ذلك تماماً، كانوا من الذين اشتركوا مع المماليك ضدّ أهل كسروان في هذه الحملات، ويذهب بعضهم إلى اعتبار أنّ الدروز كانوا ممّن حرّضوا المماليك على الكسروانيّين، إمّا طمعاً بالاستيلاء على المنطقة، أو انتقاماً من سكانها الشيعة والنصيريّة، لسبب أو لآخر.

ويستحيل على الباحث أن يقرّر جازماً هذا الرأي أو ذاك. ويبقى عليه، وجوب عرض الواقع بكلّ تناقضاته.

من المتّفق عليه بين جميع المؤرّخين أنّ المماليك جرّدوا حملات عسكريّة على كسروان بين نهاية القرن الثالث عشر (١٢٩٢) وبداية القرن الرابع عشر (١٣٠٧). إلاّ أنّ أمرين يبقيان محاطين بضبابية حيناً، وبستار أسود كثيف أحياناً. الأمر الأوّل، هو تحديد المنطقة التي كانت تُعرف إذ ذاك بكسروان، والأمر الثاني هو الهويّة الدينيّة لأهل كسروان آنذاك.

بالنسبة لحدود كسروان في ذلك العصر، أغلب الظّن، أنّها كانت تمتدّ من نهر بيروت جنوباً، إلى جبل صنّين وجبل الكنيسة شرقاً، إلى حدود جبيل شمالاً، وإلى البحر غرباً.

أمّا بالنسبة للهويّة الدينيّة لأهل كسروان آنذاك، فلا يختلف المدوّنون على أنّه كان فيها شيعة ونصيريّة ومسيحيّون، إلاّ أنّهم يختلفون فيما إذا كان يوجد

دروز إلى جانب هؤلاء. ومن هنا ينشأ التناقض. ولنر ماذا يقول المدوّنون في ذلك:

١ - يقول المقريزي[1] عن أخبار شهر شعبان من سنة ٦٩١ هـ (١٢٩٢ م): «وفيه خرج الأمير بدر الدين بيدرا نائب السلطنة بديار مصر، ومعه معظم العسكر إلى جبال كسروان، من جهة الساحل، فلقيهم أهل الجبال، وعاد بيدرا شبه المهزوم، واضطرب العسكر اضطراباً عظيماً، فطمع أهل الجبال فيهم، وتشوش الأمراء من ذلك، وحقدوا على بيدرا، ونسبوه أن أخذ منهم الرشوة، فلمّا عاد دمشق تلقّاه السلطان، وترجّل له عند السلام عليه، وعاتبه فيما كان منه».

إن عبارة «تشوّش الأمراء من ذلك وحقدوا على بيدرا ونسبوه أن أخذ منهم (أي من أهل كسروان) رشوة» فسّرها بعض الباحثين بأنّها تعني أنّ الأمراء التنوخيّين هم الذين تشوشوا ونسبوا... ويقول بعضهم إنّ التنوخيّين هم الذين يبدو أنّهم كانوا وراء هذه الحملة، إذ أنّهم حرّضوا المماليك على أهل كسروان، وخاصة الشيعة والنصيريّة منهم، لعدّة اعتبارات، أهمّها ان التنوخيّين كانوا يطمعون بحكم كسروان مباشرة[2]. في هذه الحالة، لا يكون الدروز مقصودين بهذه الحملة، بل العكس تماماً.

٢ - صالح بن يحيى، يؤرّخ هذه الحادثة كما يلي:

«توجّه الأمير بدر الدين بيدرا نائب السلطنة بمصر وبعض العساكر إلى جبال كسروان، واضطربت العساكر في شهر شعبان سنة أحد وتسعين وستماية (١٢٩٢ م). توجّه الأمير بيدرا بمعظم العساكر المصريّة وصحبه من الأمراء، الأكابر شمس الدين سنقر الأشقر والأمير قراسنقر المنصوري والأمير بدر الدين بكتوت الاتابكي والأمير بدر الدين بكتوت العلاي وغيرهم، وقصدوا جبال كسروان، وأتاهم من جهة الساحل ركن الدين بيبرس طقصوا والأمير عز الدين أيبك الحموي وغيرهما، والتقوا بالجبل، وحضر إلى الأمير بيدرا من اثنى عزمه وكسر حدّته فحصل الفتور في أمرهم حتّى تمكّنوا من بعض العسكر في تلك الأوعار ومضايق الجبال فنالوا منهم. وعاد العسكر شبه المكسور المنهزم، وطمع أهل الجبال، فاضطر الأمير بيدرا إلى إطابة قلوبهم، والاحسان إليهم، وخلع على

١ - المقريزي كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك.
٢ - محمّد علي مكّي، ص ٢٢١

جماعة من أكابرهم، فاشتطوا في الطلب فأجابهم إلى ما التمسوه من الافرنج عن جماعة منهم كانوا قد اعتقلوا بدمشق لذنوب وجرايم صدرت منهم. وحصل للكسروانيين من القتل والنهاب والظفر ما لم يكن في حسابهم. وحصل للأمراء والعسكر من الألم ما أوجب تصريح بعضهم بسوء تدبير الأمير بيدرا ونسبوه إلى أنه إنما أهمل أمرهم، وفتر عن قتالهم حتى تمكنوا مما تمكنوا لطمعه أنه تبرطل منهم وأخذ منهم جملة كثيرة[1] »...

٣ ـ هذا ما ورد عند المقريزي وابن يحيى بالنسبة للحملة الأولى على كسروان، والتي كان تاريخها سنة ٦٩١ هـ. أي سنة ١٢٩٢ م. أمّا المؤرّخ الدرزي الحديث سعيد الصغير، فيذكر أن هذه الحملة كانت تقصد الدروز. إذ قال إنّه:

« في عام ١٢٥٧ م. بعد أن عهد ملك مصر إلى الأمير سعد الدين خضر التنوخي بإمارة الشوف ووادي التيم وما جاورهما من البلدان، زحف على التنوخيّين ولاة بعلبك والبقاع فاقتتلوا بجوار عيتات من قرى الغرب، فانكسر الولاة وفاز عليهم التنوخيّون، واستولوا على ما كان معهم ثم مدّوا سيطرتهم على لبنان حتّى كسروان شمالاً عام ١٢٨٧ م. وكان انتشارهم في الجبل الأعلى وفي مناطق لبنان ووادي التيم وسفح حرمون سبباً لتصادمهم مع الطوائف الأخرى، كما أنّ استقلالهم بحكم لبنان أزعج حكّام الشام الأجانب. ففي عام ١٢٩٣ م. زحفت جيوش المماليك لاخضاعهم فانتصروا عليهم بعد معركة هائلة وقتلوا منهم مقتلة كبرى وشتّتوا فلولها[2] ».

وهكذا يتّضح أنّ هذا المؤرّخ، قد اعتبر أنّ حكّام الشام الأجانب: المماليك، قد قصدوا بحملتهم على كسروان سنة ١٢٩٣ م. (والاصح سنة ١٢٩٢) التنوخيّين (الدروز) وليس سواهم، وهذا على عكس ما ذكره سواه من المؤرّخين.

إلاّ أنّ هذا المؤرّخ، يقع في الشطط عندما يضيف أنّه بعد أن انهزم المماليك في حملتهم سنة ١٢٩٣م. «أعادوا الكرّة سنة ٦٧٧ هـ (كذا) بعد أن اجتمعت العساكر والعشران من ولاة بعلبك والبقاع وصيدا وبيروت، فتفرّق التنوخيّون إلى أن أمّنهم الملك السعيد حالما تولّى مكان والده: الظاهر، المتوفى، فرجعوا إلى بلادهم[3] ».

١ ـ صالح بن يحيى، ص ٢٤ ـ ٢٥
٢ ـ سعيد الصغير، ص ٣٠
٣ ـ المرجع السابق.

هنا، يظهر الشطط في اعتبار سنة ٦٧٧ هجرية، لاحقة لسنة ١٢٩٣ ميلادية، بينما الصحيح أنّ سنة ٦٧٧ هجرية، يقابلها سنة ١٢٧٧ م. ممّا يفيد بأنّ الكاتب قد خلط بين حملات المماليك على كسروان، وحملتهم على التنوخيّين في الغرب سنة ٦٧٧ هـ (١٢٧٧ م) والتي مرّ ذكرها سابقاً.

ويذكر هذا المؤرّخ أنّه «بعد أن عاثت المغول في بلاد الشام تخريباً وتقتيلاً، غزوا وادي التيم عام ٦٨٣ هـ (١٢٨٣ م) فاحرقوا بعض قراه وسبوا وقتلوا من سكانه مقتلة شنيعة. فنزح الناس إلى جبل لبنان، فقدّم لهم الأمير بشير المعني المساعدات والميره، وتقدّموا شمالاً فاتّحد معهم المسيحيّون ورفعوا العلم الدرزي في جرود كسروان[1]».

يتّضح من هذا النص أنّ مؤرّخي الدروز، يعتبرون أنّه عندما جرّد المماليك حملتهم الأولى على كسروان سنة ١٢٩٢ م. كان الدروز فعلاً في كسروان «وكان علمهم مرفوعاً في أعلى جروده!»

وفجأة، يناقض هذا المؤرّخ نفسه، إذ في سياق النص نفسه والصفحة نفسها يقول: «وفي سنة ٦٨٨ هـ (١٢٨٨ م) تغلّب المسلمون على الافرنج وأنصارهم الكسروانيّين، فارسل حسام الدين إلى أمراء (غرب) بيروت التنوخيّين، ليتوجّهوا إلى كسروان وجروده، ويقاتلوا سكانه[2]».

وبالانتقال إلى الحملة المملوكية الثانية على كسروان، التي جرت عام ٦٩٩ هـ (١٢٩٩ م) يطالعنا المؤرّخون بالتالي:

٤ ـ المقريزي، أورد عن أخبار هذه الحملة في سنة ٦٩٩ هـ. المقطع التالي:

«في عشرين شوال، توجّه الأمير أقوش الأفرم من دمشق لغزو الدرزيّة أهل جبال كسروان. فإن ضررهم اشتدّ، ونال العسكر عند انهزامها من غازان إلى مصر منهم

١ ـ المرجع السابق.
٢ ـ المرجع السابق معتمداً على: محمّد كرد علي، خطط الشام، ج ٣ ص ١٢٥ ـ ١٢٦

شدائد، ولقيه نائب صفد بعسكره، ونائب حماه ونائب حمص ونائب طرابلس بعساكرهم. فاستعدوا لقتالهم وامتنعوا بجبلهم، وهو صعب المرتقى، وصاروا في نحو اثني عشر ألف رام. فزحفت العساكر السلطانيّة عليهم، فلم تطقهم، وجرح كثير منهم، فافترقت العساكر عليهم من عدّة جهات، وقاتلوهم ستة أيّام قتالاً شديداً إلى الغاية، فلم يثبت أهل الجبال وانهزموا. وصعد العسكر الجبل بعدما قتل منهم وأسر خلقاً كثيراً. ووضع السيف فيهم، فالقوا السلاح ونادوا بالأمان، فكفوا عن قتالهم واستدعوا مشايخهم وألزموهم باحضار جميع ما أخذوا من العسكر وقت الهزيمة، فأحضروا من السلاح والقماش شيئاً كثيراً وحلفوا أنهم لم يخفوا شيئاً. فقرّر عليهم الأمير أقوش الأفرم مبلغ مأية ألف درهم جبوها، وأخذ عدّة من مشايخهم وأكابرهم. وعاد إلى دمشق يوم الأحد ثالث ذي القعدة، وبعث البريد بالخبر إلى السلطان[1] ».

يتّضح من هذا النص للمقريزي أنّ الدروز كانوا معنيّين مباشرة بهذه الحملة. كما يتّضح أنّ المؤرّخ الدرزي سعيد الصغير، قد أخطأ عندما ذكر خبر هذه الحملة أنّه جرى سنة ٦٧٧ هـ. لأنّ المقريزي قد أوردها في أخبار سنة ٦٩٩ هـ.

٥ ـ صالح بن يحيى، أرّخ هذه الحملة بقوله:

« كان أهل كسروان قد كثروا وطغوا واشتدت شوكتهم، وامتدّوا إلى أذى العسكر عند انهزامه من التتر سنة ٦٩٩ هـ/١٢٩٩ م. وتراخى الأمر عنهم وتمادى وحصل إغفال أمرهم فزاد طغيانهم وأظهروا الخروج عن الطاعة واعتزلوا بجبالهم المنيعة وجموعهم الكثيرة، وأنّه لا يمكن الوصول إليهم[2] ».

إلاّ أنّ هذا المدوّن، يوضّح:

« أنّ الهاربين من عساكر الملك الناصر محمّد بن قلاون من قازان سنة تسع وتسعين وستماية تفرّقوا في البلاد، فحصل لهم أذيّة من المفسدين خصوصاً من أهل كسروان وجرّين، وأكثرهم أذيّة لهاربي أهل كسروان بالغوا إلى أنّهم مسكوا بعض الهاربين وباعوهم للفرنج، وأما التشليح والقتل فكان كثيراً، وكان ناهض الدين بحتر (التنوخي) إذا مرّ عليه أحد من الهاربين أحسن إليه وأضافه وقام له بما يحتاج إليه، وكذلك فعل علاء الدين عليّ بن حسن بن صبح في قرية حديثا، فشكرا وصار لهما ذكراً فلبسا

١ ـ المقريزي، كتاب السلوك، ص ٩٠٢ ـ ٩٠٣
٢ ـ صالح بن يحيى، ص ٢٧

انتيهما الحلع في نهار واحد، كل منهما بامرته طبلخاناه، وذلك بواسطة ملك الأمراء جمال الدين أقوش الأفرم نايب الشام لمحاربة المفسدين، ثم عاملوا أهل كسروان بما ذكرناه[1] ».

إذن، هذا المؤرخ يؤكد على أنّ الدروز (التنوخيّين) لم يكونوا مقصودين في هذه الحملة. وقد ذهب بحاثة معاصر إلى استنتاج العكس تماماً من هذه الحادثة، إذ قال إنّه يتبيّن هكذا أنّ مطامع التنوخيّين، وخاصة الأمير ناهض الدين بحتر في السيطرة على اقطاعات كسروان، كانت من الأسباب التي أدّت إلى هذه الحملة. وبالفعل، فإنّ الأمير ناهض الدين بحتر أصبح أمير طبلخانه سنة ٧٠٠ هـ. أي إثر حملة كسروان المذكورة[2] ». إلاّ أنّ هذا لا يشرح التناقض الوارد بين المقريزي الذي ذكر بأنّ «الأفرم توجّه من دمشق لغزو الدروز » وبين صالح بن يحيى الذي اعتبر الدروز مكافئين في هذه الحملة.

٦ ـ أمّا في أخبار الحملة المملوكيّة، الثالثة على كسروان عام ١٣٠٢، فقد ذكر ابن القلاعي في زجلياته أنّه في سنة ١٣٠٢ م (٧٠٢ هـ) أرسل المماليك قوّة كبيرة إلى كسروان وإلى الجبليّين، فوقعت معركة كبيرة عند مدينة جبيل، إذ حمل الكسروانيّون على الجيش الشامي فقتلوا أكثره وغنموا أمتعتهم وسلاحهم، وأخذوا أربعة آلاف رأس من خيلهم، وقدمت الأكراد لنجدتهم فصدّهم كمينان في الفيدار والمدفون، فلم يخلص منهم إلاّ القليل. وخرّبوا بعض بلاد الغرب، وكان أمراء الغرب التنوخيّون مع جيش دمشق، فعاد الجرديّون فغزوا عين صوفر وشليخ وعين زيتونه وبحطوش وغيرها[3].

هنا يتّضح أنّ الدروز كانوا خارج أهداف الحملة، لا بل كانوا من أنصار المماليك.

---

١ ـ صالح بن يحيى، ص ٧٨
٢ ـ محمّد علي مكي، ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤
٣ ـ محمّد كرد علي، خطط الشام، ج ٢ ص ١٤٢

٧ ـ وفي أخبار الحملة المملوكيّة الرابعة على كسروان عام ١٣٠٥، استخلص بعض الباحثين المعاصرين[١] أنّ أقوش الأفرم نائب الشام، وجّه سنة ١٣٠٤ بعثة من الشام برئاسة الشريف زين الدين محمّد بن عدنان الحسين لاصلاح الأمر بين الشيعة والكسروانيّين والتنوخيّين، ولكن هذه البعثة لم تحقّق أهدافها، وكانت نتيجتها زواج الشريف المذكور من أميرة تنوخيّة من الغرب، ثمّ عاد أقوش وأرسل بعثة ثانية برئاسة الإمام تقي الدين أحمد بن تيمية وبصحبته بهاء الدين قراقوش، وتحدّثت البعثة مع الكسروانيّين، كما أورد صالح بن يحيى فقال:

«إن الكسروانيّين أظهروا الخروج عن الطاعة وإنّه في ذي الحجة سنة ٧٠٤ جهز إليهم أقوش زين الدين عدنان، ثم توجّه بعده تقي الدين وقراقوش وتحدّث معهم في الرجوع إلى الطاعة فما أجابوا إلى ذلك[٢]».

٨ ـ وهنا، يبرز تناقض خطير. والمقصود فتوى ابن تيمية. وهو مُفتي دولة المماليك، وقد اشترك شخصياً بهذه الحملة. إذ يبدو أنّه بعد التشبّث الكسرواني، الذي لا نستطيع الجزم فيما إذا كان مسيحياً أو شيعياً أو نصيرياً أو درزياً... أصدر ابن تيمية فتوى بهدر دماء أتباع بعض الديانات غير السنيّة وغير المسيحيّة واليهوديّة. إلاّ أنّ الاجتهادات قد تعدّدت حول هذه الفتوى. فقد روى القلقشندي بقوله: «كان شيخنا ابن تيمية رحمه الله تعالى يرى أنّ قتالهم وقتال النصيريّة أولى من قتال الأرض، لأنّهم عدوّ في دار الإسلام، وشر بقائهم أضر[٣]».

هذه النسبة في «قتالهم» جعلت البحّاثين لا يستقرّون على رأي واحد. فمن قائل بأنّها نسبة إلى الدروز، إلى قائل بأنّها نسبة إلى الشيعة، إلى آخر بأنّها نسبة إلى الكسروانيّين!

الدكتور فيليب حتّي، أورد نصّاً صريحاً جاء فيه أنّ ابن تيمية، أفتى «بأنّ

١ ـ محمد علي مكّي، ص ٢٢٥
٢ ـ صالح بن يحيى، ص ٢٧
٣ ـ القلقشندي :صبح الأعشى في صناعة الانشا، وزارة الثقافة والارشاد (القاهرة ١٩٦٣) ج ١٣ ص ٢٤٨

الدروز والنصيريّة ليسوا مسلمين وأنّهم دون النصارى مرتبة ويجب إبادتهم[1]»، مستنداً بذلك إلى صلاح الدين المنجد[2]. بينما محمّد عليّ مكي اعتبر أنّ الشيعة هم المقصودون بهذه الفتوى، إضافة إلى النصيريّة[3].

٩ ـ ويقول حتّي في وصف ثلاث من حملات المماليك على كسروان:

كانت الحملات العسكريّة التي وجّهها الملك ناصر سنة ١٣٠٢ و ١٣٠٦ و ١٣٠٧ ضدّ كسروان، من أعنف الحملات التي تعرّض لها لبنان ومن أشدّها فتكاً وخراباً، وكانت كسروان آنذاك تمتدّ جنوباً إلى نهر بيروت، وإلى جبل صنين وجبل الكنيسة. وكانت تشمل أيضاً منطقة المتن الشمالي والجنوبي. وكان سكانها من المسيحيّين (موارنة ويعاقبة) والدروز والشيعة والنصيريّة، وقد اشترك في هذه الحملة العسكريّة جنود من صفد وطرابلس ودمشق، وكان القائد العام جمال الدين الأقوش حاكم دمشق، وقد أفتى ابن تيمية ـ وكان من أعاظم فقهاء عصره في سورية ـ بأنّ الدروز والنصيريّة ليسوا مسلمين وإنّهم دون النصارى مرتبة ويجب إبادتهم، واشترك ابن تيمية نفسه في هذه الحملة... وكانت المعركة الفاصلة في عين صوفر سنة ١٣٠٧، فقد أباد جيش المماليك البالغ عدده خمسون ألف مقاتل قرابة عشرة آلاف كسرواني، معظمهم من الدروز، وخرّبوا بلادهم، وقطعوا أشجارهم، وذبحوا نساءهم وأطفالهم، وتقاسمت ثلاثمئة عائلة تركمانيّة المنطقة الساحليّة الواقعة شمالي بيروت إلى جنوبي طرابلس كإقطاعات بينها[4]. وفي ذلك العهد كانت العلاقات بين الموارنة والدروز على أحسن ما يكون من الود والصفاء، فإنّه في عام ١٤٤٤ رافق وفد يتألّف من الدروز والنصارى القاصد البابوي إلى رومة في بعثة صداقة وسلام».

١٠ ـ بينما يعتبر مكّي أنّه بناء لفتوى ابن تيمية بإباحة دم الشيعة والنصيريّة، جهّز أقوش سنة ١٣٠٥ جيشاً كبيراً بلغ ٥٠ ألف محارب وساعده في التعبئة التنوخيّون والدروز[5]...

١ ـ حتّي، لبنان في التاريخ، ص ٣٩٨
٢ ـ صلاح الدين المنجد، ولاة دمشق في العهد العثماني (دمشق ١٩٤٩) ص ٦ ـ ٧
٣ ـ محمّد علي مكّي، ص ٢٣٠. راجع الافتاء في الصفحة ١٧١ من الجزء السادس من هذه الموسوعة.
٤ ـ حتّي، لبنان في التاريخ، ص ٣٩٨ ـ ٣٩٩، عن: الدويهي، تاريخ الأزمنة، ص ١٢٣ ـ ١٢٥؛ وأيضاً الدويهي في المشرق، المجلّد ٤٤ (١٩٥٠) ص ١٦٠ ـ ١٦٤؛ وإبراهيم عوّاد، «لبنان في عهد المماليك» المشرق، المجلّد ٤٠ (١٩٤٢) ص ١٦ ـ ٢١
٥ ـ محمّد علي مكّي، ص ٢٢٦

١١ ـ ويقول المقريزي إنّه بعد هذه الحملة التي انتصر فيها المماليك وأعوانهم الدروز على سكان كسروان، أقطع المماليك كسروان لبعض الأمراء (أمراء الغرب الدروز وأمراء البقاع وبعلبك) فذهبوا إليها «فزرعها لهم الجبليّة ورفعت أيدي الرفضة عنها[١]». مع الاشارة إلى أنّ «الرفضة» الذين «رُفعت يدهم» مقصود بهم الشيعة.

١٢ ـ وجاء في بعض المدوّنات رواية أخرى عن هذه المعركة:

«وأن أقوش الأفرم جمع عشرة أمراء من الدروز ومعهم عشرة آلاف مقاتل، وأن المعركة وقعت بين الكسروانيّين (المسيحيّين) والأمراء (الدروز) في عين صوفر في مطلع سنة ٧٠٦ هـ/١٣٠٦م. وأنّ الدائرة دارت على الأمراء، وأن بعض الكسروانيّين هربوا بحرمهم وأولادهم وأموالهم ونحو ثلاثمائة نفس من رجالهم اجتمعوا في مغارة نابيه فوق إنطلياس غربي مغارة البلانة، فدافعوا عن أنفسهم، ولم يقدر الجيش أن ينال منهم، ثمّ بذلوا لهم الأمان، فلم يخرجوا، فأمر نائب دمشق أن يبنوا على المغارة سدّاً من الحجر والكلس وهالوا عليه تلاً من التراب، وجعلوا الأمير قطلوبك حارساً عليها مدّة أربعين يوماً حتّى هلكوا داخل المغارة[٢]».

١٣ ـ صالح بن يحيى، يروي لهذه المعركة وصفاً آخر فيقول:

«إنّ الأمير ناصر الدين الحسين أمير الغرب توجّه إلى كسروان ومعه أقاربه وجمعه فقُتل منهم الأميرين (الأميران) نجم الدين محمّد وأخيه (وأخوه) شهاب الدين أحمد ولدي (ولدا) الأمير جمال الدين حجّي في نهار الخميس ٥ محرّم بقرية نبيه (نابيه) من كسروان، وقتل معهم من أهل الغرب ثلاثة وعشرون نفراً، وكانت وقعة نبيه المذكورة وقعة رديّة لأنّ أهل كسروان تجمّعوا وقاتلوا بها. وكان فيها مغارة اجتمعوا فيها بعد القتال، ذكر أن كان عبرة أهل كسروان أربع آلاف راجل فراح تحت السيف منهم خلق كثير، والسالم منهم تفرّقوا في جزّين وبلادها والبقاع وبلاد بعلبك. وبعضهم أعطوه الدولة أمانهم[٣]».

---

١ ـ المقريزي، السلوك، ج ٢ ص ١٥ ـ ١٦

٢ ـ الخوراسقف منصور حتّوني، المقاطعة الكسروانيّة؛ وراجع: طوني مفرّج الموسوعة اللبنانيّة المصوّرة، ج ١. ص ٣٩٢؛ وبن سباط الدرزي في: تاريخ المير حيدر شهاب.

٣ ـ صالح بن يحيى، ص ٩٦

وجاء للمؤرّخ وصف شامل للمعركة بكاملها ذكر فيه:

أنّ أقوش «رسم بتجريد العساكر إليهم (أهل كسروان) من كلّ جهة وكلّ مملكة من الممالك الشاميّة. وتوجّه أقوش الأفرم من دمشق بساير الجيوش في يوم الاثنين ٢ محرّم سنة ٧٠٥ وجمع جمعاً كثيراً من الرجالة نحو ٥٠ ألفاً وتوجّهوا إلى جبال الكسروانيّين والجرديّين. وتوجّه سيف الدين اسندمر نايب طرابلس وشمس الدين سنقرجاه المنصوري نايب صفد. وطلع اسندمر المذكور من جهة طرابلس، وكان نسب إلى مباطنتهم. فجرّد العزم وأراد أن يفعل في هذا الأمر ما يمحو عنه هذه الشناعة التي وقعت. وطلع إلى جبل كسروان من أصعب مسالكه، واجتمعت عليهم العساكر واحتوت على جبالهم، ووطئت أرضاً لم تكن أهلها يظنّون أنّ أحداً يطأها. وقُطعت كرومهم وأخربت بيوتهم. وقتل منهم خلق كثير، وتمزّقوا في البلاد، ... وعاد نايب الشام إلى دمشق بالعساكر في ٤ صفر من السنة المذكورة، وجعل الناظر في بعلبك وجبال الكسروانيّة بهاء الدين قراقوش. فأخلا ما كان تأخّر بجبال كسروان وقتل من أعيانهم جماعة أعطوا أماناً لمن استقرّ في غير كسروان[1]».

***

أمام هذه البلبلة في التدوينات، لا يمكن الجزم فيما إذا كان الدروز من الطوائف التي حلّل ابن تيمية هدر دماء أتباعها أم لا، وفيما إذا كانوا بالتالي مستهدفين في الحملات المملوكيّة على كسروان أم لا، وإن كان المراقب يميل إلى الاعتقاد بأنّهم لم يكونوا مستهدفين، وذلك تبعاً للتبرير والشرح اللذين أوردهما حتّي إذ قال:

«... تناولت سياسة المماليك الجديدة، إعادة توحيد الفرق الإسلاميّة المنشقّة وضمّها إلى حظيرة السنّة، وذلك لأنّ بعض هذه الفرق الإسلاميّة أعانت العدو وهادنته، وقد قتل المماليك من الإسماعيليّة والنصيريّة والشيعة عدداً كبيراً. ويبدو أنّهم كانوا أشدّاء أقوياء وانّ عددهم كان كبيراً في جميع أنحاء سورية[2]، وقد هرب من الشيعة جماعات والتجأت إلى جبال لبنان والبقاع، ذلك لأنّ المماليك كانوا يرون في الشيعة خطراً سياسيّاً. وقد حاول الملك الظاهر بيبرس (١٢٦٠ ـ ١٢٧٧) أن يرغم النصيريّة على بناء مساجد في

١ ـ المرجع السابق، ص ٢٧
٢ ـ ابن جبير، رحلة ابن جبير، دار صادر ودار بيروت (بيروت ١٩٦٤) ص ٣٠٤

قراهم، ولكنّه أخفق في جعلهم يصلّون فيها ... أمّا الدروز فلم ينظر المماليك إليهم نظرتهم إلى الشيعة والإسماعيليّة، ذلك لأنّ الدروز كانوا قد انحرفوا عن السنّة في قضايا لاهوتيّة فلم يعتبروا أنّهم يشكّلون خطراً سياسيّاً على المسلمين. فإنّهم عدديّاً كانوا أقليّة صغيرة، وجغرافيّاً كانوا يتوطنون بقعة صغيرة محصورة، وسياسيّاً لم يكن لهم أهداف تشكّل خطراً على المسلمين، ولذا فلم يكن المماليك يرون في الدروز مشكلة ذات بال. ولكن بالرغم من هذا كلّه فإنّ الملك الأشرف طلب إليهم أن يكونوا، ولو ظاهريّاً، مسلمين. إلاّ أنّ طلبه هذا لم يحقّق[1] ».

ويبرّر حتّي ما اعتبره حملات ضدّ الدروز في الأعوام ١٣٠٢ و ١٣٠٦ و ١٣٠٧، أوّلاً، بعدم تحقيقهم لطلب الملك الأشرف بالتظاهر بأنّهم مسلمون، وثانياً لأنّه، « في سنة ١٣٠٠ هاجم النشّابة الدروز جيش الملك الناصر المنهزم أمام هجمات المغول التي أوصلتهم حمص ودمشق وهدّدت المنطقة بكاملها[2] ».

مؤرّخ آخر[3] اعتبر أنّه ليس من شك على الاطلاق بأنّ الطائفة التي عناها ابن تيمية في رسالته (التي برّر بها إباحة الدماء) هي الطائفة الشيعيّة، مستنداً في ذلك إلى ما جاء في رسالة ابن تيمية إلى السلطان الناصر بن قلاوون، الذي طلب تبريراً لهذه المجزرة، فكان جواب الإمام ابن تيمية متضمّناً التبرير المطلوب. قال ابن تيمية:

« لمّا قدم التتار إلى البلاد وفعلوا بالمسلمين ما لا يحصى من الفساد، وأرسلوا إلى أهل قبرص، فملكوا بعض الساحل، وحملوا راية الصليب، وحملوا إلى قبرص من خيل المسلمين وسلاحهم وأسراهم ما لا يحصي عدده إلاّ الله، وأقام سوقهم بالساحل عشرين يوماً يبيعون فيه المسلمين والخيل والسلاح على أهل قبرص، وفرحوا بمجيء التتار ... ولمّا خرجت العساكر الإسلاميّة من الديار المصريّة، ظهر فيهم الخزي والنكال ما عرفه الناس منهم. ولمّا نصر الله الإسلام النصرة العظمى عند قدوم السلطان كان بينهم شبيه العزاء ... وكلّ هذا وأعظم منه عند هذه الطائفة، كان من أسباب خروج جنكيزخان إلى بلاد الإسلام. وفي استيلاء هولاكو على بغداد، وفي قدومه إلى حلب. وفي نهب

١ - حتّي. لبنان في التاريخ. ص ٣٩٨
٢ - المرجع السابق.
٣ - محمّد علي مكّي. ص ٢٣٠ - ٢٣١

الصالحيّة، وغير ذلك من أنواع العداوة للاسلام وأهله، ولقد كان جيرانهم من أهل البقاع وغيرها منهم، في أمر لا يضبط شرّه، كلّ ليلة تنزل فيهم طائفة، ويفعلون من الفساد ما لا يحصيه إلاّ رب العباد : كانوا في قطع الطرقات وإضافة سكان البيوتات على أقبح سيرة، ويقمعون بالرجل الصالح من المسلمين، فإمّا أن يقتلوه، وإمّا أن يسلبوه، وقليل منهم من يفلت بالحيلة... وقد اتفق العلماء على قطع الشجر وتخريب العامر عند الحاجة إليه، فليس ذلك بأولى من قتل النفوس، وان القوم لم يحضروا كلهم من الأماكن التي اختفوا فيها، وما أيسوا من المقام في الجبل إلاّ حين قطعت الأشجار وإلاّ كانوا يختفون حيث لا يمكن العلم بهم[1] »...

إنّ أصرح دليل على أنّ الدروز لم يكونوا هم المستهدفين باقتاء ابن تيمية، وبحملات الإبادة التي شنّها المماليك على كسروان، هو إقدام المماليك بعد تلك الحملات، على اعتماد الأمراء التنوخيّين في اقطاعهم بعض المناطق من خلال نظامهم الاقطاعي الذي اتبعوه.

وتذكر المدوّنات أنّ السلطان الناصر بن محمّد بن قلاوون قد كتب منشوراً للأمير التنوخي ناصر الدين الحسين فيما يلي نصّه :

« الذي شهد به الديوان المعمور أنّ الذي تعيّن باسم من يذكر من الأمراء الجبليّة أولاد أمير الغرب عند الروك[2] المبارك لاستقبال السنة الآتية، المدرك في السنة الماضية، بمقتضى الأوراق المحضّرة من الأبواب الشريفة في هذه السنة، خارجاً من الملك والوقف والمواريث الشرعيّة بمناظرة المجلس الشامي هو هكذا : الأمير ناصر الدين الحسين بن الأمير سعد الدين بن خضر أمير الغرب لخاصته وعشيرته : عرمون، وصير، وبشالا، وكيفون، وبيصور، وثلث عين عنوب، وثلث عيناب، وشمشون، وثلث كفرعميه، وثلث بتاتر، وبركة شطرا، ومرتغون، وثلث حصّة الملك في خلده، ومغدلا، ومن الفريديس فدان، وعليها ٦٢ من الجند[3] ».

---

١ ـ محمّد أبو زهرة، ابن تيمية، دار الفكر العربي (١٩٥٨) ص ٤٥

٢ ـ « الروك » كلمة مصريّة قبطيّة قديمة تعني الحبل. و « الروك » اصطلاح عرف في القرون الوسطى، معناه عمليّة المسح وتقسيم الأراضي ودراسة خصبها وإمكاناتها الزراعيّة أو المعدنيّة إلخ. وجرت عمليّة الروك في لبنان ابتداء من سنة ١٣١٢.

٣ ـ محمّد علي مكّي، ص ٢٣٩

ويذكر الأسود[1] أنه في سنة ١٣١٣:

«كتب الأمير ناصر الدين الحسين كتاباً إلى نائب دمشق أمير الأمراء الأمير تنكز يقول فيه أنه هو وذوو قرباه اخذون على أنفسهم وقاية بيروت، وبازلون الجهد في خدمة الدولة، وإنّ غالب ما في يدهم من الاقطاعات ملك ثابت لهم بحق شرعي، وإنّها لهم بعدة واحد وثلثين (ثلاثين) فارساً، وكانت لآبائهم بثلاثة رماح». ثمّ التمس منه الرفق بهم فكتب أمير الأمراء إلى السلطان في مصر يخبره بذلك ويذكر له قدم أملاك الأمراء في الغرب. فأمر السلطان أن تبقى في أيديهم وأن يزاد لهم من الجند بقدر ما زيد لهم من الاقطاعات، فبلغت الزيادة النصف، فضوعف عدد الجند حتّى بلغ اثنين وستين فارساً[2].

أمّا تفصيل بيان الاقطاعات للأمراء التنوخيّين (الدروز) بحسب الروك وبالاستناد إلى اللائحة التي كتبت في ديوان ناظر الجيش، فهي كالتالي:

«للأمير ناصر الدين الحسين ابن الأمير سعد الدين خضر أمير الغرب ولعشيرته وذويه: عرمون، وصير، وبشالا، وكيفون، وبيصور، وثلث عين عنوب، وثلث عيناب، وشمشوم، وثلث كفرعميه، وثلث بتاتر، وبركة شطرا، ومرتغون، وثلث حصّة الملك في خلده، ومفدّل، ومن الفريديس فدان[3]».

وللأمير «عز الدين الحسن ابن سعد الدين أمير الغرب ولذويه وخمسة خصيان: نصف عاليه، ونصف الخربيه، وعيشا، ونصف الدوير، ونصف السباحية، ونصف المغيثة، وربع قدرون، ونصف قطع أرض في قرتيه، وربع طردلا، وربع رمطون، وربع عين كسور.

«وللأمير عز الدين حسين بن شرف الدين علي ولذويه وعشرة خصيان: نصف عيتات، ونصف دقّون، ونصف مجدليّا، ونصف شملال، وثلث عين عنوب، ونصف سرحمور، ونصف عين درافيل، وثلث بتاتر، وثلث عيناب، وقطع أرض في العمروسيّة، وثلث حصّة الملك في خلده، وثلث كفرعميه، ومن الفريديس فدّان.

«وللأمير سيف الدين مفرّج بن بدر الدين يوسف بن زين الدين صالح ولذويه وعشرة خصيان: نصف عيتات، ونصف دقون، ونصف مجدليّا، ونصف شملال، ونصف عين درافيل، وثلث بتاتر، ونصف سرحمور، وثلث عيناب، وقطع أرض في العمروسيّة، وثلث كفرعميه، وثلث حصّة الملك في خلده، ومن الفريديس فدان.

---

١ - إبراهيم الأسود، ذخائر لبنان، ص ١٥٥ - ١٥٦

٢ - ويؤيّد هذه الوثيقة ذكر صالح بن يحيى لها في ص ٨٦

٣ - قابلها مع لائحة المنشور الواردة أعلاه.

«وللأمير علم الدين سليمان بن غلاب ولذويه وخمسة خصيان: نصف الخريبه، وعيثا، ونصف الدوير، ونصف السباحة، ونصف درب المفيثة، وربع قدرون، ونصف قطع أرض في قرتيه، وربع طردلا، وربع رمطون، وربع عين كسور.

«وللأمير سيف الدين إبراهيم بن نجم الدين محمّد بن حجّي ولذويه وخمسة خصيان: ربع بطلون، وربع الطفرانيّة، ونصف القبي، ونصف محواره، ونصف معيستون، وربع الدوير، وربع أقطو.

«وللأمير شمس الدين عبد الله بن جمال الدين حجّي ولذويه وأربعة خصيان: نصف قدرون، ونصف رمطون، ونصف طردلا، ونصف عين كسرور.

«وللأمير عماد الدين موسى بن مسعود بن أبي الجيش ولذويه وثلاثة خصيان: نصف دفون، ونصف الفساقين، ونصف شطرا، ونصف دير قوبل ونصف عين حجيه[1] ».

إلاّ أنّ المماليك لم يكونوا واثقين تماماً من ولاء هؤلاء الأمراء لهم، على ما يبدو. إذ في العام ١٣٢٣ «وقعت في بيروت بين الافرنج وبين واليها عز الدين البيسري وأمراء عرمون معركة شديدة، فجرح بعض الأمراء، وكان الفوز للافرنج. فاستقدم تنكز أميرُ الأمراء إليه وهو في دمشق، الأمراءَ التنوخيّين، والتركمان من كسروان، وتسخّط عليهم، وسجنهم. فشفع لديه فيهم الأمير ناصر الدين الحسين، فأطلقه، ثمّ أطلق بقيّة الأمراء لثبوت براءتهم لديه، ثمّ أمرهم بالاقامة ببيروت، فبنى الأمير ناصر الدين داراً على شاطئ البحر[2] ».

في هذا المجال، يذكر حتّي[3] بشكل شامل أنّ «بني بحتر هم الأمراء الاقطاعيّون الذين استولوا على بيروت وعلى منطقة الغرب، وهي سفوح الجبال المجاورة لبيروت والتي تمتدّ جنوباً إلى أعالي الدامور. وكان مقرّهم أولاً قرية سرحمول وقرية عرمون. ويظهر أنّهم توطّنوا هذه المنطقة قبل ١١٣٥، وكانوا أصحاب اقطاع، وكانوا يقدّمون خدماتهم العسكريّة للصليبيّين الذين استولوا على

١ ـ إبراهيم الأسود، ذخائر لبنان، ص ١٥٦ ـ ١٥٧
٢ ـ المرجع السابق، ص ١٥٧
٣ ـ حتّي، لبنان في التاريخ، ص ٤٠٤

بيروت وصيدا. وفي أثناء الحروب التي وقعت بين التتر والمماليك كان آل بحتر أحياناً يقاتلون مع الفريقين، ليضمنوا لأنفسهم أن يكونوا في الكفّة الراجحة... وقد عهد المماليك إلى البحتريين بحماية الشاطئ ضدّ هجمات الافرنج ولا سيّما الغزوات التي كانوا يقومون بها من جزيرة قبرص. وبذلك تمكّن البحتريّون من تثبيت سلطتهم وحكمهم حتّى أواخر القرن الخامس عشر، وفي أثناء حكمهم النيّر السمح كانت مقاطعة الغرب تنعم بما يشبه الاستقلال الداخلي، وتتمتع بشيء من الازدهار الاقتصادي. وبالرغم من أنّهم كانوا ظاهرياً مسلمين سنّيّين، فإنّه من المرجّح أنّهم كانوا دروزاً في عقيدتهم. وقد فتحوا أبواب مدينة بيروت تدريجاً أمام الأجانب من التجّار وجعلوا منها مرفأ لمدينة دمشق، فأخذت السفن تمخر بانتظام بين مينائها وجزيرة قبرص. وكان حجّاج الأرض المقدّسة يلتقون فيها ومنها كانوا يذهبون إلى فلسطين. وقد سمح للتجّار الأوروبيّين أن يبنوا خانات وحمّامات وكنائس[1]، فازداد عدد سكانها إلى قرابة عشرة آلاف نسمة. وبسبب الصلات التي عادت فتوطّدت بينها وبين الممالك اللاتينيّة الصليبيّة وبعض البلدان الأوروبيّة، فإنّ مرفأ بيروت أصبح المرفأ التجاري الذي يغذّي داخليّة البلاد. وكانت بيروت تستطيع الاتصال بدمشق عن طريق البريد الذي أنشأه السلطان بيبرس بين القاهرة ودمشق. أمّا في أوقات الخطر، فكانت تتصل بالخارج بواسطة الحمام الزاجل أو بواسطة النيران. كانت الاشارات الناريّة تعطى ليلاً في مكان يسمّى راس بيروت، وهو لسان مرتفع داخل البحر، ثمّ إلى قمّة بوارج، وهي قمّة في جبل الكنيسة، ومنها إلى بيّوس في سلسلة جبال لبنان الشرقيّة، ومن هناك إلى جبل الصالحيّة الذي يُشرف على مدينة دمشق[2]».

ويضيف حتّي في شرحه قائلاً إنّه «كان من حسن طالع نيابة دمشق أن حكمها بين ١٣١٢ و ١٣٤١، تنكيز، وهو مولّى من موالي السلطان الأشرف، وهو

١ - صالح بن يحيى، ص ٣٩ - ٤٠
٢ - صالح بن يحيى، ص ٨٠؛ وراجع: الشدياق، ص ٢١٢ - ٢١٣

الذي يُعتبر سجل أعماله نقطة مشرقة في أخبار المماليك في البلاد السورية. وقد أعاد تنكيز بناء جسر الدامور الذي كان يخرّبه طغيان النهر مرّة بعد أخرى، وأعاد بناء حصون بيروت، وبنى فيها خاناً جديداً وحمّاماً للعامة. وكان يمدّ يد العون إلى البحتريّين في إدارتهم البلاد. ومن جملة المدن التي انتفعت من حكمه الفاضل بيت المقدس، فإنّه جلب لها الماء. وأخيراً اتُّهم أنّه أساء استعمال المال المخصّص له فأُلقي عليه القبض وسجن في الاسكندريّة وظل في السجن حتّى مات[1].

أمّا خليفته فقد أمره السلطان أن يسرع في بناء أسطول ليثأر من دولة الكوزينيانيّين الصليبيّة التي كان أسطولها البحري يقضّ مضاجع أهل الموانئ اللبنانيّة والمصريّة. وفي عام ١٣٠٣ أسر الافرنج أحد أمراء بني بحتر عندما كان يصطاد الحجلان بالقرب من الدامور، ولم يخلوا سبيله حتّى دفع لهم البحتريّون فدية قدرها ثلاثة آلاف دينار[2]. وفي سنة ١٣٦٥ هاجم الصليبيّون مدينة الاسكندريّة. وفي السنة ذاتها بدأ بناء الأسطول على الشواطئ بالقرب من بيروت. ولكنّهم بعد أن أنزلوا في الماء سفينتين للنقل وتكبّدوا النفقات الطائلة، عدلوا عن العمل فجأة، وقد تركوا هاتين السفينتين وهياكل السفن التي شرعوا ببنائها في مكانها للسوس ينخرها. أمّا الحديد فيها فقد نهبه بعض البيروتيّين. وقد اختار المماليك بيروت لبناء هذا الأسطول بسبب أحراج الصنوبر في ضواحيها، وقد كانت أعمّ من ذي قبل، ولوجود معدن الحديد بالقرب منها والذي كانت تصدّره إلى مصر. وفي سنة ١٣٨١ هاجم أسطول من جنوا مدينة صيدا وأعمل فيها النهب والسلب. ثمّ هاجم بيروت التي كان يدافع عنها صالح بن يحيى، وهو واضع تاريخ بيروت في ذلك العهد، والذي أشرنا إليه مراراً، وقد أرسل نبأ هجوم الأسطول الجنوي إلى دمشق بطريقة الاشارات الناريّة، فوصلت كتيبة من الفرسان مساء اليوم الثاني من وصول

---

١ - صالح بن يحيى، ص ١٠٧ - ١١٧؛ ابن بطوطة، ج ١ ص ١٢١؛ ابن أياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، دار إحياء الكتب العربيّة (القاهرة ١٩٦١) ج ١ ص ١٧٢

٢ - راجع: صالح بن يحيى، ص ٢١٥؛ محمّد علي مكّي، ص ٢٥٦ - ٢٥٧

الأسطول، ولكن الوقت كان قد فات فلم تشترك هذه الكتيبة في الدفاع عن المدينة. وفي سنة ١٤٠٤ ظهر هذا الأسطول مرّة أخرى على شواطئ بيروت، وأعمل فيها النهب والسلب وأحرق أسواقها القريبة من الميناء، وروّع السكان فولّوا هاربين إلى الجبال. ولا يذكر لنا التاريخ محاولات أخرى عدائيّة بعد ذلك الحين. ويبدو أنّ الناس اقتنعوا بأنّ العلاقات التجاريّة الطبيعيّة أجدى وأكثر نفعاً على مر الأيام. إلاّ أنّ المنطقة بدأت منذ العام ١٤٠٠ تتعرّض لاجتياحات المغول بقيادة تيمورلنك. وكانت أنباء المجازر والعنف البالغ تسبق تحرّكات الجيوش المغوليّة، ممّا دفع بأهالي بعلبك إلى الاستسلام للمغول وهم في طريقهم إلى دمشق، فنهب المغول المدينة وخرّبوا قلعتها كما خرّبوا عنجر، كما هرب الشهابيّون من وادي التيم خوفاً من وصول المغول إليهم، والتجأوا إلى الشوف، إلاّ أنّ التنوخيّين قد جمعوا الأموال ودفعوها لتيمورلنك كي لا يهاجم مناطقهم».

في غمرة المنازعات التي كانت قائمة بين أمراء المماليك الأتراك، برز الظاهر برقوق الجركسي الأصل، فاستولى على الحكم في مصر سنة ١٣٨٢. وقد أيّد برقوق نائب الشام: بيدمر الخوارزمي، إلاّ أنّ الأمراء المماليك الأتراك في بلاد الشام قد تكتّلوا ضدّ السلطان الجديد، وأصبحت الفترة الأولى من حكم برقوق الجركسي نزاعات متواصلة بين السلطان والأمراء في بلاد الشام، وهي تمتدّ من سنة ١٣٨٢ إلى ١٣٨٩. أمّا الفترة الثانية فتمتدّ من سنة ١٣٩٠ إلى ١٣٩٨.

الأمراء التنوخيّون (الدروز) وقفوا إلى جانب بيدمر وبرقوق، بينما مال مماليك كسروان من التركمان ومماليك طرابلس من الأتراك ضدّ الحكم الجديد.

في هذه الأثناء، كانت العلاقات قد ساءت كثيراً بين التنوخيّين وتركمان كسروان منذ استيلاء هؤلاء على مقاطعة كسروان إثر الحرب الكسروانيّة في عهد الناصر بن قلاوون سنة ١٣٠٧ كما ذكرنا سابقاً، وقد حاول تركمان كسروان سنة ١٣٧٣ أخذ مقاطعات الغرب من التنوخيّين بألف جندي لمساعدة المماليك على حرب قبرص. وكاد الأمر يتمّ للتركمان لولا أن استدرك التنوخيّون أمرهم وذهبوا

إلى القاهرة ليثبتوا أقطاعاتهم هناك. وهكذا أصبح التنوخيّون في خصومة دائمة مع تركمان كسروان. وهكذا فعندما أصبح برقوق سلطاناً، أخلص له التنوخيّون ووقفوا في مختلف المناسبات إلى جانبه، وكذلك فعل موارنة الشمال. وقد شهدت هذه الفترة من التاريخ تقارباً درزيّاً ـ مارونيّاً، حتّى إنّه في العام ١٤٤١، زار وفد ماروني ـ درزي قداسة البابا في رومة.

في هذه الأثناء، حدث أن تمكّن المماليك الثائرون على حكم برقوق من خلع برقوق سنة ١٣٨٩ والسيطرة على الدولة، إلاّ أنّ برقوق عاد فتمكّن بعد سنة من استعادة مكانته والانتقام من أخصامه، في معركة «شقحب» الشهيرة سنة ١٣٩٠ بالقرب من دمشق. وقد ساعد التنوخيّون السلطان في هذه المعركة، ولكنّهم تعرّضوا في مناطقهم لهجوم كبير شنّه عليهم تركمان كسروان وحاكم بيروت: أرعون المنطاشي، فقد انتهز هؤلاء فرصة وجود التنوخيّين في القتال مع برقوق في شقحب، فهاجموا مناطق الغرب التنوخيّة وقتلوا ٩٠ نفراً منهم، كما نهبوا أرزاقهم وبيوتهم وتجارتهم في بيروت. ثمّ عاد التركمان الكسروانيّون فهاجموا مرّة ثانية قرى الغرب بعد عودة التنوخيّين من شقحب، فقتلوا منهم ٤٠ شخصاً.

فلمّا عادت سيطرة برقوق، وجّه من البقاع قوّة بقيادة علاء الدين بن الحنش، «ومعه عشران البقاع بالاشتراك مع التنوخيّين لتأديب تركمان كسروان، فقتلوا أميرهم علي ابن الاعما، وقتلوا جماعة معه، ونهبوا التركمان». وخرج التنوخيّون منتصرين من هذه المحنة مع التركمان والمنطاشية.

عشية الفتح العثماني

بعد الغزو المغولي لبلاد الشام سنة ١٤٠٠ على يد تيمورلنك، ونزوح عدد كبير من السكان إلى الجبال اللبنانيّة طلباً للأمان، امتلأت الجبال اللبنانيّة بالقدرة والكفاءات. في هذه الأثناء، بقي الاقطاع القديم يتجدّد، ممّا ساعد على استقرار الإقطاعيّين واطمئنانهم لما بين أيديهم من إقطاع. فأخذ الإقطاع يتحوّل عائلات

اقطاعيّة مستمرّة تتوارث عملها دون أن يكون هناك حقّ بالتوريث. وبعض الاقطاعيّين كان يؤجّر جزءاً من اقطاعه، فيتحوّل الاقطاعي بذلك إلى صاحب سلطة لأنّه يقوم بمهام الدولة. وكان من نتائج هذا الواقع أن تحوّلت العائلات الاقطاعيّة إلى حكومات محلية صغيرة. تتحالف وتتناحر وفقاً لمصالحها الخاصة، وليس وفقاً لسياسة الدولة. وبدأت إذ ذاك تظهر بينهم المنازعات القبليّة: القيسيّة واليمنيّة، مبتدئة من البقاع، ثمّ منتقلة إلى مختلف المناطق في الجبال اللبنانيّة. كما تميّزت هذه الحكومات الاقطاعيّة في لبنان عن بقيّة مناطق الاقطاع المملوكي بطابع طائفي لم يظهر واضحاً إلاّ عندما حدث الاستقرار الاقطاعي في القرن الخامس عشر، ولكن سرعان ما امتصّ الصراع القيسي اليمني هذا الطابع الطائفي في أواخر القرن المذكور[1].

وقد اعتبر بعض المؤرّخين أن «استتباب الأمن في لبنان، في هذه الحقبة، وسيطرة الدروز على مرافقه، قد أوجد تزاحماً على الرئاسة بين أكابرهم، فكان التنازع على الحكم والسيطرة يثير كوامن الحزبيّة في لبنان، لانتماء سكّانه إلى الحزبين العربيّين القديمين: قيسي ويمني. فكان ينتسب لكل حزب فريق من سكان البلاد[2]...

***

مع إطلالة القرن السادس عشر، وقرب انتهاء حكم المماليك على يد العثمانيّين في العام ١٥١٦، كانت الإمارة التنوخيّة قد «تمكّنت من بسط نفوذها من بيروت إلى صيدا، شاملة جزءاً من الشوف، إلى الغرب والمتن. ولكنّ الصراع بين عشائر العائلة التنوخيّة وانقسامها إلى يمنيّة وقيسيّة اضعفها في القرن الخامس عشر، ممّا فتح المجال أمام المعنيّين[3] في الشوف للبروز مع مطلع العهد العثماني.

١ - محمّد علي مكّي، ص ٢٦٢
٢ - سعيد الصغير، ص ٣٣
٣ - مع انتقال الإمارة من التنوخيّين إلى المعنيّين، تكون قد انتقلت من الدروز إلى السنّة.

وقد ساعد الاستقرار الاقطاعي في هذا القرن على تفسخ التنوخيّين، الذين عملوا على بعث المذهب الدرزي على يد الأمير السيّد التنوخي في عبيه، بعد أن توقّف الضغط المملوكي عن المذاهب غير السنيّة.

وفي خضمّ الصراع القيسي اليمني، كان قد اشتهر من الحزب القيسي في القرن الخامس عشر، المعنيّون، الذين تزعّموا الحزب بعد انشقاقهم عن الحزب اليمني، لخلاف الأمير فخر الدين الأوّل مع الأمير جمال الدين الارسلاني اليمني، فقوي بهذا التحوّل الحزب القيسي، الذي كان يضمّ التنوخيّين والعسافيّين الأكراد حكّام كسروان، والشهابيّين حكّام وادي التيم، والحرفوشيّين حكّام بعلبك وغيرهم، وضعف الحزب اليمني الذي كان يضمّ الارسلانيّين وآل علم الدين التنوخيّين وآل سيفا وغيرهم[1]. وهكذا «بعد أن كانت الرئاسة تتهادى بين البحتريّين وبين الارسلانيّين (التنوخيّين الدروز) أخذ يزاحمهم عليها المعنيّون[2]».

وكان المعنيّون قد تمكّنوا من الاحتفاظ بإماراتهم الشوفيّة منذ أيّام الصليبيّين، وكانوا دائماً على صلة ووفاق مع الشهابيّين في وادي التيم. ولكنّهم لم يبرزوا في زعامة البلاد، باعتبار أنّ التنوخيّين أمراء الغرب، كانوا يحتلّون مركز الصدارة في الجبال اللبنانيّة. وفي القرن الخامس عشر زادت أواصر العلاقة بين الشهابيّين والمعنيّين بالتزاوج، وتدخّل الأمير يوسف المعني سنة ١٤٧١ لمساعدة ابن أخته الأمير عليّ الشهابي ضدّ الأمير بكر الشهابي عم الأمير عليّ. وأدّى ذلك التدخّل إلى توحيد الشهابيّين وتقوية المعنيّين في الوقت ذاته، ولعلّ هذا العمل هو الذي ساعد الأمير فخر الدين عثمان المعني ابن شقيق الأمير يوسف على البروز فيما بعد، في مطلع العهد العثماني[3].

---

١ - سعيد الصغير، ص ٣٤

٢ - المرجع السابق.

٣ - محمّد علي مكّي، ص ٢٦٧.

الفصل السادس

الدروز في العهد العثماني

- انتقال الإمارة إلى المعنيّين
- ظهور الجانبولاديّين (الجنبلاطيّين)
- الحروب القيسيّة اليمنيّة وانتهاء الإمارة المعنيّة
- انتقال الإمارة الى الشهابيّين
- النزاع اليزبكي الجنبلاطي
- ضياع وسط الصراعات الشهابيّة

يقول المؤرّخ الدرزي سعيد الصغير ما حرفيّته[1]:

«لمّا دخلت الجيوش العثمانيّة بلاد الشام (١٥١٦ م ٩٢٢ هـ) بقيادة السلطان سليم الأوّل، وانتصر على آخر ملوك الشراكسة في معركة مرج دابق، كان المعنيون متّفقين مع الفاتح الجديد، بينما ساعد البحتريّون (التنوخيّون) الشراكسة. وبعد دخول السلطان سليم الأوّل مدينة دمشق، كتب إلى أمراء الجبل يدعوهم إليه، فوفد عليه الأمير فخر الدين المعني أمير الشوف، والأمير جمال الدين الارسلاني أمير الغرب، والأمير عساف التركماني أمير بلاد كسروان وبلاد جبيل، فأثبتهم على مناطقهم، وقدّم عليهم الأمير المعني الذي خطب أمام السلطان بالنيابة عن الأمراء خطبة جميلة، استمال بها قلب الفاتح، فخلع عليه ولقّبه (سلطان البر) وأوصاهم: - أن يحسنوا السياسة لقومهم، وأن يسعوا بكل ما يؤول إلى عمران بلادهم - فقدم إليه الناس من كل جانب إلاّ الأمراء التنوخيّين والقيسيّين فلم يحضروا، لأنّهم كانوا من حزب الدولة الشركسيّة. وتوسّط لهم الأمير المعني فرضي عنهم العثمانيّون. ولكنّهم ساعدوا صاحب صيدا حينما أظهر عصيانه على العثمانيّين، ففشل وقتل هو وابن الحرفوش، وألقي الرؤساء الدروز في غياهب السجون، ثم أطلق سراحهم بعد حين».

ويقول الشدياق تحت عنوان: «في نسبة الأمراء المعنيّين إلى الإسلام» إنّه سنة ١٥١٥ كتب الغزالي نائب دمشق إلى الأمير فخر الدين عثمان أن يجمع عسكراً ويحضر إليه، فحضر وسار معه إلى مرج دابق، صحبة الملك قانصوه الغوري (المملوكي الجركسي) فالتقاه السلطان سليم بجيوشه، ولمّا اشتدّ القتال أمر الغوري نائبيه الغزالي وخير بك أن يتقدما الجيش ليُقتلا لخيانتهما، ففرّا إلى عسكر السلطان سليم، وفرّ الأمير فخر الدين مع الغزالي. ولمّا قدم السلطان سليم إلى دمشق دخل إليه الأمير فخر الدين ودعا له وكان فصيحاً فخلع عليه السلطان وفوض إليه كل أمور الشام، وجعله مقدّماً على الجميع[2].

أمّا حتّي، فاعتبر أنّه لمّا وقعت معركة مرج دابق، بين الأتراك والمماليك،

١ - سعيد الصغير، ص ٣٥

٢ - الشدياق، ج ١، ص ٢٩٢ - ٢٩٣

وقف بنو بحتر، أمراء الغرب، إلى جانب المماليك يساعدونهم عسكرياً، بينما ظلّ بنو معن، أمراء الشوف، في موقف المتفرّج المترقّب.

ويبدو أنّ فخر الدين المعني الأوّل أجرى مفاوضات سريّة مع والي حلب، خير باي، والغزالي والي دمشق، وكلاهما من الذين خانوا المماليك. ولكن بالرغم من هذه المفاوضات السريّة فإنّ فخر الدين أوعز إلى رجاله قائلاً: «دعونا ننفرد لننظر لمن تكون النصرة فنقاتل معه[1]».

على أيّ حال، فقد تمّ ما اختصره الشدياق بقوله عن الأمير فخر الدين بن عثمان المعني: «هو أشهر الأمراء المعنيّين، وبه غابت شمس الإمارة التنوخيّة وأشرقت شمس الإمارة المعنيّة[2]».

وهكذا، فإنّه مع انقراض حكم المماليك وبدء حكم العثمانيّين، زالت الإمارة التنوخيّة (الدرزيّة) بعد حكم مستمر من أوائل العهد العباسي إلى نهاية العهد المملوكي، أي ما يقارب ثمانية قرون من الزمن، وقامت الإمارة المعنيّة.

وسواء كان المعنيّون قد بقوا على سنيّتهم، أو كانوا قد اعتنقوا المذهب الدرزي فيما بعد، فلا شكّ في أنّ الدروز الذين كانوا يخضعون للإمارة التنوخيّة، أصبحوا مذ تسنّم المعنيّون سدّة الإمارة، رعايا للإمارة المعنيّة. وقد شهدت مناطقهم في هذه الحقبة من الزمن، صراعاً دامياً عنيفاً وطويلاً، بين حزبي اليمنيّة والقيسيّة. واصل هذه الحزبيّة أنّ قبيلة بني قيس، التي ينتسب إليها القيسيّون أو يُسمّون نسبة إليها، قبيلة عربيّة شماليّة مواطنها ضفاف الفرات، أمّا الحزب اليمني، فكان ينتمي إلى قبائل عربيّة جنوبيّة هجرت مواطنها الأولى ونزحت شمالاً إلى سورية. وقد استمرّ الصراع بين عرب الشمال وعرب الجنوب في هذين

١ ـ حتّي، لبنان في التاريخ، ص ٤٣٧

٢ ـ حيدر الشهابي، الغرر الحسان في تواريخ حوادث الزمان، نشر نعوم مغبغب (القاهرة ١٩٠٠)

الحزبين: القيسي (عرب الشمال) واليمني (عرب الجنوب). وامتدّ حتّى شمل العالم الإسلامي برمته من خراسان إلى الأندلس. أمّا في شرقي المتوسط، وعلى الأخص في لبنان، فإنّ هذا الصراع استمرّ بين حزبين: اليزبكي (القيسي) والجنبلاطي (اليمني) إلى يومنا هذا[1]. ويبدو أنّ العثمانيّين قد أججوا هذا الصراع العربي من أجل مصلحة العثمنة.

وكان في بداية احتدام الصراع القيسي اليمني في لبنان، في أواخر القرن الخامس عشر، قد برز في البقاع أمير يدعى ناصر الدين بن محمّد بن الحنش، وأصبح مقدّماً على مختلف المناطق البقاعيّة، وعُرف بشيخ العرب.

هذا الأمير كان ذا عصبيّة يمنيّة متطرّفة. وقد وقعت بين الأمير ناصر الدين ونائب الشام المملوكي: قانصوه المحمدي، عدّة معارك سنة ٩٠٥ هـ - ٤٩٧ م. اضطرّ الأمير على أثرها إلى الهرب. ثمّ عاد بعد ذلك إلى مقاطعته البقاعيّة مستغلاً تغيير النائب في دمشق، فبدأ بالتوسّع نحو الجنوب، إذ هاجم أمير الجنوب عبد الساتر بن بشارة في قرية شيحين بخمسة آلاف مقاتل، ... وتمكّن ناصر الدين من السيطرة على الجنوب وأصبح معروفاً بعد ذلك بلقب أمير صيدا والبقاعين وشيخ الاعراب أو شيخ العرب. ومن ناحية ثانية انقرضت عائلة بشارة من حكمها الاقطاعي في الجنوب، بعد أن ظلّت مسيطرة في المنطقة أكثر من قرن من الزمن وأعطت اسمها للمنطقة الواقعة جنوبي الليطاني (بلاد بشاره). وبهذا الانتصار للأمير ناصر الدين بن الحنش، تزعّم هذا الأخير الأمراء التنوخيّين والمعنيّين، وقويت بذلك العصبيّة اليمنيّة التي كان الأمير ناصر الدين يعتمدها. ثمّ امتدّت سلطته إلى بلاد حماة فعُرف بلقب أمير عربان حماة وحمص[2].

ولمّا وقعت الحرب بين المماليك والعثمانيّين وانهزمت القوات المملوكيّة، جعل

---

١ ـ حتّي. لبنان في التاريخ، ص ٤٣٩

٢ ـ ابن اياس. بدائع الزهور في وقائع الدهور، دار إحياء الكتب العربيّة. (القاهرة ١٩٦١) ج ٥ ص ١٠٦؛ وراجع: محمّد علي مكّي، ص ٢٧٤

السلطان المملوكي؛ طومان باي، الأمير ناصر الدين مسؤولاً عن الشام، لأنّه لم يتحالف مع العثمانيّين. وبالفعل، فقد صدّ الأمير ناصر الدين قوّات العثمانيّين في القابون لمدّة ثلاثة أيّام قبل دخولهم دمشق، ومكافأةً له رُشّح ليكون أتابكاً على دمشق. ولكن بعد هزيمة المماليك استسلم الأمير ناصر الدين للسلطان سليم فأبقاه في مركزه الأساسي أميراً على صيدا والبقاعين[1].

سرعان ما خرج ناصر الدين على طاعة العثمانيّين وهرب بعد وقت قصير. واتُّهم في هذا العصيان مع الأمير الحنشي الأمراء زين الدين قرقماز المعني، ونسيبه علم الدين سليمان، بالإضافة إلى الأمير شرف الدين التنّوخي، باعتبار هؤلاء الثلاثة من حزب ناصر الدين. فحاربهم جان بردي الغزالي الذي كان قد أصبح عثمانيّاً، واعتقلهم في صيدا، ثمّ أرسلهم بحراً إلى صور، ثمّ إلى قلعة صفد ومنها إلى قلعة دمشق. وقتل الغزالي الأمير ناصر الدين بن محمّد بن الحنش وقطع رأسه وأرسله مع الأمراء المعتقلين إلى حلب حيث كان السلطان سليم موجوداً. فعفا السلطان عن الأمراء وأعادهم إلى بلادهم.

وهكذا انهارت تجربة عائلة حنش بانشاء إمارة لبنانيّة كبيرة بسبب حزبيّتها اليمنيّة، وانقلاب العائلات القيسيّة عليها. ثمّ تحوّلت إلى عائلة اقطاعيّة صغيرة في فتقا الكسروانيّة حتّى كانت سنة ١٥٤١، إذ تآمر الأمراء أولاد الحنش مع المقدّم ميكائيل والي الذوق على قتل الأمير منصور العسّافي، في غزير، ولكنّ العسّافي تمكّن من قتلهم جميعاً، وبذلك انقرضت هذه العائلة الاقطاعيّة[2].

ولقد ساعدت هذه الظروف الأمير فخر الدين الأوّل، فبعد أن ثبت في إمارته في الشوف، خرج الأمير ناصر الدين بن الحنش، ومعه أمراء من التنوخيّين والمعنيّين، بالعصيان على العثمانيّين، ونادوا بشعار اليمنيّة، ولكنّ هزيمة الحنش

---

١ ـ ابن أياس، ص ١١٧؛ محمّد علي مكّي، ص ٢٧٤
٢ ـ محمّد علي مكّي، ص ٢٧٥

ومقتله، وغضب العثمانيّين على الذين ساعدوه، أمور أدّت إلى زوال الزعامة التنوخيّة اليمنيّة من لبنان، وإلى بروز زعامة جديدة قيسيّة، قائمة على تحالف المعنيّين والشهابيّين.

ومع أنّ المؤرّخين عامة اعتبروا أنّ السلطان سليم الأوّل (١٥٢٠ - ١٥٦٦) «كان حقاً عظيماً» وأنّه «لم تقم دولة إسلاميّة في التاريخ تُضاهي دولته في اتّساعها أو في مدّة بقائها»... وأنّ «رعايا السلطان سليم كانوا يعرفونه بالقانوني، لأنّه جمع القوانين والشرائع القديمة المتعلّقة بالجيش وأصحاب الاقطاع وواجبات الرعيّة وحقوقها ونظّمها بشكل مجموعة قوانين[١]»... فإنّ بعض مؤرّخي الدروز يعتبر أنّ «السياسة العثمانيّة كانت أداة للتدمير والخراب عوضاً عن التمدين والعمران...» وأمام هذا الواقع «استعدّ الدروز لمجابهة عدوّهم بعد أن عمّروا قراهم ونظّموا أرزاقهم واحترسوا من الغزو المفاجئ[٢]». ويرون أنّ «الأسرة المعنيّة (التي يعتبرونها درزيّة) أخذت (بعد استلام فخر الدين الأوّل زمام الإمارة) بتقوية نفوذها في لبنان ونشر سلطتها على ما جاورها من البلدان، فقام الأمير فخر الدين الأوّل بتوحيد اللبنانيّين، وبسَط سيطرته على بلاد تمتدّ من حدود يافة جنوباً حتّى طرابلس شمالاً، وبنى بنايات عظيمة وقلاعاً حصينة، فاستراح الناس في حكمه، وأصبح للبنان شأن حسده عليه ولاة تركية، وأخذوا يكيدون لإخضاعه وإلحاقه بولايتهم. فرفض ابن معن الخضوع لهم، وبقي مستقلاً بشؤونه الداخليّة، فجهّز والي دمشق جيشاً كبيراً لغزو الدروز في الشوف عام ٩٣٠ هـ / ١٥٢٤ م. وفاجأهم في قراهم الآمنة فدمّرها قرية بعد أخرى، وبلغ ما نهبه وأحرقه ٧٥ قرية، وقتل الانفس دون مراعاة النساء والأطفال، واستولى على مجلّدات من كتبهم الدينيّة وغنم ما لا يحصى من البقر والجمال والغنم وغير ذلك[٣]».

---

١ - حتّي، لبنان في التاريخ، ص ٤٤٦

٢ - سعيد الصغير، ص ٣٧

٣ - سعيد الصغير، ص ٣٧ مستنداً إلى: محمّد كرد عليّ، خطط الشام، ج ٢ ص ٢٣٧

ويقول هؤلاء إنّ «الوالي التركي عمد للخدعة عندما استدعى الأمير فخر الدين بحجّة تصفية الأمور بينهما، فبعد وصوله إلى دمشق قتله ٩٥١ هـ / ١٥٤٤م.... فهاجت النفوس لمقتله وأخذ ابنه الأمير قرقماز يستعدّ للأخذ بالثأر، فتألّب حوله كل من يشاطره العداء للعثمانيّين من دروز ومسيحيّين، وأخذوا يغيرون على الجيوش العثمانيّة المتنقّلة في البلاد» فاستمرّت الحال على هذا المنوال حتّى عام ١٥٨٥ م. لمّا سلب مجهولون في جون عكار الأموال الأميرية المجموعة من مصر وسورية وهي بطريقها إلى الاستانة، «فوجّهت الدولة إبراهيم باشا وضربت على أيدي المعتدين، وسار جعفر باشا حاكم طرابلس وأحرق بلاد عكار[1]» انتقاماً للأموال المنهوبة. ولكنّ عداء ولاة الاتراك للدروز جعلهم يوجّهون التهمة إليهم (أي إلى الدروز) فانكروها لأنّ الحادثة جرت في أقصى الشمال الذي لا يستوطنه الدروز، فلم تُقنع الادلّة الصادقة الدولة لكراهيتها للدروز الذين يأبون الرضوخ لسيطرتها، فجرّدت عليهم عشرين ألف مقاتل بقيادة حاكم مصر العام؛ إبراهيم باشا، لكسر شوكة السيادة الدرزيّة واستئصال الأمراء المعنيّين، فاتّبع إبراهيم خدعة بارعة إذ خيّم بالقرب من عين صوفر سنة ١٥٨٨ م. وأذاع على سكان الجبل رسالة يدعوهم فيها إلى الاجتماع به لتصفية الحال، فرفض الأمير قرقماز الدعوة لأنّه لم ينسَ غدر الأتراك بوالده، وحضر الأعيان والعقّال، فاستقبلهم إبراهيم بالبشاشة والترحاب حتّى اطمأنّوا، لأنّهم لم يروا معه سوى نفر قليل من حاشيته، ولمّا خيّم الظلام ونامت الوفود الدرزيّة الآمنة، أقبلت جنود إبراهيم باشا من مكانها وقتلت ستمائة درزي وهم نيام، ثمّ انتشرت في الجبل وامعنت في النهب والسلب، والقت القبض على زعماء الغرب، وارسلتهم مغلولي الأيدي إلى الاستانة، فاثبتوا براءتهم من سلب الخزينة. أمّا الجيش العثماني فبعد أن نهب ٢٤ قرية من قرى الدروز، «تجمّع رجالهم (رجال الدروز) وهاجموا

١ - محمّد كرد عليّ، خطط الشام، ج ٢ ص ٢٤٠

العسكر فقتلوا قائده (أويس باشا) وخمسماية من جنده. عندئذ طلب إبراهيم باشا (ترحيلة) ليغادر الجبل، فأرسل إليه ابن معن مئة ألف دوكا و ٤٨٠ بندقيّة وخيلاً وأشياء ثمينة، فاستلمها الوزير العثماني، ثمّ أمر بإحراق ١٩ قرية درزيّة، وأعدم ثلاثمئة رجل، وكان الاسطول العثماني خلال ذلك قد أخرج إلى صيدا أربعة آلاف جندي، وضرب جميع الساحل، وأخذ ثلاثة آلاف أسير[1] ».

ثمّ « أعادت حكومة استنبول المعتقلين إلى أوطانهم، وسلّمت ولاية الغرب وبلاد الشوف إلى الأمير جمال الدين الارسلاني والأمير منذر سيف الدين التنوخي. وكان الأمير قرقماز قد لجأ إلى عشّ النسر بشقيف تيرون (قلعة نيحا) قرب جزّين، ورفض الاستسلام لإبراهيم باشا، فأمر هذا الأخير بإشعال النار في المغارة وسدّها حتّى مات اختناقاً (كان ذلك في ١٥٩٥ م) تاركاً ولديه القاصرين: فخر الدين ويونس، برعاية والدتهما الأميرة نسب التنوخيّة، التي أشارت على مربيهما، الحاج كيوان، أن يخبئهما في منطقة كسروان، فترعرعا بين آل الخازن القيسيّين، فكتموا خبرهما خوفاً من غدر العثمانيّين واعتداء اليمنيّين عليهما. وبعد ستّ سنوات قدما إلى خالهما: الأمير سيف الدين التنوخي، فأحسن تربيتهما. ولمّا بلغ فخر الدين سن الرشد ١٥٩٧ م / ١٠١٠ هـ. سلّمه مقاليد الشوف، فطفق يتنقل متنكراً من أنحاء المتن إلى جهات الشوف ليتعرّف إلى مؤيديه، فلقي كلّ تشجيع من مختلف الفئات المتحرّقة لخلع نير العثمانيّين، وتمكّن بحنكته وحسن ادارته من توحيد اللبنانيّين، واقترن بكريمة الأمير جمال الدين الارسلاني ليأمن الحزب اليمني، وحالف الشهابيّين أمراء وادي التيم، وقام بجمع الأموال وارسالها إلى استنبول ليأمن شر العثمانيّين وهو ضعيف، وخصّ بعض وزراء الاستانة بمبالغ من المال، فساعدوه على قمع شكاوي ولاة المدن السورية، وتمكّن (بواسطة الدروز المتّحدين) من تطهير لبنان من عصابات الاشقياء والسلّابين، وغزا ابن طرباي

[1] ـ سعيد الصغير، ص ٣٨، مستنداً إلى: محمّد كرد عليّ، خطط الشام، ج ٢ ص ٢٤٩

(من يمنّي طي، كان اقطاعهم من عجلون إلى يافة، وكانوا ينتصرون أحياناً على ابن معن) ثلاث مرّات، فرحل إلى الرملة، وانتصر على ابن سيفا (والي طرابلس من أصل كردي)، واستولى على بلاد كسروان وبيروت، واضفى سلطته على سهل البقاع، فسهل له الاتصال الدائم بدروز وادي التيم[1].

ظهور الجانبولاديين (الجنبلاطيين)

« ينتسب المشايخ الجانبولاديون إلى جان بولاد (جانبولاد) الكردي الأيّوبي من الأكراد الأيوبيّين، المعروف بابن عربي، الذي تولّى معرّة النعمان وغيرها. ولفظ جان بولاد أصل لفظ جنبلاط، الذي تستعمله العامّة في لبنان، فغيّروه بكثرة الاستعمال[2] ».

وكان جانبولاد قد تولّى مدينة « كلّس» السوريّة في حوالى العام ١٥٧٢. وفيما عقبه على تولّي كلّس ابنه حبيب، أصبح ابنه الثاني المعروف بحسين باشا أمير الأمراء في حلب في العام ١٥٨١. وسرعان ما عزل حسين باشا أخاه حبيباً عن تولّي كلّس وتولّى هو عليها، فعاد حبيب وأُستردّ كلّس عازلاً أخاه، واستمرّ الأخوان يتعازلان « فكان تارة يتولاها حسين باشا وتارة أخوه المير حبيب إلى أن تولّاها رجل يقال له ديو سليمان، فجمع حسين باشا السكمان وطرده وتولّى مكانه. وبخلال ذلك عُيّن في وزارة حلب، فوضع في كلّس ضابطاً عنه يدعى عزيز كتخدا، وسار إلى حلب حيث كثرت جنوده وأمواله لأنّه كان شجاعاً حسن السياسة... وفي العام ١٥٩٩ انجد حسين جانبولاد الصدر الأعظم: محمّد باشا بن سنان، في حربه ضدّ أمير الحبشة الذي هو الآخر اسمه حسين باشا، في هذه الأثناء شنّ أحد السكمان، واسمه رستم، هجوماً على كلّس فنهبها وصادر أعيانها

١ - سعيد الصغير، ص ٣٨ - ٣٩
٢ - الشدياق، ج ١ ص ١٤٥

وقتل الضابط عزيز كتخدا. وعندما عاد حسين جانبولاد إلى كلّس، قتل رستم واستعاد كلّس وأصلح أمورها... ثمّ تزوّج من ابنة يوسف باشا سيفا... وما لبث أن انجد بعسكره نصّوح باشا والي حلب ضدّ العسكر الدمشقي... ولم يمض وقت طويل حتّى سوّلت نفس والي حلب هذا له قتل حسين خانبولاد ناسياً فعله الجميل معه، فسعى حسين جانبولاد حينئذ ضدّ نصّوح، وتمكّن من انتزاع ولاية حلب منه رسميّاً، بأمر من الدولة، فكانت ردّة فعل نصّوح أنّه قال: ـ إذا ولّت الدولة على حلب عبداً زنجيّاً أطيعه لا ابن جانبولاد ـ فاشتعلت إذ ذاك نار الحرب على أبواب حلب بين الجانبولاديّين وعسكر نصّوح باشا، واستمرّت الحرب أربعة أشهر، إلى أن انتهت بصلح توسّط فيه قاض اسمه السيّد محمّد شريف، فدخل إذ ذاك حسين جانبولاد والياً على حلب في العام ١٦٠١، غير أنّ الصدر الأعظم قد قتله في العام ١٦٠٥ «لتباطؤه عن نجدته في محاربة العجم، فتولّى حلب عنوة بعد موته ابن أخيه عليّ».

إثر تعرّض عليّ جانبولاد لهجوم من قبل يوسف باشا سيفا، والي طرابلس، في العام ١٦٠٧، اتّصل بالأمير فخر الدين المعني، فاجتمعا عند نبع العاصي، «وتشاوروا في قصد ابن سيفا[١]». مع العلم أنّ العداوة كانت قد أخذت مجراها بين المعني وابن سيفا.

بتحالف فخر الدين المعني وعليّ جانبولاد الخارج عن طاعة السلطان، تعاون القائدان على محاربة جند دمشق الذين ساندهم يوسف باشا بتكليف من السلطنة العثمانيّة، وتمكّن عليّ جانبولاد وفخر الدين من قهر سيفا والدمشقيّين، كما استوليا على بلاد طرابلس واللاذقيّة وحماه وحمص وعكار وجبلة وحصن غزير لمدّة سنتين، ونفّذ فخر الدين «حكمه من ادنه إلى نواحي غزّة، فجرّدت الدولة جيشاً يزيد على ٤٠ ألف جندي بقيادة مراد باشا، الذي تمكّن، بعد قتال مرير

١ ـ الشدياق، ج ١ ص ١٤٧ ـ ١٤٨

وحصار، من احتلال حلب ودمشق وما بينهما. إلاّ أنّ الوزير العثماني عاد ورضي على ابن معن لأنّه أرسل ثلاثماية ألف غرش مع ولده عليّ. فأنعم عليه بسنجقية صيدا وبيروت وغزير، ولم يشمل بلاد الشوف التجنيد الاجباري الذي عمّ جميع البلاد[1]».

أمّا عليّ جانبولاد، فاستمرّ متمرّداً على السلطة العثمانيّة، وكثرت الشكاوى ضدّه إلى السلطان أحمد «فغضب من أفعاله وأصدر له فرماناً يتهدّده، فكان يُنكر بعض أفعاله ويعتذر عن بعضها... فاشتدّ حنق الدولة عليه، وأرسلت مراد باشا بثلاثماية ألف مقاتل لقصاص علي وتمهيد البلاد... فجمع عليّ ثمانين ألف مقاتل[2]»...

انهزم عليّ جانبولاد وفرّ إلى مالطة، وضبطت السلطنة كلّ أمواله وقتلت رجاله. وبعد حين، قصد عليّ اسطنبول مسترحماً، فعفا عنه السلطان «وولاّه منصب طمشوار في بلاد الروملي... وسنة ١٦١١ توفي عليّ جانبولاد في بلغراد... أمّا أقاربه فاختفى بعض أولادهم في بلاد حلب وكلّس. وسنة ١٦٣٠، حضر جانبولاد بن سعيد بولده رباح من بلاد حلب، إلى بيروت، لما بينهم وبين آل معن من الصداقة والوداد. ولمّا عمّ خبره، قدم إليه أكابر جبل لبنان ودعوه إلى الإقامة في بلادهم، فأجاب وأتى معهم وأقام في مزرعة الشوف، فاعتبره الأمير فخر الدين، حتّى كان يعتمد عليه في مهمّات أموره، وكان الشيخ أبو نادر الخازن مدبّر الأمير فخر الدين، فاتّحد مع جانبولاد وصار بينهما محبة وثيقة[3]».

وبحضور جانبولاد إلى لبنان، واعتباره من قبل فخر الدين، يبدأ تاريخ الأسرة الجنبلاطيّة في تاريخ الأعيان الدروز، وقد تزوّج عليّ، حفيد جانبولاد، ابنة

١ - سعيد الصغير، ص ٤٠

٢ - الشدياق ج ١، ص ١٤٩

٣ - الشدياق، ج ١ ص ١٥١

قبلان القاضي التنوخي كبير مشايخ الشوف. ولمّا تُوفي القاضي سنة ١٧١٢، بلا عقب، اتّفق أكابر الشوف أن يكون صهره عليّ جانبولاد في مرتبة قبلان، رأساً عليهم، فولاّه الأمير حيدر الشهابي، بناء على هذا، مقاطعات الشوف، وقد أحسن عليّ إدارة مقاطعاته فحصلت الراحة والأمان فيها واستمال الناس إليه... وصار شيخ المشايخ[١]». وبذلك أضحى الشوف من اقطاع الجنبلاطيّين الذين اتبعوا دين الأكثريّة في مناطقهم: الدرزيّة.

الحروب القيسية - اليمنية. وإنتهاء الإمارة المعنية

من مراجعة تواريخ أعيان الدروز في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وحتّى بداية القرن الثامن عشر، يتّضح أنّ الصراع القيسي - اليمني الذي مُني به المجتمع الدرزي، كان من أقسى الصراعات الداميـة وأطولها، ممّا أضعف القوّة الدرزيّة كثيراً وحدَّ من نموّها وتقدّمها إلى أدنى الحدود. ولا تتّسع المجالات لوصف دقائق تلك الحروب والمعارك، التي امتدّت على مدى مئات السنين، والتي لم تكن حرباً بالمعنى التقني للكلمة، إنّما هي كانت عداوة متأصّلة ومستمرّة، يستحيل الاحاطة بأخبار معاركها الدامية إحاطة شاملة ومنسّقة. وقد اختصر المؤرّخ الدرزي سعيد الصغير تلك الحروب على الشكل التالي[٢]:

عندما جرّدت الدولة العثمانيّة الحملات ضدّ الأمير فخر الدين المعني، اشترك في هذه الحملات قائد عثماني اسمه «الحافظ» هاجم البلاد من جهة وادي التيم، وهدم منازل الشهابيّين في حاصبيا، وأتلف أملاكهم، فهربوا من أمامه، ولكنّه لم يتوغّل في بلاد الدروز، إلاّ بعد أن جهّز عام ١٠٢٢ هـ. جيشاً ضمّ عساكر غزة وصفد وصيدا وبيروت وحماه وعشائرهم، وأثار الشقاق بين سكان البلاد بتقوية الحزب اليمني، وإثارة أمراء

---

١ - الشدياق، ج ١ ص ١٥١

٢ - سعيد الصغير، ص ٤٠ وما يليها

الغرب وبعلبك ووادي التيم وبعض أهل الشوف ضدّ المعنيّين والقيسيّين، فوقع بين أهل الجرد والغرب والمتن وعسكر الدولة، وبين أهل الشوف القيسيّين، قتال قرب نهر الباروك انكسر فيه العسكر وأنصاره انكساراً عظيماً، وقتل منهم خمسماية قتيل أكثرهم من السكبان، وكان عدد عسكر الدولة عشرين ألفاً[1]. فأحرق أحمد باشا وابن سيفا قصر بيت معن في دير القمر، وأحرقوا عبيه، وأسروا الأمير ناصر الدين التنوخي، فأكرمه الحافظ ومنحه مقاطعة الشوف التي اضطرّ معظم أهاليها للرحيل إلى وادي التيم. وأقام الأمير يونس المعني في بانياس. وبعد تراجع الجيش وازدياد مظالم اليمنيّين، قوي القيسيّون وتطاولوا على اليمنيّين، خصوصاً بعد أن تولّى وزارة اسطنبول محمّد باشا قبودان صديق فخر الدين، فذهب الشيخ يزبك عماد عام ١٦١٣ م. لمقابلة صديقه الأمير فخر الدين في إيطاليا، طالباً منه التدخّل لتخفيف حدّة الخلاف، ولكنّ التوتُّر الحزبي ازداد سنة ١٦١٥، وجرّد الامير عليّ المعني بقيادة الشيخ مظفر علم الدين والأمير مذحج بن محمّد ارسلان، هجوماً هزم اليمنيّة إلى جوار الشويفات، وقُتل منهم مائتان، ومن القيسيّة ثلاثون. وفي نفس اليوم جرى قتال بين رجال الحزبين في عبيه، وأغميد، وعيندراه، انتصر فيه القيسيّون، وغرّم الأمير عليّ المعني سكان بيروت بألف غرش لموالاتهم ابن سيفا. وفي السنة التالية (١٦١٦) تغلّب الأمير علي يوسف سيفا ووزّع المقاطعات على أنصاره، فولّى عمّه يونس مقاطعة الشوف وبلاد بشاره ومقاطعة كسروان، والأمير منذر التنوخي مقاطعة الجرد والغرب، ومقدّمي كفرسلوان اللمعيّين المتن[2]، والأمير عليّ الشهابي مرجعيون والحولة، وحسين اليازجي بلاد صفد والشقيف، وأبقى على ولاية صيدا حسين الطويل[3]».

إثر عزل الحافظ عن دمشق، وتولّيها من قبل محمود باشا، عاد فخر الدين من إيطالية إلى لبنان، واهتمّ بإطفاء نيران الفتنة القيسيّة ـ اليمنيّة، «وتكاتفت الأسر الدرزيّة من جديد على حفاظ كيان جبلها، فشيّدت فيه هذه الإمارة العربية التي كانت تحاول الدولة العثمانيّة إخضاعها لسيطرتها...

١ ـ بالاستناد إلى: محمّد كرد علي، خطط الشام، ج ٢ ص ٢٥٧
٢ ـ ينتسب الأمراء اللمعيّون إلى بني فوارس، إحدى الطوائف العشر الذين قدموا من الجبل الأعلى إلى لبنان، فقام منهم رجل يكنّى بأبي اللّمع وقطن كفرسلوان في المتن، فحدث بينه وبين مقدّميها بني الصّواف عداوة فتغلّب أخيراً عليهم، وسنة ١٦٥٢ توفي المقدّم أبو اللّمع ودفن في المتْين. ومنه الأسرة اللمعيّة، التي كانت من الأسر الدرزيّة الاقطاعيّة إذ تولّت اقطاع المتن بعد معركة عين داره. وفي وقت لاحق، تنصّر اللمعيّون وأصبحوا موارنة. راجع: الشدياق، ج ١، ص ٦٥ إلى ٧٢
٣ ـ بالاستناد إلى: محمّد كرد عليّ، خطط الشام، ج ٢ ص ٢٥٧

«في هذه الأثناء، كان فخر الدين يهيئ الأسباب لاستقلاله التام، فاتّخذ عام ١٦٣٢ مدينة بيروت عاصمة لإمارته ليسهل عليه الاتصال بحلفائه أمراء إيطالية. وكانت أملاك الدروز فيها كثيرة، فشيّد فيها (بيروت) القصور والحصون. إلاّ أنّ الدولة المستشعرة خطر المعني كانت تستعدّ للقضاء عليه. ففي سنة ١٦٣٤ جرّدت جيشاً برياً عدده ٧٦ ألف جندي بقيادة الكجك أحمد باشا الأرناؤوطي والي دمشق وواليَيْ حلب والقاهرة، تساندهم مدافع استقدموا لها من مصر أربعة آلاف قنطار بارود، وهاجم الأسطول البحري مدن الساحل ليمنع ما قد يأتي لنجدة فخر الدين من التوسكانيّين والبنادقة، وساعد بنو سيفا وأصحاب الأحزاب الجيش العثماني في المعارك الساحليّة، فأصبح الدروز بين ثلاث قوى مباغتة، جابهوها بخمسة وثلاثين ألف مقاتل، فانتصروا في معركتين نشبتا قرب صفد وتراجعت عساكر الشام. وبعد معارك قب الياس وطرابلس تضعضع الدروز لقلّتهم أمام كثرة المهاجمين الذين لم يأبهوا لوفرة قتلاهم، ففشل الدروز في المعركة الثالثة التي جرت عند خان حاصبيا، وقُتل فيها عليّ المعني بطعنة رمح، وعمّه يونس بخدعة الكجك أحمد الذي استقدمه إلى صيدا وغدر به. وبعد تشتّت الدروز وتوغّل العثمانيّين وأنصارهم في البلاد، التجأ الأمير فخر الدين إلى شقيف تيرون (قلعة نيحا) ثمّ إلى مغارة جزّين، فجدّ أعداؤه في طلبه وضيّقوا عليه الحصار حتّى اضطروه للاستسلام بعد اختفاء سنة. فأرسله الوزير العثماني إلى استنبول، حيث استقبله السلطان باحترام، ولكنّه لامه على أعماله، فاعتذر إليه بأنّه لم يقتل غير العصاة وأنّ بناءه لقلعتين قبالة حلب لوقاية تلك الأنحاء من عدوان الانكشارية. فعيّن العثمانيّون على جبل الشوف الشيخ سرحال عماد[1] من الباروك، والأمير عليّ علم

١ - المشايخ العماديّون ينتسبون إلى رجل من مدينة العماديّة القريبة من مدينة الموصل يسمّى عماداً. قدموا إلى الجبل الأعلى وأقاموا في قرية تسمّى مرطحوان. ثمّ انتقلوا إلى قرية هناك تسمّى تليتا. ثمّ انتقلوا إلى مقاطعة العرقوب وقطنوا في الزنبقيّة. وبعد زمن حدثت فتنة بينهم وبين الجانبولاديّين، فاقتتلوا، وقتلوا من الجانبولاديّة جماعة ونهبوهم وفرّ الباقون إلى مزرعة الشوف. وانتقل العماديّة إلى عين وزيه، ومنها إلى الباروك. عن الشدياق، ج ١ ص ١٧٦

الدين[1] على الغرب والجرد والمتن، فقام هذا الأخير بأسر أتباع المعنيّين وبضبط أرزاقهم، وغدر بأقربائه التنوخيّين أثناء مأدبة أقاموها له في سرايا الأمير منذر في عبيه، فقتل الأمراء وردم البرج على صغارهم ولم يترك منهم ذكراً يخلفهم، وشدّد على رؤساء القرى ليخبروا عن أرزاق آل معن والخازن، فازداد الاضطراب وكثرت الفتن حتّى عجز ابن علم الدين عن تأدية المال السلطاني، ممّا أثار نقمة العثمانيّين عليه، فتوجه لقتاله آغا الانكشارية ومعه متولّي صفد وبيروت وطرابلس، فانهزم بعياله ورحل معه يمنيّة بلاد الغرب والجرد والمتن والشحّار والشويفات بعيالهم ومواشيهم، وكانوا نحو سبعة آلاف، فدخلوا بلاد كسروان وانهزم من أمامهم القيسيّة، وكسروهم في مرحاتا في ضهور الشوير[2] ».

وهكذا، فإنّ الفتنة القيسيّة اليمنيّة التي كان فخر الدين قد أخمدها، عادت لتذر قرنها من جديد، على يد عليّ علم الدين، وعاد الدروز يدفعون من دمائهم غالياً ثمناً لعصبيّتها وما أفرزته من حقد.

إثر هذه الأحداث «قدم الأمير ملحم المعني (ابن الأمير يونس) من وادي التيم سنة ١٦٣٥ وجمع القيسيّين. وقاتل اليمنيّين قرب عينداره، فانتصر عليهم رغم مساعدة جيش الدولة لهم، وقُتل من الفريقين زهاء أربعمائة قتيل، من بينهم مدبر الكجك أحمد، واستولى على العاصمة دير القمر، وحالفه الأمير عسّاف فارسلا رجالهما طردوا الأميرين عليّ علم الدين وعليّ بن سيفا حتّى أوصلوهما جبال الكليبة، واحتلّ القيسيّون بيروت وصور وعكا، فانهزم الأمير عليّ علم الدين إلى دمشق، وعاد منها بخمسماية جندي، فهاجمهم في أسفل قب الياس سعيد

---

١ ـ الأمراء آل علم الدين الدروز ينتسبون إلى الأمير علم الدين بن سليمن بن غلاب بن علم الدين بن معن بن متعب بن أبي المكارم بن عبد الله بن هرماس بن طريف بن طارق بن عبد الله بن إبراهيم بن محمّد بن عليّ بن أحمد بن عيسى بن جمهر بن تنّوخ مسلسلاً إلى ابن ماء السماء اللّخمي (راجع: أخبار الأمراء التنوخيّين من هذا المؤلّف) فعلم الدين بن سليمن تبرّأ من آل تنوخ وصار أميراً على اليمنيّة. عن الشدياق، ج ١ ص ١٢٩

٢ ـ سعيد الصغير، ص ٤٤ ـ ٤٥

عماد بأربعمائة رجل من العرقوب، فأخلت لهم العساكر الخيام حتّى توسّطوها، وأطبقوا عليهم فلم يسلم منهم (من أهل العرقوب) إلاّ القليل، فاختفى الأمير ملحم في الشوف مدة عجز خلالها ابن علم الدين عن إيجاد السكينة في البلاد، فاضطرّت الدولة للاعتراف بالأمير ملحم المعني (القيسي) على لبنان، مستثنية البقاع ومرجعيون. وأخذت تغذّي الفتن بين القيسيّة واليمنيّة، فنشبت بينهم معارك عمّت أضرارها البلاد[1] ».

هذا الأمير، توفّي سنة ١٦٦٨ بعد أن اتّسع حكمه إلى بلاد البترون شمالاً، وصفد جنوباً، وقويت به شوكة القيسيّين. وبعد وفاته، « حكم ولداه قرقماز وأحمد، إلى أن تولّى الشام أحمد باشا عام ١٦٦٩، فكاتب ولاة القدس وغزّة وطرابلس وابن طربيه لحرب بني قيس، وقدم إليه بنو علم الدين والحزب اليمني، فلمّا وصلت عساكره إلى سعسع عرض عليه الشهابيّون (وهم من القيسيّين) المصالحة مقابل مبلغ من المال فرفض، فهربوا إلى جهات كسروان، واحتلّت العساكر حاصبيا وراشيا، وهدمت سرايات آل شهاب ومنازل (جماعات) حزبهم، وأمر أحمد باشا بقطع خمسين ألف شجرة من توتهم في مرجعيون والبقاع، وأعطى حكم وادي التيم للأميرين محمّد ومحمود (اليمنيّين) ولدَي علم الدين المتوفى (والذي وردَ ذكره سابقاً) وللمقدَّم زين الدين.

« وكان المعنيّون قد انتقلوا من بعقلين إلى عين زحلتا بسبعة آلاف مقاتل، فطلب الوالي منهم خمسمائة كيس، فرفضوا أن يدفعوا غير مائتي كيس خلال أربعة أشهر، وأرسلوا رهناً للدفع: الأمير قاسم ارسلان والمقدّم شرف الدين اللمعي، وعند إهمال الدفع جرّد عليهم الجيوش، فانتقلوا إلى بلاد جبيل، فولّى الشيخ سرحال عماد (اليمني) حكم جبل الشوف وجمع نفقة العسكر، وولّى ولدَي الأمير عليّ علم الدين، (اليمنيَين): محمّد ومنصور، حكم المتن والجرد والغرب،

---

١ - سعيد الصغير، ص ٤٦

وأمر والي طرابلس بتعقّب زعماء القيسيّة، فأحرق منازل آل أبي اللّمع والخازن وحماده، وفرّ الشهابيّون إلى الجبل الأعلى، وعاد العسكر إلى دمشق دون أن يهتدي إلى مخبأ المعنيّين.

«ولمّا تولّى صيدا سنة ١٦٦٣ أرسل كتاب أمان للأميرين المعنيّين قرقماز وأحمد، وطلب منهما مقابلة وكيله في عين مزبود، فبعد قدومهما مطمئنّين وشربهما للقهوة، هاجمهما كمين من السكمان، فقُتل قرقماز ونجا أحمد الذي أُصيب بضربة سيف سبّبت له إعوجاجاً دائماً لعنقه وقضت على قواه التناسليّة... فتولّى حكم البلاد الأمير محمّد عليّ علم الدين (اليمني) يساعده الشيخ أبو علوان من قيسيّة الباروك، والمقدّم زين الدين» إلاّ أنّ هذا الاجراء الذي أُتبع باشراك القيسيّين في الحكم عن طريق تعيين أحد قيسيّة الباروك مساعداً للأمير اليمني، لم يمنع من تجدّد القتال بين القيسيّة واليمنيّة، إذ حصلت «معركة الغلغول عند برج بيروت سنة ١٦٦٤، وانتصر فيها القيسيّون، وانهزم زعماء اليمنيّين إلى بلاد الشام؛ فتولّى الأمير أحمد المعني حكم بلاد الشوف والمتن والجرد والغرب وكسروان، واستقدم الشهابيّين من الجبل الأعلى إلى وادي التيم، وزوّج ابنته للأمير موسى الشهابي[1] ».

في عهد الأمير أحمد المعني هذا، استمرّت الفتن القيسيّة ـ اليمنيّة، وزادت عليها فتن أخرى، درزيّة ـ شيعيّة.

فبالرغم من أن الأمير أحمد ومشايخ البلاد وآل شهاب في دير القمر قد جمعوا الحماديّين الشيعة الذين لجأوا إلى الشوف عام ١٦٧٥ هرباً من زحف ولاة دمشق الذين جرّدوا حملة عليهم بسبب عدم دفع مشايخ الشيعة؛ الحماديّين المطلوب للدولة، بيدَ أنّ المعني قد أنقذ الوضع بدفع المطلوب من الحماديّين إلى

١ ـ سعيد الصغير، ص ٤٧

الدولة من مال إمارته. ولم يمض وقت طويل حتّى فاجأ الحماديّون بمؤازرة الحرافشة قرية نيحا، وقتلوا فيها أميراً شهابيّاً وخمسين رجلاً من شيوخ وادي التيم، فجرّد الشهابيّون الدروز للأخذ بالثأر، إلاّ أنّ الأمير أحمد المعني آثر الصلح «مقابل خمسة آلاف غرش وفرسين أصيلين يدفعهم آل حرفوش الشيعة جزية كلّ سنة. ولّما امتنعوا عن الدفع بعد سنوات هاجم ابن معن مقاطعات آل حماده وأحرق بعض الأماكن وقطع ما يملكون من شجر». بيدَ أنّ هذا لم يمنع من اتفاق أبناء سرحان حماده والأمير المعني سنة ١٦٩٤ على رفض تأدية مال الدولة، التي «وجّهت عليهم جيشاً نزع حكمهم وشتّتهم في الجبال، فمات من إزلالهم مائة وخمسون شخصاً بين الثلوج. ثمّ أرسل والي طرابلس إلى الأمير أحمد المعني يعرض عليه حكم بلاد آل حمادة (الشيعة) مقابل مال معلوم، فرفض ابن معن قبولها، فجرّدت عليه الدولة ثلاثة عشر ألف جندي لأنّه ساعد آل حماده برجال من الشوف، فتخلّى عنه القيسيّة والنكديّة[1] والعيديّة وبعض اليزبكيّة والخوازنة. فاضطرّ الأمير أحمد للاختفاء عند انسبائه الشهابيّين في وادي التيم. (وبعضهم يقول إنّ هذه الحادثة جرت عام ١٦٨٥ وانّ الأمير علم الدين المعني توجّه يومها بمائتي فارس وعيالهم إلى جبل حوران للسكن فيه[2]). وبذلك تولّى المقاطعات السبع (التي كانت بحوزة المعني) الأمير موسى علم الدين فرفض الشعب ولايته، واضطرّت أسرته للنزوح إلى سورية، فكتب والي صيدا إلى استمبول (اسطنبول) يقول: - لا يمكن أن يحكم بلاد دروز سوى بيت معن - وأظهر استعداد الأمير أحمد المعني لذلك. فصدر مرسوم بولايته سنة ١٦٩٤ مقابل مائتي كيس دفعها للسلطان فساس البلاد ثلاث سنوات، توفي بعدها عام ١٦٩٧ وانقرضت بموته الاسرة المعنيّة[3]».

---

١ - المشايخ النكديّون الدروز، ينتسبون إلى قبيلة من عرب الحجاز. توجّهوا مع عرب آخرين لفتوح مصر وبلاد المغرب، فأقاموا في مملكة مراكش فسمّوا هناك ببني نكد. ولّما قدم الأمير معن الأيوبي إلى الشوف سنة ١١٢٠ حضروا إليه وصاروا عنده من جملة أعوانه حتّى انقطعت ذريّة آل معن. فتقرّبوا من الشهابيّين. راجع الشدياق، ج ١ ص ١٨٥ إلى ١٩٤

٢ - كان هذا بدء نشوء المجتمع الدرزي في جبل حوران كما سيأتي لاحقاً.

٣ - سعيد الصغير، ص ٤٨

انتقال الامارة الى الشهابيين
واندحار اليمنيين نهائياً

يقول المؤرّخ المحقّق الدكتور كمال الصليبي ان «الشهابيين، يدينون بالسنه، غير ان الامارة التي انتهت اليهم خضعت في الاكثر، للاقطاعية الدرزية[1]».

وفي تاريخ الاعيان، ان «هؤلاء الامراء، ينتسبون الى الامير مالك الملقب بشهاب ابن الامير الحرث بن هشام المخزومي القرشي الحجازي[2].»

وتذكر المدونات أنّه بعد وفاة الامير أحمد المعني، اجتمع أمراء الدروز ومشايخهم في سهل السمقانية لاختيار أسرة تتولى الحكم بعد المعنيّين، فحالت الحزبية المستحكمة بين الأسر اللبنانية دون اتفاقهم على تولية منهم، ولما استعصى الحل وافقوا على استقدام أحد الشهابيين من وادي التيم وتوليته الحكم مكان انسبائه المعنيين، فانتخبوا ابن أخت أحمد المعني: الأمير حيدر الشهابي صاحب حاصبيا. ولصغر سنّه اختاروا وصيّا للحكم الامير بشير الشهابي ابن أخت الأمير المعني، فحكم في دير القمر، وأطاعه الناس لعدله، وكرمه فازداد أثر الأسر الكبيرة بتوجيه سياسة البلاد كآل أبي اللمع، وآل نكد، وآل عماد وآل تلحوق[3]، وآل عبد الملك[4] وآل العيد...

في عهد بشير شهاب الأوّل (١٦٩٧ ـ ١٧٠٧) عمّ البلاد هدوء نسبي،

---

١ ـ كمال سليمان الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، دار النهار للنشر (بيروت ١٩٦٧) ص ٣٢

٢ ـ لمعرفة نسب الأسرة الشهابيّة وأصولها وفروعها، راجع: الشدياق ج ١ ص ٣٥ وما يليها.

٣ ـ المشايخ التلحوقيّون الدروز ينتسبون إلى قبيلة من العرب تسمّى بني عزّام، من عرب الجزيرة الفراتيّة، أتوا مع الأمير معن الأيوبي إلى الشام، فاستدعاهم الأمير عامر الشهابي إليه إلى حوران وأقاموا هناك. ثمّ انتقلوا إلى وادي التيم (الشّدياق ج ١ ص ١٩٤ إلى ١٩٩)

٤ ـ المشايخ آل عبد الملك الدروز ينتسبون إلى بلاد الحجاز، قدموا مع الأمراء التنوخيّين وتوطّنوا في الكنيسة في مقاطعة المناصف (جبل لبنان) ثمّ انتقلوا إلى عاليه، ثمّ إلى بتاتر وأقاموا فيها. راجع: الشّدياق، ج ١ ص ١٩٩ ـ ٢٠١

عكّرته بعض الحوادث الحربيّة، منها أنّ الأمير الشهابي قد نازل الشيعة اليمنيّين في العام الثاني لحكمه (١٦٩٩) فانتصر عليهم واعتقل كبيرهم مشرف بن عليّ الصغير، واستولى على ما يملكونه من بلاد صفد إلى جسر المعاملتين وبلاد بشاره، وأسند حكمها إلى الشيخ محمود أبي هرموش، ونصّب ظاهر عمر الزيداني عاملاً على صفد، فحصّن عكة، ووقعت بينه وبين والي دمشق معارك قتل فيها شقيقه، وما لبثت بلاد صفد أن تعرّضت للتدمير بعد أقلّ من خمس سنوات.

وعندما توفّي بشير الأوّل مسموماً في العام ١٧٠٧، تولّى مكانه الأمير حيدر شهاب، وقيل إنّ حيدراً هو الذي سمّم لبشير بالحلوى. وإذ نقض الشيعة حكم الشهابيّين، غزاهم الأمير أحمد شهاب بالمقاتلين الدروز وتغلّب عليهم في النبطيّة «فعظُم ذلك على والي صيدا بشير باشا، وأرسل يقوّي أمراء بني علم الدين وغيرهم من الحزب اليمني في الغرب والجرد، فقوي بأسهم في بلاد الشوف، وقد حالفهم حاكم الشويفات الأرسلاني الأمير يوسف، وسرعان ما انتخب الدروز اليمنيّون المير يوسف أرسلان أميراً عليهم في العام ١٧١٠، وكان الشهابي لا يزال أميراً. ولم يقتصر الأمر على هذا، بل إنّ والي صيدا، الذي استمال الشيخ محموداً أبا هرموش[١]، وهو قيسي من نيحا، أطلق على هذا الأخير لقب باشا، ومنحه رتبة أمير الأمراء، ومدّه بجنود كثيرة حتى قوي أمره واتّفق مع الوالي على تولية الأمير يوسف علم الدين (القيسي) إمارة لبنان مكان الأمير الارسلاني. فاعتزل الأمير الارسلاني إذ ذاك الحكم، وامتنع هو وعشيرته عن الاشتراك في المعارك القيسيّة ـ اليمنيّة بعد ذلك التاريخ. أمّا الأمير حيدر، فقد هجر إمارته، وقصد إلى كسروان، وصحبه فريق من القيسيّين، من آل نكد، والقاضي، وعبد الملك، وتلحوق، ونزلوا عند المشايخ الحبيشيّين في غزير، وأرسل عياله إلى مقاطعة الفتوح، وبينها ولداه ملحم وأحمد. وبقي له من محازبيه في إمارته اللمعيّون وسواهم من القيسيّين.

١ ـ راجع: الشدياق، ج ٢ ـ ص ١٨ ـ ٢١

ولمّا وصل محمود باشا (أبو هرموش) إلى دير القمر، استدعى الأمراء آل علم الدين من جهة دمشق، ووجّه قوّة نحو غزير لمداهمة الأمير الشهابي، فقاتل بنو حبيش مع الأمير قتالا شديداً طيلة نهار بكامله، تقهقر على أثره عسكر محمود باشا إلى البحر. وفرّ الأمير حيدر وصحبه إلى جهات الهرمل، واختبأ في مغارة فاطمة المسمّاة «مغار عزرائيل» في سفح جبل الهرمل، ونزح أهالي غزير إلى أنحاء طرابلس. وإذ خلت غزير من الرجال القيسيّين، دخلها العسكر اليمني سَحراً وأحرقها وهدّمها بعدما نهبها، فقيل: «في تاريخها ندمت غزير».

بقي حيدر مختبئاًفي المغارة لمدّة تقارب السنة، كان محمود باشا الهرموش بخلالها يتمادى في ظلمه، وبخاصة ضدّ قيسيّي الحزبيّة. وقد راح القيسيّون يعملون لإعادة حيدر إلى الإمارة، فكانت ردّة فعل الهرموشي أنْ قرّب جماعة الحزب اليمني منه، بزواجه بابنة أحد أمراء بني علم الدين الدروز القيسيّين، ممّا زاد في الثقل على القيسيّين، فراحوا يطالبون الأمير حيدر الشهابي بالحضور من أجل مواجهة الموقف، إلى أن كان العام ١٧١١، وهو العام الحاسم في الصراع القيسي اليمني في لبنان.

***

خرج الأمير الشهابي من المخبأ في الهرمل، قاصداً المتن، حيث نزل عند المقدّم حسين اللمعي في رأس المتن، وهو أحد محازبيه القيسيّين، ومن هناك استدعى قادة القيسيّين في البلاد، فقدم إليه اللمعيّون والعَماديّون والخوازنة، بالإضافة إلى عامّة قادة الحزب القيسي في البلاد.

في المقابل، لمّا بلغ الخبر محمود باشا (أبا هرموش) خشي الأمر، وأرسل إلى دمشق يستدعي الأمراء اليمنيّين الفارّين من البلاد، ويستنفرهم لمحاربة القيسيّين. فحضر هؤلاء من الغوطة، ومعهم تسعماية من رجالهم. وما أن وصلوا إلى دير القمر حتّى اجتمع إليهم اليمنيّون من الغرب والمتن والجرد. ثمّ كتب محمود باشا

إلى مولاه بشير باشا والي صيدا، وإلى نصّوح باشا والي دمشق، يستنجدهما، فنهض بشير باشا بعسكره إلى حرج بيروت، ونصّوح باشا بعسكره إلى قب الياس، وباتت البلاد في حالة استنفار قصوى.

خطّط للمعركة وأدارها من الجهة اليمنيّة محمود باشا أبو هرموش، فطلب إلى بشير باشا أن يزحف بعسكره إلى بيت مري، ومن نصّوح باشا أن يرابط في المغيتة فوق حمّانا، ونهض برجاله إلى عين داره عازماً على أن يزحف من المحاور الثلاثة المذكورة في توقيت واحد على رأس المتن، لإنهاء الأمير حيدر وعامة القيسيّين.

في هذه الأثناء، تجمّع القيسيّون جميعاً في رأس المتن. وعندما بلغت أنباء تحرّكات اليمنيّين بقيادة أبي الهرموش الأمير حيدر الشهابي، جرت مناقشات بين قادة القيسيّين، تقرّر بنتيجتها الزحف ليلاً إلى عين داره، لاستفراد محمود باشا أبي هرموش هناك والقضاء عليه.

ويصف الشّدياق هذه المعركة التي قرّرت مصير الحزبيّة اليمنيّة ـ القيسيّة على الشكل التالي:

«نهض الأمير (حيدر الشهابي) بهم وقسّم عسكره ثلاثة أقسام، فدهموا عين داره سدفة[1]. فدخل إليها أولاً المقدّم عبد الله والمقدّم حسين عنوة. وثارت الحرب وأخذوا بالطعن والضرب ودخل عسكر الأمير القرية عنوة. وثبت الرجال القيسيّة... فتحطّمت اليمنيّة وسط ساعة مهولة. وهلك من الفريقين خلق كثير. وأمّا المقدّم حسين اللمعي فقتل ابن الصوّاف صاحب المتن اليمني. وعند الظهيرة انتصرت القيسيّة وسدّت المسالك في وجوه اليمنيّة فلم ينجُ منهم إلاّ القليل. فقتل من الأمراء آل علم الدين ثلاثة، وأسر أربعة، وقبض على محمود باشا.

«أمّا الوزيران، فلمّا بلغهما ما حلّ باليمنيّة في عين دارا، فرّا بعساكرهما راجعين إلى صيدا ودمشق. وبعد انفضاض القتال دخل على المقدّم حسين (أبي اللّمع) رجل لقّبه بالمقدّم على عادته. فغضب قائلاً: أقتل ثلاثة أمراء ويُقال لي مقدّم بعد؟ وقام إليه بالسيف وقتله، يريد أن يلقّب بالأمير.

---

١ ـ السدفة: سواد الليل

«ثمّ توجّه الأمير (الشهابي) إلى الباروك ومعه الأمراء الأربعة المأسورون، فأمر بقطع رؤوسهم، وهم: الأمير يوسف، والأمير عليّ، والأمير منصور، والأمير أحمد (علم الدين). وانقطعت بهم سلالة آل علم الدين. ثمّ أمر بقطع رأس لسان محمود باشا وإبهاميه، ولم يقتله احتراماً للدولة وحفظاً لعادة البلاد. ثمّ نهض الأمير (حيدر الشهابي) من الباروك إلى دير القمر ظافراً وجلس والياً. فأمّر المقدّمين اللمعيّين وأباح الزواج بينه وبينهم. فتزوّج بنت الأمير حسين (اللمعي) وزوّج ابنته من الأمير عسّاف ابنه، واقطعه قاطع بيت شباب وبكفيّا. ثمّ تزوّج من أم الأمير مراد (اللمعي) وأقطعه نصف المتن وبسكنتا، فولد له منها الأمير عمر جد الأمير بشير (الشهابي الثاني) الكبير. وزوّج أخته من الأمير عبد الله (اللمعي) وأحبّه حبّاً عظيماً لما شاهده من فتكه يوم عين دارا. ثمّ أقطع قبلان القاضي اقليم جزين، وأقطع علي النكدي الناعمة وما يليها، واستخلص من الأمير يوسف أرسلان مقاطعة الغرب الأعلى لأنه كان يميل إلى اليمنيّة، وأقطعها محمّد تلحوق وأخاه بشيراً وشيّخهما وأقامهما جنداً للأمير يوسف (ارسلان) المذكور. وأقطع الشيخ جنبلاط عبد الملك مقاطعة الجرد وشيّخه ليجعل أهلها اليمنيّين قيسيّين. ورفع مراتب هؤلاء المشايخ بكتابته لهم الأخ العزيز. وخصّ لذاته خمس قرى، وهي بعقلين ونيحا وعين ماطور وبتلون وعين دارا. فاستقلّ له الأمر (للأمير حيد شهاب) وارتفع شأنه فأطاعه الجميع. فأجرى الاحكام العادلة في رعيته[1]»...

ويقول أحد مؤرّخي الدروز المحقّقين إنّه بنتيجة هذه المعركة «قويت شوكة القيسيّين وعَظُم أمرهم ونزح من البلاد كثير من اليمنيّين وخرّبت ديارهم وزال ذكرهم من الشوف... وتمادت القيسيّة على اليمنيّة في كل مكان قتلاً وعدواناً، فاضطرّ الكثيرون من الحزب اليمني للنزوح إلى جبل حوران... غير أنّ هذه المعركة التي لاشت الحزب اليمني، كانت سبباً لإضعاف الدروز عامة[2]»...

ويشرح مؤرّخ محقّق معاصر بنية المجتمع الدرزي في لبنان بعد معركة عين دارة، فيقول: إن «الأسرة الشهابيّة انتصبت على رأس الأسر اللبنانيّة الاقطاعيّة، وسمح التقليد لأبنائها بلقب الامارة، تشاركهما في ذلك (اللقب) أسرتان أخريان هما آل أبي اللمع وآل ارسلان... وتلا الشهابيّين في الوجاهة آل أبي اللّمع الدروز،

---

١ - الشدياق، ج ٢ ص ٢١ - ٢٢.
٢ - سعيد الصغير، ص ٥١ - ٥٢

الذين كانوا في الأصل مقدّمي المتن... وجاء في المقام الثالث آل ارسلان، أسياد الغرب، الذين كانوا في البدء أمراء الغرب الأسفل، وآل بحتر أمراء الغرب الأعلى ومنطقة الشحّار، وقاعدتها أعبيه، وعندما قضى آل علم الدين على آل بحتر في ١٦٣٣، استولى الارسلانيّون على اقطاعهم وأصبحوا أصحاب جميع مناطق الغرب، ونجا الارسلانيّون من النكبة التي حلّت بالفريق اليمني في ١٧١١، لاعتدال موقفهم، فاحتفظوا باقطاعهم الأصلي في الغرب الاسفل، لكنّهم فقدوا منطقتي الغرب الأعلى والشحّار، ومع أنّهم حافظوا على لقب الإمارة، إلاّ أنّ أسرتهم بقيت ضعيفة الشأن طيلة العهد الشهابي، ولم يرجع لهم مركز الصدارة بين الأسر الاقطاعيّة الدرزيّة حتّى انقضى العهد الشهابي في ١٨٤١. وحين فاز اللمعيّون بلقب الإمارة في ١٧١١، لم يبقَ في لبنان إلاّ أسرة واحدة من المقدّمين الدروز، هي أسرة آل مزهر، التي كانت تلحق، في المكانة الاسميّة، بأسرة آل ارسلان. إلاّ أنّ نفوذها الفعلي اقتصر على حقّ الاقطاع في قرية واحدة، هي حمّانا في المتن. أمّا أسر المشايخ، فكانت أكثر عدداً، وأبعد نفوذاً، منها: آل جنبلاط، وآل عماد، وآل أبي نكد، وهي الأسر القديمة، وقد أضاف إليها الأمير حيدر أسرتين هما آل تلحوق وآل عبد الملك، وقد كوّنت هذه الأسر الخمس من الطائفة الدرزيّة طبقة «المشايخ الكبار»، تربط فيما بينها أواصر الزواج، وتقابلها، عند الموازنة، أسرتان قديمتان من المشايخ هما: آل الخازن وآل حبيش، ثمّ أُضيفت إليهما فيما بعد أسرة آل الدّحداح. وإذ منحت كلّ من هذه الأسر الثماني حق الاقطاع في منطقة واحدة على الأقل، فقد عرفت عند الجميع بأسر المقاطعجيّة. فكان لآل جنبلاط معظم الشوف، فيما بقيت المناصف (حول دير القمر) لآل أبي نكد، والعرقوب لآل عماد، وفي الغرب، كانت منطقة الشحّار لآل أبي نكد، والغرب الأعلى لآل تلحوق، أمّا الجرد، وهو أصغر المناطق الدرزيّة (في لبنان) فكان من نصيب آل عبد الملك...

وكان آل جنبلاط أرفع «المشايخ الكبار» مقاماً بين الدروز، وكانت لهم في الشوف زعامة قديمة يرجع عهدها إلى أيّام جد الشيخ جنبلاط الذي عاصر الأمير

فخر الدين وعصى عليه. وكان للشيخ جنبلاط في الشوف خصم سياسي هو الشيخ يزبك بن عبد العفيف (عماد)، الذي ناصر الأمير فخر الدين ضدّه. فانقسم الدروز في الشوف آنذاك بين الفريق الجنبلاطي والفريق اليزبكي... وحين تولّى الأمير حيدر شهاب تدعيم النظام الاقطاعي اللبناني، اعترف بآل جنبلاط مشايخ على لشوف. لكنّهم استطاعوا فيما بعد أن يوسّعوا نطاق نفوذهم، فشمل جزّين وما جاورها من المناطق، كإقليم التفّاح وجبل الريحان، حتّى نافسوا الشهابيّين بالثروة والجاه. وأثار نجاحهم حسد المشيخات الدرزيّة الأخرى، خصوصاً آل عماد، ممن عتبروا أنفسهم أنداداً لهم. وإذ كانوا عاجزين وحدهم عن الوقوف في وجههم، نزعّموا حلفاً من المشايخ نادى بتأييد الفريق اليزبكي. وهكذا، فما كادت لخصومة القيسيّة ـ اليمنيّة أن تزول من الوجود، حتّى بدأ الدروز ينقسمون فيما بينهم على نحو جديد. فناصر بعضهم الفريق الجنبلاطي، وبعضهم الآخر الفريق ليزبكي[1].

لنزاع اليزبكي ـ الجنبلاطي
ونشوء جبل الدروز في حوران

حدّة الاقتتال اليمني ـ القيسي الذي انتهى بسيطرة القيسيّين نتيجة لمعركة عين داره التي وقعت في ١٨ محرّم سنة ١١٢٢ هـ / ١٧١١ م. أدّت إلى نزوح عدد كبير من الأسر الدرزيّة إلى جبال حوران، وكان أكثرهم من اليمنيّين المغلوبين على أمرهم، حيث نشأ هناك مجتمع درزي يكاد يوازي اليوم عدداً وأهميّة المجتمع لدرزي في لبنان.

وقبل أن نعرض لهذا الموضوع، سنحاول أن نلقي نظرة على تطوّر أوضاع لمجتمع الدرزي في لبنان بعد معركة عين داره، ونشوء النزاع اليزبكي ـ لجنبلاطي.

ـ كمال الصليبي، ص ٣٨ ـ ٣٩

يقول الشدياق، إنّه «في العام ١٧٨٨ توفي الشيخ عبد السلام العماد وله ولد يسمّى قاسماً، ... وكان عاقلاً فصيحاً جداً حتّى ضُرب المثل بفصاحته. وصارت مناظرة بينه وبين الشيخ علي جانبلاط[1]، أدّت إلى المشاحنة، فانقسمت طائفة الدروز إلى قسمين: جانبلاطي ويزبكي. غير أنّ المشايخ النكديّين ورجالهم لم يدخلوا في هذا الانقسام. وعمّ هذا الانقسام الأمراء الشهابيّين واللمعيّين والنصارى اللبنانيّين، وصار اسم يزبكي علَماً جنسيّاً لبني عماد وبني تلحوق وبني عبد الملك ومن والاهم. وكان زعيم اليزبكيّة بنو عماد، وزعيم الجانبلاطيّة بنو جانبلاط[2]».

إلاّ أنّ المؤرّخ الدرزي المحقّق سعيد الصغير، يذكر أنّه «بعد وفاة الأمير حيدر (الشهابي سنة ١٧٣٢) تولّى ولده الأمير ملحم الإمارة ... والسيطرة للقيسيّة. فخشي على نفوذه من اتّحاد كلمة البلاد، وطفق يغذّي الخلاف بين مشايخ الدروز، فأخذ مشايعو الحزب اليمني والناقمون على الحزب القيسي الحاكم يتكتّلون باسم الحزب اليزبكي نسبة إلى الشيخ يزبك عماد، بينما ترأس الحزب القيسي الشيخ عليّ جنبلاط، وأصبحت كنيته اسماً للحزب، ودخل الأمراء الشهابيّون تحت هذا الانقسام، فكان بعضهم يميل للفريق الجنبلاطي والبعض الآخر يميل للفريق اليزبكي[3]». هذه الرواية، تتطابق مع ما استخلصه الصليبي إذ ذكر، كما مرّ سابقاً، ان أصل العداء يعود إلى خصومة الشيخ جنبلاط، مع الشيخ يزبك العماد[4].

وأفاد تحقيق الصليبي أنّه «ما أن بلغ القرن الثامن عشر منتصفه حتّى ارتبط الانقسام الجنبلاطي اليزبكي بين الدروز بالنزاع بين الشهابيّين على الإمارة. ففي ١٧٥٤، حين اعتزل الأمير ملحم الإمارة التي تسلّمها من أبيه حيدر سنة ١٧٣٢،

---

١ ـ يلاحظ تحريف اسم جان بولاد، إلى جانبولاد، إلى جانبلاط، إلى جنبلاط. وجميع هذه الأسماء لأسرة واحدة كما ورد قبلاً.

٢ ـ الشّدياق، ج ١ ص ١٧٧

٣ ـ سعيد الصغير، ص ٥٢ بالاستناد إلى: حيدر الشهابي، الغرر الحسان، ج ٢ ص ٥٠

٤ ـ كمال الصليبي، ص ٣٩

وسلّمها لأخيه منصور، شعر أخوه الآخر، أحمد، بمرارة الخيبة. وكان منصور ينعم بتأييد آل جنبلاط، أصحاب الكلمة المسموعة بين الدروز وحلفاء آل الخازن الأقوياء بين الموارنة. أمّا أحمد، فلم يجد من مؤيّديه إلاّ المشايخ الناقمين على نفوذ آل جنبلاط، وآل الخازن، كآل عماد وتلحوق وعبد الملك من الدروز، وآل حبيش والدحداح من الموارنة، ممن عُرفوا بالحزب اليزبكي. وبعد وفاة الأمير ملحم في ١٧٦١ نازع أحمد أخاه منصوراً الإمارة، فأصبح الانقسام اليزبكي ـ الجنبلاطي بين المشايخ على أتمّه، لولا آل أبي نكد، الذين لم ينصروا فريقاً على آخر إلاّ في القضايا الحاسمة، وأبى آل أبي اللمع، وهم من الأمراء، الانغماس في شؤون المشايخ، فتزعّموا غرضاً خاصّاً بهم. وهكذا فعل أمراء آل أرسلان. أمّا الشهابيّون الحاكمون فوقفوا، مبدئياً، فوق الاحزاب. لكنّهم، في واقع الأمر، شُغلوا دائماً بالنزاع اليزبكي ـ الجنبلاطي واستغلّوه لمنفعتهم... وهكذا، فما كاد القرن الثامن عشر يدنو من نهايته، حتّى شمل النزاع اليزبكي ـ الجنبلاطي، وقد نشأ بين الدروز، الإمارة اللبنانيّة كلّها. ولم تكن قدرة الدروز، حتّى ذلك الحين، على فرض انقساماتهم على سائر اللبنانيّين، إلاّ تعويضاً تافهاً لهم على ما فقدوه في غضون ذلك القرن من سطوة ونفوذ... وزاد النزاع اليزبكي الجنبلاطي في إضعاف الدروز[١]».

وكان الأمير ملحم شهاب الذي تنازل لأخويه الأميرين أحمد ومنصور عن الإمارة في العام ١٧٥٤ قد انقطع إلى حياة تديّن وزهد وأقام في بيروت «وانعكف على درس الفقه ومعاشرة علماء الاسلام... وفيها تنصّر أولاد الأمير ملحم وتبعهم أكثر الأمراء الشهابيّين، ثمّ الأمراء اللمعيّون[٢]».

استمرّت الاضطرابات الأهليّة إلى أن بلغ الأمير يوسف، ابن الأمير ملحم، سنّ الرشد، وكان قد اعتنق المسيحيّة. وفي اجتماع قومي عام عقد عام ١٧٧٠ في الباروك، أعلن الأمير منصور، الذي كان قد تفرّد بالامارة، عن عزمه على التنازل

١ ـ كمال الصليبي، ص ٤٠
٢ ـ الشدياق، ج ٢ ص ٣١

إلى ابن أخيه، الأمير يوسف، الذي أعلن حاكماً على البلاد[1]. ويمكن اعتبار الأمير يوسف شهاب (١٧٧٠ - ١٧٨٨) أوّل أمير مسيحي يتمتّع بالسّلطة التّامة من طرابلس إلى صيدا[2].

ويقول المؤرّخ المحقّق الدرزي سعيد الصغير إنّه بعد وفاة الأمير ملحم شهاب سنة ١٧٥٩، استلم شقيقاه منصور وأحمد الوصاية على ولده يوسف، فتنازعا على الانفراد بالولاية، فساعد الحزب اليزبكي الأمير أحمد، والحزب الجنبلاطي الأمير منصوراً، لأنّ «الشهابيّين رغم تنصّرهم لم يتخلّوا عن الشعار الدرزي في سعيهم لتحصيل الإمارة؛ فلمّا خشي يوسف من انتقام عمّه منصور، فرّ من دير القمر إلى المختارة، مع الشيخين كليب وخطّار أبي نكدي (كذا) وكانا قد اتفقا والشيخ عليّ جنبلاط على تولية يوسف، المعتصم في بشامون، ووافقهم على ذلك شيخ العقل: الشيخ اسماعيل أبو حمزه، فعقد اجتماع في الباروك عام ١٧٧٠ حضره رؤساء البلاد، وانتخبوا الأمير يوسف أميراً لجبل الدروز، فاضطرّ منصور للتنازل عن الولاية وسكن بيروت[3]».

ضياع وسط الصّراعات الشهابية

عندما تسنّم الأمير يوسف الشهابي منصب الإمارة اللبنانيّة، «كانت الحالة العامة في الشرق الأدنى قد أخذت تتغيّر. فالضعف الذي مُنيت به السلطة المركزيّة في السلطنة العثمانيّة، والذي تزايد مع انصرام القرن الثامن عشر، سمح لعدد من المغامرين بالاستيلاء على الحكم في بعض الولايات، منها الولايات الشاميّة ومصر، ممّا أحرج الباب العالي احراجاً شديداً. وفي الوقت ذاته، أثار هذا الضعف اهتمام

١ - حيدر الشهابي، الغرر الحسان؛ الشدياق، أخبار الأعيان

٢ - Colonel churchill, Mount of Lebanon: A ten years' residence, 2nd ed. (London, 1853). Vol. III, P. 109

٣ - سعيد الصغير، ص ٥٤

أوروبة في شؤون السلطنة، فاغتنمت روسية في الأخصّ، هذه الفرصة، لتوسيع رقعة نفوذها نحو الجنوب. حتّى إنّها وجدت نفسها، في ١٧٦٨، في حرب مع السلطنة العثمانيّة للمرّة الثالثة في مدى قرن. وفيما كانت هذه الحرب قائمة، استطاع الروس تحويل انتباه العثمانيّين عن الجبهة في الشمال بإثارة الاضطراب في بلاد الشام، فكان أن أصبحت شؤون هذه البلاد، للمرّة الأولى، موضوع نزاع دوليّ خطير. وكانت منطقة الجليل، لا الإمارة اللبنانيّة، أوّل من تورّط من بلاد الشام في هذا النزاع. فقبل أواسط القرن، استطاع أحد الزعماء المحليّين هناك، ويدعى ضاهر العمر، أن يُقيم نفسه سيّداً على المنطقة كلّها، ويحتلّ بلدة عكة في ١٧٥٠. ولم يتعرّض العثمانيّون له بشيء في بادئ الأمر، إذ كان سلوكه يوحي لهم بالثقة. فما أن قويت شوكته، حتّى ضاقوا به ذرعاً. وعمل ولاة دمشق وصيدا وطرابلس على إثارة شكوك الدولة ضدّه. وسرعان ما أحسّ ضاهر بأنّه في خطر، فأخذ يحتاط لنفسه. وكانت روسية آنئذ في حرب ضدّ العثمانيّين، فوجدت في الخلاف القائم بين ضاهر العمر وجيرانه الولاة فرصة للتدخل. فأبحرت بعض البوارج الحربيّة الروسيّة إلى شرق البحر المتوسط لتقوم بمناورات هدفها تشديد عزائم ضاهر ضدّ العثمانيّين. ورأى ضاهر الظرف مؤاتياً، لانشغال الأتراك على الجبهة الشماليّة، فأعار العروض الروسيّة أذناً صاغية، ووجد أن بينه وبين المملوك عليّ بك، صاحب مصر، ما يجعل هذا الأخير، يرحّب بفكرة القيام معه بعمل مشترك ضدّ والي دمشق. ذلك أنّ عليّ بك كان يطمح، بعد أن انتزع السلطة في مصر، في ١٧٦٣، ونادى باستقلاله عن الباب العالي، في ١٧٦٨، إلى فرض سلطانه أيضاً على بلاد الشام. وهكذا بدأ الهجوم، في ١٧٧٠، حين أرسل عليّ بك قائد عسكره، محمداً ابا الذهب، للزحف مع ضاهر على دمشق.

«وكان أن فرّ والي دمشق هارباً، فاستسلمت المدينة بعد مقاومة قصيرة، وأصبح محمّد أبو الذهب إلى حين، الحاكم المطلق في بلاد الشام. ووجد العثمانيّون أن لا حيلة لهم لايقافه عند حد، فعرضوا عليه تعيينه والياً على مصر إن

هو انقلب على سيّده. وهكذا، تحالف أبو الذهب مع العثمانيّين، فترك ضاهر العمر وانسحب إلى بلاد الشام[1] ».

إنّ ما يجب إدراكه قبل الاطّلاع على كيفيّة تعاطي الدروز مع هذا الواقع، هو أنّ ضاهر العمر، كان شيعيّاً، وأنّه كان يعمل على انشاء كيان شيعي في البلاد التي وضع يده عليها (راجع جزءَي الشيعة من هذه الموسوعة). وهكذا، « فعندما قدم جيش المماليك (المصريّين) من مصر عام ١٧٧١ بقيادة محمّد بك أبي الذهب ودخل عكار حليفاً للشيخ ضاهر العمر، حالف المتاولة[2] هذين الجيشين القويّين، المستندين إلى روسية، وتطاولوا على أطراف جبل الشوف ومرجعيون والحولة، فجمع الأميران يوسف وخاله إسماعيل حاكم وادي التيم والشيخان علي جنبلاط وعبد السلام عماد جيشاً كبيراً سار لقتال المتاولة الذين كانوا قد اجتمعوا في جزّين، وتقاتل الجمعان تحت قلعة نيحا، فانتصر الدروز وتعقّبوا المتاولة حتّى احتلّوا جزّين وناموا فيها، ثمّ تقدّموا في اليوم الثاني وتغلّبوا على المتاولة وتعقّبوهم حتّى النبطيّة، عند ذلك وصل الشيخ ضاهر العمر ومعه خمسمائة فارس منجداً المتاولة، فاشتدّ ازر المتاولة وحملوا على الدروز خاسرين، فركب الشيخ كليب نكد برجال الدروز من حاصبيا ومجدل شمس وتلك الجهات، وهاجموا المتاولة ومنعوهم من التغلغل في إقليم الخرّوب وتلك الانحاء[3] ».

وكان والي دمشق، عثمان باشا، قد التجأ إلى لبنان عندما تغلّب المصريّون على والي الشام، وبعد تراجعهم إلى مصر « رجع وولده محمّد باشا ويوسف آغا جبري من جبل الدروز (لبنان) ومعه خمسة آلاف درزي[4] ».

---

١ ـ كمال الصليبي، ص ٤٢ ـ ٤٤

٢ ـ يقصد المرجع بكلمة « المتاولة » الشيعة. وشرحها وارد في بحث الشيعة من هذه الموسوعة

٣ ـ سعيد الصغير ـ ص ٥٤ ـ ٥٥، الذي يذكر، نقلاً عن الشدياق، « أنّ سبب انكسار الدروز هنا، يعود إلى أنّ الأمير يوسف أذى بني منكر بإيعاز الشيخ عبد السلام عماد دون مراعاة صداقته للشيخ عليّ جنبلاط، فأعوز هذا لحزبه بالانسحاب من القتال ». ويذكر نقلاً عن حيدر شهاب (الغرر) أنّ الشيخ عبد السلام عماد كان يميل للأمير منصور فانسحب من القتال ليخذل الأمير يوسف.

٤ ـ محمّد كرد عليّ، خطط الشام، ج ٢ ص ٢٠٥

ويستمرّ التأثير المباشر على وضع الدروز في هذه الحقبة، مع احتلال المراكب الروسيّة لمدينة بيروت وتغريمها الأمير يوسف بسبعة آلاف وخمسمائة غرش، وإرسال والي دمشق قوّة لتحصين بيروت بقيادة أحمد الجزّار، وذلك بدسيسة الأمير يوسف، ليقضي على نفوذ عمّه منصور، المقيم في بيروت. وبعد أن استقلّ الجزّار بالحكم وشعر يوسف بخطره، سعى لاخراجه من بيروت، إلاّ أنّه عجز عن ذلك، لأنّ الجزّار حصّنها بمساعدة والي دمشق، وراح يضيّق على الدروز والموارنة.

أمام هذا الواقع، تعهّد الأمير منصور لقائد الأسطول الروسي بدفع ثلاثمائة ألف غرش، فيما إذا أجبر الجزّار على إخلاء المدينة، فضرب الأسطول المدينة بمدافعه «وضايقها بالحصار أربعة أشهر، ممّا اضطرّ الجزّار لمغادرتها إلى عكة. ودخل الأمير يوسف وغرّم المسلمين (في بيروت) بثلاثمئة ألف غرش دفعها للقائد الروسي، وغرّم الشيخين عبد السلام عماد وحسين تلحوق لموالاتهما الجزّار، وأبعدهما مع غيرهما من مشايخ اليزبكيّة إلى خارج البلاد. فاعتدوا على قرى الشيخ عليّ جنبلاط في البقاع... وعندما اشتدّ القتال بين الدروز وبين الجزّار، جرّد عليهم عثمان جيشاً قاتله الدروز في جهات البقاع، وبعد عدّة وقائع، انهزم عثمان باشا في الظلام تاركاً المدافع والذخائر والمؤن والاسلاب التي ضبطها أثناء زحفه[1]».

وهكذا، فعندما قويت سلطة الجزّار، سارع في العام ١٧٧٦ إلى فرض ضرائب جديدة إضافيّة على لبنان، فرفضها الدروز، لأنّه «خصّ بها أصحاب العمامات... وأعلن الأمراء اللمعيون العصيان. فأرسل الجزّار عسكراً من الأكراد حارب الدروز في البقاع، فقتلوا بعضهم، وقُتل من الأكراد أربعون رجلاً، وأُحرق عدّة قرى للدروز في البقاع... وقد استاء الدروز من الأمير يوسف لأنّه وافق على هذه الضريبة، وقابل شيخ العقل الشيخ يوسف أبو شقرا، الأمير يوسف في دير

١ - محمّد كرد عليّ، خطط الشام، ج ٢ ص ٢٠٧

القمر، وطلب منه إلغاء هذه الضريبة، فرفض ... إلاّ أنّ الكنديّين عادوا واقنعوا الأمير بإلغاء الضريبة خوفاً من الثورة.

«في هذه الأثناء، أرسل الجزّار فضبط مدينة بيروت، وجمع غلال الشهابيّين فيها، فطلب الأمير يوسف من النكديّين أن يفتكوا بستمائة فارس كان وجهّهم الجزّار إلى بيروت. فكمن النكديّون بمائتي رجل بالقرب من الدامور، وفاجأوا الجند بالقتال لظنّهم بأنّ الخيل لا تقوى على سلوك الوعر، بيدَ أنّ الخيّالين هاجموهم وقتلوا وأسروا بعضهم. وكان بين الأسرى شيخان نكديّان، تقاعس الأمير يوسف عن التوسّط لاخلاء سبيلهما، فغضب النكديّة عليه، وحالفوا الجنبلاطيّة على خلعه، إلاّ أنّ الشيخ كُليب النكدي عارضهم، وانتصر عليهم في معارك جرت بينهم بسبب هذا الخلاف، الذي اغتنمه الجزّار، فسارع إلى إرسال من يدعى أسعد طوقان، طالباً من النكديّين مائة ألف غرش غرامة الأسيرين الكنديّين اللذين كانا قد فرّا من سجنه، فاضطرّ النكديّون إذ ذاك للجوء إلى جبل عامل، عندئذ، دخل الأمير يوسف دير القمر، وأعطى منازل النكديّين وبعض أملاكهم إلى شقيقيه بعد أن صادر أموالهم[1]».

في خضمّ هذه الفوضى، كان الدروز يدفعون ثمن التنازع على السلطة غالياً، وراحت مصالحهم تتعرّض للانهيار ضحيّة الصراعات الحزبيّة والسياسيّة. إذ لمّا ازدادت ردود الفعل الشاجبة، من قبلهم، لما أسموه «مظالم الأمير يوسف» اضطرّ هذا الأخير للتنازل عن الإمارة، لبعض الوقت، لشقيقيه. فتعدّدت المناوشات بين الأسر الدرزيّة التي كانت تختلف بتأييد المتزاحمين على الحكم، وتبذل أموالها لاكتساب عطف الولاة الأتراك على الأمراء الشهابيّين. ففي العام ١٧٨٣ جرى خلاف بين النكديّة والجنبلاطيّة لأنّ الجنبلاطيّة آزروا شقيقي يوسف على خلعه، واضطروه لمغادرة دير القمر، والالتجاء إلى عكة، فساعده النكدية والتلاحقة

١ - سعيد الصغير، ص ٥٥ - ٥٦

والملكية والحزب اليزبكي على استرجاع الإمارة. فالتجأ شقيقاه إلى الأمراء اللمعيّين وفرّ الجنبلاطيّون إلى حاصبيّا.

ويمكن اختصار هذه الحقبة من تاريخ الجبل، بأن «السنوات العشر الواقعة بين ١٧٧٨ و ١٧٨٨، التي ثار فيها من الشهابيّين واحد بعد الآخر ضدّ الأمير يوسف، مُطالبين بالإمارة، يؤيّدهم الجزّار والجنبلاطيّون من الدروز» كانت تمهيداً لحرب أهليّة، إذ «ما أن جاءت ١٧٨٨ حتّى قامت في البلاد حرب أهليّة تسنّى فيها للجزار أن يهاجم يوسف، فانهزم الأمير في القتال، وخسر كرسي الإمارة. وعين الجزّار خلفاً له، نسيبه بشير شهاب، النصراني المولد. فتولّى هذا الإمارة وعُرف ببشير الثاني .وكان بتأييد من الجزّار والجنبلاطيّين الدروز أن أصبح بشير الثاني أميراً على لبنان[1]». وكان الأمير يوسف، قبل هذه النهاية «قد ولّى الشيخ بشير النكدي مقاطعة مرجعيون اعترافاً بفضل النكديّين عليه. وصادر بعض أرزاق الجنبلاطية، وبعض الشهابيّين، واضطهد بني العيد، وأبي شقرا، وحمدان، وأبي هرموش، والعقبلي، وسمل عيني الشيخ محمّد القاضي وقطع لسانه، وقتل الشيخين يوسف أبا شقرا وعليّ دبّوس، وفرض الضرائب غير المشروعة...» في هذه الأثناء، كانت، قد عمّت الانقسامات الحزبيّة، بين جنبلاطي، ويزبكي، وحلّت الجنبلاطيّة محل القيسيّة، وصار اسم يزبكي علَماً لأسر عماد وتلحوق وعبد الملك ومن والاهم[2].

وهكذا، فعندما بدأ حكم الأمير بشير الثاني الملقّب بالكبير، كان المجتمع الدرزي في لبنان، في حال من الانقسام بلغ حد الاقتتال. ومع بداية عهد بشير، بدا وكأنّ الدروز مقبلون على مزيد من التضعضع.

---

١ - كمال الصليبي، ص ٤٦
٢ - راجع: الشدياق، ج ٢ ص ١٣٢

الفصل السابع

بين المصريّين والعثمانيّين

- نشوء الكيان الدرزي في جبل حوران
- الدروز في عهد الأمير بشير الثاني
- نهاية الشيخ بشير جنبلاط
- الدروز وإبراهيم باشا

نشوء الكيان الدرزي في جبل حـــــــــــوران

في الزاوية الجنوبيّة الشرقيّة للجمهوريّة العربيّة السوريّة، يقع جبل، يتراوح ارتفاعه عن سطح البحر، بين ٦٠٠ و ١٥٠٠ متر، يحدّه من الشرق سهل الرحبة ومنطقة الصفا الوعرة المتّصلة ببادية الشام، ومن الجنوب بادية الأردن، ومن الغرب سهل حوران ومنطقة اللجاه البركانيّة، ومن الشمال الهيجانة التّابعة لمحافظة الشّام، وتبلغ مساحة أراضيه ستّة آلاف كيلومتر مربع، فطوله من الجنوب إلى الشمال ٨٠ كيلو متراً، وعرضه شرقاً بغرب، ٧٥ كيلومتراً. هذا الجبل، هو جبل حوران.

عندما اشتدّت الصراعات القيسيّة ـ اليمنيّة بين الدروز في جبال لبنان، وتطاحنت فيها الأُسر الدرزيّة في القرن السابع عشر، هاجر بعض الأُسر المغلوبة إلى هذا الجبل، يوم كان موطناً لقبائل البدو في بعض جهاته، وللسنيّين وبعض المسيحيّين في البعض الآخر. وكان أوّل هؤلاء المهاجرين: الأمير علم الدين المعني، الذي انتقل إلى هذا الجبل في العام ١٦٨٥ ومعه ما بين ١٥٠ و ٢٠٠ مقاتل درزي يصحبون نساءهم وأطفالهم، فاستوطنوا القرى المجاورة لمنطقة اللجاه الوعرة، واتّخذ المعني قصر «مقرى الوحش» في قرية نجران، حصناً ومسكناً.

وعندما حاولت القبائل البدويّة التي اعتادت الغزو أسلوب معيشة، أن تغزو هذه الجماعة القليلة العدد، صدّ المقاتلون الدروز الغزوات، ثمّ هاجموهم في مناطقهم، وبعد فترة من المناوشات لم تدم طويلاً، تمكّن الدروز من فرض أنفسهم على القبائل البدويّة، وعلى الحضّر من سنيّين ومسيحيّين مستوطنين في تلك الأنحاء.

وبعد أن استعاد المعنيّون السيطرة على لبنان لبعض الوقت، عاد الأمير علم الدين تاركاً مقاليد القيادة لوكيله: حمدان الحمدان[1].

---

١ ـ بنو الحمدان الدروز: أصلهم من قرية كفرا القريبة من شملان في قضاء عاليه لبنان، خرب قريتهم بنو علم الدين التنوخيّون، فنزحوا مع بني أبي فخر وصحبهم إلى حوران.

في هذه الأثناء، ومع استمرار الصراعات الحزبيّة الدرزيّة في لبنان، أخذ يتدفّق انتقال الأسر الدرزيّة إلى هذا الجبل، فازدادت من جرّاء ذلك المعارك بين القادمين الجدد والقبائل، وأهمّها قبيلة خمير التي كانت تعتبر هذه البلاد منطقة حرّة لها، فأخذت تستنجد بالقبائل البدويّة للقضاء على الدروز، قبل استفحال أمرهم، فأوفد الحمداني رُسلاً إلى دروز لبنان وجبل الشيخ والجبل الأعلى بحلب وصفد وجبل الكرمل بفلسطين، يدعون الدروز إلى وطنهم الجديد الذي يفيض خيراً بأراضيه الخصبة، ويعد كلّ من يأتي لاستيطانه من الدروز بأن يُعطى منزلاً يسكنه وإعانات تُمكّنه من استغلال الأرض التي يستملكها دون مقابل، فازداد إذ ذاك تدفّق الأُسر الدرزيّة من تلك المناطق التي كانت تسودها الاضطرابات، خصوصاً بعد معركة عين داره (١٧١١) التي تشتّت فيها الحزب اليمني.

مع تدفّق هؤلاء المهاجرين، راحت الأُسر الدرزيّة تبني هذا الجبل، فترمّم قراه المهجورة وتصلح أراضيه وتربّي فيه المواشي، وكان يتخلّل ذلك حروب مستمرّة مع البدو الذين ما برحوا يشنّون الغزوات ضدّ المجتمع الجديد، ممّا كان يؤدّي إلى توسّع رقعة الدروز بالاستملاك وإحياء الأرض، كذلك وقعت صدامات بين الدروز والحضّر الذين كانوا يقطنون تلك الأرجاء، وقد حذوا حذو البدو في اعتبار الدروز الوافدين دخلاء على البلاد، وأخذوا يقاومون تسرّبهم مقاومة دامت نحو قرنين، وانتهت بانتزاع الدروز لهذا الجبل الخصب من الحوارنة مالكي سفحه الغربي، ومن البدو المستقلّين بمرتفعاته وجهاته الشرقيّة. وكان أن تراجع البدو نحو الصحراء، ورضي المسيحيّون من الحوارنة بالسيطرة الدرزيّة، ولا نعلم ماذا حلّ بالمسلمين الحضّر. وبذلك أصبح الدروز أسياد الجبل وولاة أمر مصير الأقوام النازلة بجوارهم فيه. وقد استمرّ توافد الجماعات الدرزيّة، كما استمرّت المناوشات مع البدو والحضّر.

وبعد أن عَظُم أمر هذه الأعمال الحربيّة، أرسل صالح باشا، والي دمشق، جنداً قبضوا على زعيم الدروز في الجبل: الشيخ يوسف الحمدان، ومن ثمّ أمر بقتله. كان ذلك في العام ١٨٢٨ م. فنزح أهله إلى الشّوف لبعض الوقت، وسكنوا نيحا، ثمّ عادوا إلى الجبل بعد عزل صالح باشا، واستمرّوا حاكمين الجبل حكماً أوتوقراطيّاً مستنداً إلى مؤازرة الأسر الاقطاعيّة التي كانت تتصرّف بقراها وبعامة الناس تصرّفات المالك، حتّى أصبح الجبل صورة مطابقة لهيكليّة المجتمع الاقطاعي في لبنان، الذي نزحت منه هذه الجماعات فَراراً من نظامه الاقطاعي وسيطرة القوي وتعسّفه، فكان أن وقع عامة الشعب بالذي فرّوا منه، وزاد في متاعبهم اعتبار الحمدانيّين أنفسهم أسياد الجبل، يأخذون الجزية من الشيوخ الفلاحين، حاجبين الملكيّة عن العامة، حتّى إنّ إقامة كلّ فرد في موطنه كانت رهناً برضى الزعيم الحمداني الذي كان يهب المنازل والأراضي لمن يشاء، وينتزعها ممّن يشاء. فاضطرّ الكثيرون للنزوح إلى القرى الجنوبيّة والشرقيّة بهدف الابتعاد عن السلطة الاقطاعيّة.

وممّا كان يحول دون مقاومة الدروز لهذا النظام الجائر، خضوعهم للزعامة الروحيّة التي كانت تدعو الشعب للالتفاف حول الزعامة الزمنيّة، حفظاً لجمع الشمل والتضامن في الحروب والغزوات الكثيرة التي كانوا يجابهون بها كلّ طامع بحماهم، الذي أصبح ملجأً لكلّ جماعة درزيّة مضطهدة في مناطقها، إذ عندما تعرّض جبل الكرمل للتخريب وللظلم، فرّ دروزه إلى جبل حوران، وقد تألّف من هذا المجتمع جيش محارب فيه الجنود والقادة «يصبرون على الشدائد وتحمّل المشقّات، لصحّة أبدانهم وقوّة إيمانهم». وكان سلاحهم السّيف والرمح والفأس والخنجر والدبّوس. أمّا مواردهم فكانت من إنتاج الأراضي الزراعيّة، ومن المواشي التي كانوا يُعنون بتربيتها.

هكذا كان وضع جبل الدروز، الموطن الدرزي الجديد في جبل حوران، عندما

تسلّم الأمير الشهابي، بشير الثاني الكبير، سدّة الإمارة في لبنان، عام ١٧٨٨. منذ ذلك التاريخ، أصبح مصير الدروز مرتبطاً بمكاني وجودهم الكثيف: جبل لبنان، وحوران[١].

الدروز في عهد الأمير بشير الثاني

يعتبر المؤرّخ المحقّق الدرزي سعيد الصغير، أنّ حكم الأمير بشير الثاني، كان وبالا على الدروز الذين ولّوه، فافتتح أوّل سنة من ولايته بفرض ضرائب باهظة ليؤدّي للجزار خمسة آلاف كيس ثمن الولاية، فقامت ضدّه حركة في المتن، فتوجّه بانصاره إلى عين داره للاقتصاص من الثائرين، وأرسل عسكراً إلى كفرسلوان لحرق منازل بني حاطوم، فصدّ هؤلاء العسكر وسلبوه. ثمّ اجتمع المتنيّون في حمّانا، واتحدوا مع آل نكد، وآل عماد، على محاربة بشير، ممّا اضطرّ الجزّار إلى إعادة الأمير يوسف إلى الحكم لبضعة أشهر. إلاّ أنّه لمّا قام الأمير يوسف بزيارة الجزّار في عكة شاكراً له توليته، أمر الجزّار بشنقه، لأنّ بشيراً كان قد دفع له ألفي ليرة ذهبية للفتك بعمّه. كان ذلك عام ١٧٩٠.

وبرفض الدروز عامة لولاية بشير، استعان الأمير بعساكر دمشق وعكة، وحقّق بذلك نصراً على الدروز في معظم المعارك، ممّا جعل مناصب البلاد يوفدون الشيخ قاسم جنبلاط إليه، مُعلناً باسمهم موافقتهم على عودته إلى الحكم، متعهّدين بتسليمه نصف مليون قرش. ولكنّ الشهابي قد خشي من أن يكون في الأمر خدعة، وآثر استلام الولاية بالقوّة. وكانت نتيجة المعركة الأولى بعد هذه المحاولة السلميّة، أن قُتل للبشير أربعماية من عسكر الارناؤوط، وبخلال تراجعه

١ ـ للاطلاع على كامل المعلومات عن جبل الدروز (حوران) راجع: سعيد الصغير، بنو معروف (الدروز) في التاريخ، ص ١٢٣ وما يليها.

عن الجبل، أحرق حاصبيا، ثمّ أمر بهدم أبنية للشهابيّين في بيروت وبنى سور المدينة بحجارتها، وقد اضطرّ بعض الدروز إلى الهجرة إلى حوران، وكان بينهم حلفاء الشهابي؛ الأمراء الجنبلاطيّون الذين وجدوا أنفسهم في وضع خطر، بعد أن تعذّر على بشير العودة إلى الجبل.

في العام ١٧٩٢، قرّر الجزّار تبعاً لمصالحه، أن يُعيد الأمير بشيراً إلى مركز الإمارة بالقوّة، فجهّز جيشاً من اثني عشر ألف جندي، وزحف باتجاه جبل لبنان، فالتقاه الدروز المجتمعون في بعقلين وعين بال، وحاربوه في عدّة مواقع، وكان على رأسهم النكديّة، والعماديّة وقد تمكّن هؤلاء من دحر الجزّار، الذي تراجع إلى صيدا. ومن هناك، اضطرّ إلى إعلان موافقته على تولية الأمير حيدر قعدان شهاب، مقابل دفع أربعة آلاف كيس خلال ست سنوات.

بيد أنّ هذا الاتفاق لم يكن حاسماً، فإنّ سوء إدارة الأميرين الشهابيّين، جعلت اللبنانيّين عامة يرفضون ولايتهما، فقدم بشير في أيلول (سبتمبر) ١٧٩٣ عائداً إلى لبنان، فاستقبله العماديّون واللمعيّون. ومجدّداً، نزح من البلاد خصومه من الشهابيّين والنكديّين والتلاحقة وآل القاضي. وبعد فتن ومعارك كثيرة، استقرّت الولاية لبشير، بمساعدة الشيخ بشير جنبلاط وأنصاره.

بعد أن جمع الأمير بشير أموالاً طائلة، تمنّع عن دفع المترتب عليه لعسكر الجزّار، فأرسل هذا الأخير واعتقل الأمير والشيخ بشير جنبلاط وفارس ناصيف، وزجّهم في سجون عكة. وولّى مكان بشير، ولدي الأمير يوسف؛ حيدراً وقعدان. ويُروى أنّ ولدي الأمير يوسف قد ظلما وانتقما وبالغا في الجور، خصوصاً على آل جنبلاط وآل عماد أنصار بشير، ممّا عمّم الاستياء، وأدّى إلى زيادة الهجرة الدرزيّة إلى حوران.

هنا يذكر الصليبي أنّ الجزّار كان قد استدعى أبناء الأمير يوسف ليوليهما إمارة لبنان بالمشاركة في ١٧٩٣، ثمّ في ١٧٩٤، ثمّ في ١٧٩٨. وكانت الحرب

تشتعل في كلّ مناسبة بين أنصار بشير وأنصار أبناء الأمير يوسف، فيتدخّل فيها الجزّار لاثارة الدروز ضدّ النصارى، وبعض الاحزاب السياسيّة ضدّ بعضها الآخر[1]...

وهكذا، لم يمض وقت طويل، حتّى أفرج الجزّار عن الأمير بشير شهاب والشيخ بشير جنبلاط، فتوجّها إلى البلاد، وفرّ هذه المرّة ولدا الأمير يوسف، فصادر الأمير بشير أملاك النكديّة، وعبد الله القاضي، لموالاتهم حيدراً وقعدان. وعيّن نجم العقيلي مندوباً له عند الجزّار.

«وبعد أن استتبّ له الأمر، ورضي بحكمه معارضوه من آل شهاب وآل عماد والقاضي وتلحوق وغيرهم، سعى لإضعاف الدروز حتّى يستقلّ بإدارة البلاد، فاستغلّ خلافاتهم ليفتك بهم، وقد بدأ بآل نكد لشدّة كرهه لهذه الأسرة التي بذّت غيرها في خصامه، وليتخلّص من قوّة سلطتها ونفوذ كلمتها، إذ كانت تحكم دير القمر وقرى كثيرة، حتّى كان الديريون يجلّون أحد المشايخ النكديّة أكثر ممّا يجلّون الحاكم نفسه، حتّى إنّه اضطرّ لبناء قصره على أكمة بيت الدين المشرفة على دير القمر، وكان ينازع النكديّين على كثير من أملاكهم وقراهم، يغتصبها إذا قوي ويستثمرها النكديّون إذا ضعف، ويستقلّون بواردات الدير وضرائب السهلة ورسوم أرباب الصناعة دون تأدية شيء لأمير البلاد، الذي كان يشترك والشيخ بشير جنبلاط بنصيب من واردات الإمارة اللبنانيّة وبلاد بشاره وحاصبيّا وبعلبك[2]. ففي يوم ٢٣ شباط (فبراير) سنة ١٧٩٥ أقبل أمراء البلاد ومشايخها وزعماؤها إلى بيت الدين لاجتماع عام، فدخل القصر المشايخ: بشير جنبلاط، والعمادية، والنكدية، وقد نزعوا سلاحهم قبل دخولهم كما تقضي بذلك العادة، فبعد أن رحّب بهم الأمير وقُدّمت لهم القهوة والمرطّبات، خرج (الأمير) وتبعه الشيخ الجنبلاطي والمشايخ العماديّة، ومُنع المشايخ النكديّة من الخروج، وقُتلوا

١ ـ كمال الصليبي، ص ٥٠

٢ ـ راجع: حسين ع. أبو شقرا، الحركات في لبنان، نشر عارف أبو شقرا، (بيروت ١٩٥٢) ص ٦

جميعاً، وعددهم عشرة، وهم أولاد الشيخ كليب النكدي. واستولى الأمير على بعض أملاكهم، وأعطى الباقي لآل جنبلاط وعماد والقاضي والعقيلي، حتّى يأمن معارضتهم هذا العمل، أمّا الأطفال النكدية الصغار فقد فرّ بهم الشيخ سلمان النكدي إلى دمشق، ثمّ استقدمهم الجزّار إلى صيدا وعيّن لهم نفقة[1].

أمّا الشدياق، فيصف الحادثة بشكل مختلف، إذ يروي أنّه «في العام ١٧٩٧ اتّفق المشايخ الجانبلاطية (الجنبلاطيّة) والعماديّة والأمير بشير عمر (شهاب) الوالي على قتل المشايخ النكديّة، فاستدعى الأمير بشير المشايخ أولاد الشيخ كليب إليه إلى دير القمر، ولمّا دخلوا مجلسه، خرج من القاعة وأغلق الباب، فأسرع الشيخ بشير جانبلاط والمشايخ العمادية ودخلوا القاعة وجعلوا يُخرجونهم واحداً فواحداً، ويقتلونهم ضرباً بالسيف. وكانوا خمسة، وهم: بشير، وواكد، وسيّد أحمد، وقاسم، ومراد. ثمّ أرسل الأمير بشير أعواناً إلى عبيه يقبضون على أولاد الشيخ بشير (النكدي) ففرّوا إلى وادي الناعمة، واختبأوا هناك، فأرسل الأمير أعواناً أحضروهم إليه، فوضعهم في السجن. وكانوا أربعة وهم: عليّ وجهجاه، وسعد الدين، وكليب. وبعد قليل دخل إليهم المشايخ العماديّة وقتلوهم. وأمّا الصغار منهم فهربوا مع الشيخ سلمان إلى دمشق. فضبط الأمير أملاك الجميع، فأبقى جزءاً وأعطى الباقي للمشايخ القاتلين. ثمّ إنّ الجزّار دعا الشيخ سلمان إليه، فتوجّه بالمشايخ الصغار إلى عكة، وكانوا ستة عشر ذكراً، فعيّن الجزّار لهم نفقة وأكرمهم[2]».

وبينما كان التأزّم في الأوساط الدرزيّة على هذه الحال، كان نابوليون بوناپارت قد احتلّ مصر، ثمّ زحف على فلسطين. ولمّا حاصر الفرنسيّون عكة في ١٧٩٩، دعا الجزّار الأمير بشير إلى معونته، لكنّ الأمير اعتذر، وامتنع عن مساعدة بوناپارت.

١ ـ سعيد الصغير، ص ٦٠

٢ ـ الشدياق، ج ١ ص ١٩٠

أمّا على الصعيد الدرزي، فقد كان الدروز شاعرين بأنّ الجزّار يرغب في القضاء على عشائرهم التي كانت باتحادها تتغلّب على جيوشه، فعندما احتلّ الفرنسيّون مصر، ووصلت جيوشهم إلى عكة، وخشي فريق منهم، خاصة رجال الدين، من إجبارهم على اعتناق المسيحيّة، وقرّروا النزوح إلى جبل حوران، لم يوافقهم المفكّرون الدروز العلمانيّون، وقد اقترح الشيخ بشير جنبلاط وآل عماد إجلاء الدروز من قرى الغرب (الشويفات - عاليه - وتوابعهما) والساحل، فعارضهم الشيخ عبد الله القاضي البيصوري لأنّ نابوليون كان يتودّد إلى الدروز ليساعدوه على مقاتلة الجزّار، عدوّهم اللّدود. وقد قال نابوليون لكاتبه الخاص: «ألا يخيّل إليك يا بوريان أنّ الدروز ينتظرون بفارغ الصبر ضعف الجزّار ليوقعوا به ويذيقوه ما أذاقهم وأذاق آباءهم قبلاً من الويل والعذاب؟». وباستناده إلى هذا الأمل، أرسل إلى الأمير بشير بتاريخ ٢٠ آذار (مارس) سنة ١٧٩٨ كتاباً، عدّد به انتصاراته، وختمه بقوله: «إني أُسرع في إيصال أخبار الانتصارات إليك لثقتي بأنّها تفرحك لكونها تكسر شوكة ذلك الطاغي الجبّار، الذي أذاق البشريّة عموماً، والدروز الأشداء خاصة، عذاباً أليماً، ومرادي جعل الدروز شعباً مستقلاً ومنحه ميناء بيروت، لتكون مركزاً تجارياً هاماً، ويمكنك أن تذيع في جميع القرى الدرزيّة أنّ الذين يجلبون لنا موادّاً غذائيّة وبالاخص النبيذ، يجزون أحسن جزاء[١]».

غير أنّ الدروز لم يتحمّسوا لهذه الوعود، فاجتمعوا في مقام الأمير التنوخي في عبيه، وتحالفوا على مقاومة الفرنسيّين، وعلى مقاومة الأمير بشير في الوقت نفسه، ثمّ ربط العماديّون طريق عكة في البقاع، واستولوا على قافلة تنقل خمراً من بكفيّا إلى الفرنسيّين المرابطين حول عكة، فغضب الأمراء اللمعيون وأرسلوا رجالاً نهبوا قرية العماديّين: كامد اللوز، في البقاع. وبعد تراجع نابوليون عن عكة سنة ١٧٩٩، أعلن اليزبكيّة والنكديّة وأهالي حاصبيا، أي معظم الدروز، عن خلع الأمير بشير، الذي أوفد إلى جهات حلب الشيخ حسن وَرْدْ بهدايا يستعطف

١ - سعيد الصغير، ص ٦١

بها رئيس الوزراء التركي، الذي قدم بالجيوش لطرد الفرنسيّين من البلاد. ثمّ أرسل الأمير إلى دمشق ثمانين مدّ قمح وشعير، ومائة ألف قرش... «فأُنعم عليه بحكم جبل بني معن ووادي التيم وبلاد بعلبك وبلاد المتاولة (الشيعة) وبلاد جبيل، وأن يكون مستقلاً بحكمها، كما كانت بزمن بني معن»...

بدأ الأمير بشير إذ ذاك بجمع الأموال من البلاد، فمنعه آل عماد من القدوم إلى العرقوب. وإذ تغلّب عليهم برجال الشوف وجند من دمشق، انتقل هؤلاءْ إلى وادي التيم، وقد أعانهم الجزّار بمدّهم بقوّة قاتلوا بها في غربي البقاع، الشيخ بشير جنبلاط، حليف الأمير بشير.

في هذه الأثناء، بلغ استياء أكثر الدروز من الأمير بشير أشدّه، ممّا اضطره هو والمشايخ الجنبلاطيّين إلى مغادرة البلاد، فاستقلّ بالحكم من جديد ولدا الأمير يوسف، وأخذ العماديّون من أهالي المتن أضعاف ما خسروه نهباً، من قرية كامد اللوز.

لم يعدُل الأميران ولدا يوسف: حسين وسعد الدين في أحكامهما. إنّما هما ظلما الناس، ليشبعا جشع الجزّار. فقامت ضدّهما الفتن. وأرسل أعيان البلاد وفداً أحضر الأمير بشيراً من قلعة الحصن سنة ١٨٠٠، فتوسّط شيخ العقل: حسين ماضي مع آل عماد للمصالحة مع الأمير، ففرضوا شروطاً رفضها الشهابي، ولكنّه عاد وقبل بها لخوفه من أن يصدّه جرجس باز مدبّر الأميرين ولدي يوسف، وعسكر الجزّار، عن دخول دير القمر.

ثمّ جرى الصلح بين آل نكد وجنبلاط وعماد وغيرها من الأسر الدرزيّة المتخاصمة. إلاّ أنّ الجزّار سارع إلى إرسال جيش إلى دير القمر لاحتلالها، بقصد تَولِيةِ ولدي الأمير يوسف، فقابلهم خمسمائة درزي بقيادة بشير جنبلاط، وغنموا خيلاً وسلاحاً، وعاد جنود الجزّار مهزومين. كذلك هاجم ثلاثة آلاف جندي الشويفات، فصدّهم الارسلانيّون بألف مقاتل. وبعد عدّة معارك، عجزت فيها عساكر الجزّار عن اخضاع الدروز لحكم أبناء الأمير يوسف، توسّط مشايخ

العماديّة والتلاحقة على إنهاء الخلاف بتولية الأمير حسين، ابن الأمير يوسف، بلاد جبيل. واستمرّ الجزّار في التفرقة، واستمرّ الدروز في الانقسام. فقد اتّفق الجزّار مع آل عماد على تولية الأمير عبّاس شهاب للبلاد، بينما رغب الجنبلاطيّة بتنصيب الأمير سلمان شهاب، لقاء ربع مليون غرش، إلاّ أنّ الجزّار رفض العرض. عندئذ أعلن الجنبلاطيّة تأييدهم للأمير بشير، الذي عاد الى البلاد للمرة الرابعة، واسترضى الجزّار بالمال حتّى وطّد ولايته، وسارع إلى إغراء آل أبي علوان لانتزاع حكم العرقوب من آل عماد، بعد أن أثار ضدّهم أهل المنطقة. كما أثار الفتن بين الأسر بموافقة الجزّار، الذي كان همّه الحصول على الأموال.

وإذا كان العباد قد تخلّصوا من دسائس الجزّار بعد موته في العام ١٨٠٤، فإنّ بشيراً الشهابي الثاني الكبير، بقي ينتقم من أعدائه حينما يقوى، ويداهنهم إذا ما ضعف، مستغلاً، تزاحم الدروز على اكتساب نفوذ الحاكم، وصراعهم الحزبي والعائلي.

وكان الحكم قد استقرّ للأمير بشير بعد موت الجزّار. وكان يشاركه بالسلطة الشيخ بشير جنبلاط، لأنّه أعانه بالمال والرجال على تثبيت ولايته، وتحمّل معه المشقّات، لذلك كان رأي الشيخ الجنبلاطي نافذاً عنده، وعند الأسر الدرزيّة عموماً، فكان يوفّق بينها وبين سواها من الطوائف الأخرى، «حتّى إنّ الجنبلاطيّة واليزبكيّة الذين قلّما اتفقوا أو كانوا يداً واحدة في الشؤون الأهليّة آونة السلم، قد اتفقوا على يد هذا الشيخ، الذي تمكّن من تمتين العلاقات مع الشيخ عبد السلام عماد زعيم اليزبكيّة، فتضاعفت بالاتحاد صولة الدروز وسطوتهم في لبنان وسورية، وبقي حاكم لبنان (الأمير بشير) يعرض البريد الرسمي على الشيخ بشير جنبلاط مدّة سبعة وعشرين عاماً، ويوقّع له الأوراق على بياض... وقد أرسل أحد شيوخ الأسرة الخازنية إلى الشيخ بشير يطلب إليه أن يشمل غبطة البطريرك الماروني بمعونته» كما يقول مؤرّخ درزي معاصر لتلك الأحداث[1].

١ - حسين أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ٣ - ٤

إلاّ أنّ هذا لا يعني أنّ الدروز قد استراحوا من الحروب في تلك الحقبة من التاريخ، إنّما هم كانوا غالباً محاربين. ويذكر المؤرّخ المحقّق الدرزي سعيد الصغير أنّه لمّا «استنجد والي عكّة: سليمان باشا بالأمير بشير سنة ١٨١٠، سار الدروز لاستخلاص دمشق من واليها: يوسف باشا، الذي كان قد تغلّب على الوهابيّين عندما دخلوا حدود الشام، فنشب بين الدروز وجيش يوسف قتال بجوار قطنا، فشل فيه يوسف وفرّ إلى مصر، فدخل الدروز دمشق بقيادة بشير، منشدين: نحن افتتحناك يا دمشق بروؤس حرابنا» ... فاستولى سليمان باشا على دمشق، ونعم «دروز» لبنان وجبل حوران بالراحة والسكينة. وفي سنة ١٨١١ جرت عدّة معارك بين دروز الجبل الأعلى غربي حلب وبين جيرانهم، وهاجمهم طوبال التركي حاكم منطقة ضفاف العاصي، بين حلب واللاذقيّة، وفتك بالكثيرين منهم، فأوفد دروز لبنان وفداً برئاسة يوسف شقير وحسن وَرْدْ، وأرسل الأمير بشير كتابي توصية إلى واليَي «أبريحيا» و«جسر الشاغور» لتسهيل مهمّة الوفود في إحضار الدروز، فحضر ١٥٠٠ نفس من دروز حلب، وتفرّقوا في قرى الدروز، وأعانهم الأمير بمائة ألف غرش، فعرفوا بالحلبيّة، ومنهم من توجّه إلى حوران[1].

بيدَ أنّ هذا الوفاق بين الأمير بشير والشيخ بشير الذي انعكس وفاقاً بين الإمارة والدروز، لم يدم. إذ ما أن استتبّ الأمر لبشير الشهابي حتّى راح يسعى للقضاء على الشيخ الجنبلاطي ليتخلّص من نفوذه، فتآمر الشهابي مع الشيخ شرف الدين القاضي ليوحّد اليزبكيّة والنكديّة ضدّ الجنبلاطي، فوفّق بين عشائر نكد، وتلحوق، وعبد الملك، وكاتب الشيخ عليّ عماد الذي كان لاجئاً لمصر، وقدم إلى دمشق. فأعلمهم برغبة الأمير بالقضاء على الشيخ بشير، فوافقوا. كان ذلك في

١ ـ سعيد الصغير، ص ٦٦. ويقول: لا تزال منهم (من الدروز) بقيّة موجودة في محافظة حلب، وعددهم حوالى أربعة آلاف نسمة (حوالى سنة ١٩٦٥) يستوطنون ١٥ قرية، يتبع منها قضاء أدلب أربع قرى: معرة الاخوان، كفتين، بيرة كفتين، كفربني. ... أمّا القرى الأخرى فهي في الجبل الأعلى تابعة لقضاء حارم، وهي أقرب إلى المزارع منها إلى القرى، وأسماؤها: قلب لوزة وبنابل، كفرحارس، تلتيتا، ككو، عبريتي، حلتي، جدعين، بشندلايا، وغيرها.

عام ١٨١٨ . وتقول الرواية إن الشيخ الجنبلاطي علم بالمؤامرة قبل تنفيذها[١] ، وعاتب الأمير عليها ، فنفى الشهابي وجودها ، وقتل الشيخ القاضي الساعي بالمؤامرة « ليزيل الشك من نفس الجنبلاطي ... وإنما هو شاء إزالة الشاهد المطّلع على سريرته » ونزح المشتركون بالمؤامرة وآل عطالله إلى جبل حوران ، فمكثوا في قرية أم الزيتون ، ثمّ عادوا إلى بعلبك ، فالتقوا بالشيخ عليّ عماد العائد من مصر ، وساروا إلى قرية الدير عليّ ، وكان عددهم ٨٠ رجلاً ، وتوجّهوا إلى المتن تلبية لدعوة أهاليه . فعند وصولهم إلى البقاع تقاتلوا مع جيشٍ يقوده الأمير أمين ، أوفده والده الأمير بشير وأحد المشايخ الجنبلاطيّة لمحاربتهم ، فانتصروا عليه ، ثمّ عادوا إلى عرب السرديّة ، فضايق الأمير النكديّة واضطرهم للهجرة إلى دمشق وضواحيها[٢] » .

أدّى زرع الدسائس والفتن إلى إضعاف الأمير بشير مجدداً ، إذ اتّفقت الأسر الكبيرة على وجوب إنهاء ولايته ، ويبدو أنّ والي صيدا قد وافقهم على ذلك ، بالرغم من أنّ الأمير كان قد تعهّد بمليون قرش دفع نصفها مقدّماً . واتّحدت الأسر الدرزيّة بغالبيتها ضدّه ، ومنها أسر : نكد ، وعماد ، وتلحوق ، وعبد الملك ، بالاضافة إلى آل أبي اللمع ، وجميع أنصار هذه الأسر ، ممّا اضطرّ الأمير ، رغم تأييد مقاطعة المتن له ، لهجرة البلاد إلى جبل حوران في ١٨٢٠ ، يرافقه الشيخ بشير جنبلاط ورجاله وأمراء الارسلانيّين وبعض اللمعيّين تصحبهم خمسون امرأة أرسلانيّة وجنبلاطيّة ، فوصلوا إلى قرية حبران الدرزيّة ، ومنها انتقلوا إلى ناحية الشرق ، ومكثوا بين مرج الدولة وبرك الحلاّب ، حيث حضر تجّار من دمشق وباعوهم ما يلزمهم من حوائج . ومن هناك ، بعث الأمير الشيخ قاسم الزعبي حاملاً رسالة إلى الشيخ مسعود الماضي ليتوسّط لدى والي عكة بالسّماح له بالعودة إلى البلاد ،

١ - الشدياق دوّن رواية أخرى حول هذا الموضوع ، فذكر أنّه « سنة ١٨١٨ لمّا أتّهم الشيخ بشير أنّه قتل الأمير حيدر وأخاه الأمير حمّود الشهابيّين ، كان بوسيلته جعل الأمير يقوّي اليزبكيّة سرّاً ... » الشدياق ، ج ١ ص ١٥٨

٢ - سعيد الصغير ، ص ٦٦ - ٦٧

فجاءه الجواب بالإيجاب، فسافر إلى عكة. أمّا الشيخ بشير جنبلاط والأمراء الارسلانيّون واللمعيّون فانتقلوا إلى قرية الكفر، فمكثوا شهري نيسان وأيّار (أبريل ومايو) من ١٨٢٠ ... ثمّ وصلهم طلب الأمير بشير بالعودة إلى البلاد، فغادروا الكفر، وعند وصولهم إلى نبع خراشي شرقي السويداء، بقوا عند مشايخ آل حمدان حتّى استقرّ الوضع في ديارهم[1]، فانتقلوا بعدها إلى جزّين يترقّبون سناح الفرصة ليعودوا إلى البلاد. وكان الأميران الشهابيّان، حسن عليّ، وسلمان سيّد أحمد، اللذان تسلّما الولاية واعتنقا الاسلام، قد ظلما الرعيّة بفداحة الضرائب ليرضيا والي عكة. فحصلت اتصالات بين اللاجئين إلى جزين والمشايخ اليزبكيّة والنكديّة وبعض الأمراء الشهابيّين واللمعيّين بواسطة وفد من شيوخ عقل الدروز، أدّت إلى التوفيق بين أهل البلاد، وبنتيجة نقل رغبة أهل البلاد بعودة الأمير بشير، أبلغهم بموافقته شرط تنازل الأميرين عن الحكم[2].

ثم قدم إلى جزين ممثلون عن أسر عماد ونكد وعبد الملك وتلحوق، وطلبوا عودة الأمير والشيخ وصحبهما إلى البلاد. وفي حزيران (يونيو) ١٨٢٠ اجتمع معظم أهالي البلاد في قرية السمقانيّة، وحرّروا عهوداً بأن «يكونوا رأياً واحداً لأجل مصلحة البلاد[3]». فلمّا علم عبد الله باشا باتفاق الدروز وبعض المسيحيّين على تولية الأمير بشير، أرسل كتاباً إلى الأمراء الارسلانيّين واللمعيّين والدروز الكبار الخمسة، ومشايخ الخوازنة، وباقي مشايخ النصارى، مضمونه أنّه خلع الأميرين من الولاية ونصّب الأمير بشيراً مكانهما.

رفض المعارضون هذا الاجراء، وأظهر مسيحيّو جبيل ولاءهم للأميرين المعزولين بامتناعهم عن دفع الضرائب لجباة الأمير بشير، فجرت إذ ذاك أحداث دامية اتخذت طابعاً طائفيّاً، ذلك أنّ الدروز، بقيادة الشيخ بشير جنبلاط،

١ - حيدر شهاب، الغرر الحسان، ص ٦٧٤

٢ - حيدر شهاب، الغرر الحسان، ص ٦٧٦

٣ - راجع، سعيد الصغير، ص ٦٨

وبمشاركة عليّ عماد، وحمّود نكد، وإبراهيم تلحوق، وشبلي عبد الملك، قد تجمّعوا في الشويفات، وتوجّهوا لإخضاع أهل كسروان والمتن وسائر المقاطعات الثائرة، وتمكّنوا فعلاً من فرض عودة الأمير بشير، الذي عاقب هذه المناطق بفرض ضرائب باهظة عليها بالإضافة للغرامات.

إلاّ أنّ هذا التوافق الدرزي لم يدم طويلاً، إذ انتقل الدروز من محاربة الرافضين لحكم بشير، إلى قتال الجيش التركي في البقاع، بعد أن عاث بعض فرقه فساداً في قرى البقاع الدرزيّة، وقد انجدهم والي عكة بقوّة من جنده، فانتصروا في آذار (مارس) ١٨٢١ على جيش دمشق المرابط في راشيّا. ولم يكتفِ بعضهم بذلك، إذ راح يحضّر لمهاجمة دمشق، فعارضهم في ذلك العمادية وبعض التلاحقة والملكيّة، وانضمّوا إلى والي دمشق، وأعلموه بأنّ اليزبكيّة لا تميل إلى الأمير بشير. وهكذا عادت الحزبيّة تلعب دورها.

في ١٤ أيّار (مايو) ١٨٢١، تحصّن جيش دمشق وحلفاؤه من الدروز اليزبكيّين في المزّه، لصدّ الهجوم الذي قام به جنبلاطيّو لبنان بقيادة الأمير بشير، وتمكّن المهاجمون من إحداث ثغر في سور القرية التي دخلوها بعد معركة حامية، ممّا أدّى إلى فرار عسكر الوالي الدمشقي درويش باشا، بعد أن قُتل منهم ٢٥٠ رجلاً، وأُسر ٥٠٠، بينهم ١٢٦ من دروز لبنان، أحدهم الشيخ حسين تلحوق الذي كان جريحاً، وغنم الدروز حلفاء بشير، خياماً وذخائر وخيلاً وسلاحاً، وبقيت جثث القتلى طافية أيّاماً عديدة في نهر بردى، وقد أحصي منهم حوالى ١٢٠٠ رجل، كان بعضهم جرحى على قيد الحياة[١]. وكان قد توجّه في ١٩ أيّار (مابو) ألفا مقاتل درزي بقيادة خليل شهاب وعليّ جنبلاط وحمّود نكد إلى حوران، حيث هاجموا عسكراً قادماً من نابلس إلى دمشق، فتغلّبوا عليه وغنموا أسلابه[٢].

١ - محمّد كرد عليّ، خطط الشام، ج ٣ ص ٣٦
٢ - سعيد الصغير، ص ٦٩

نهاية الشيخ بشير جنبلاط وتضعضع الدروز

يبدو جليّاً من مسار الأحداث أنّ الشيخ بشير جنبلاط، كان يشكل قيادة درزيّة ذات أهميّة كبرى، إبّان حكم الأمير بشير شهاب الثاني. ولقد تمكّن هذا الرجل الكبير من جعل قوّة الدروز، ميزاناً لسياسة لبنان، سواء كان حاكمه مسيحيّاً أم مسلماً، وإذا كانت قوّة جنبلاط الدرزيّة قد ساعدت الأمير بشيراً كثيراً من خلال موالاة الشيخ بشير جنبلاط له، إلاّ أنّ الشهابي كان دوماً حذراً من طموحات الشيخ الجنبلاطي، الذي كانت إمكاناته الماديّة ومؤهلاته العامة تؤهله لمنصب الولاية، غيرَ أنّ تقاليد الوراثة ومزاحمة الأسر العريقة له، كانت تحول دون رغبته. وكان الشيخ الجنبلاطي قد سعى في ١٨١٥ لضمّ إقليم البلاّن إلى جبل لبنان. وكان ينوي أن يأتي بدروز الجبل الأعلى بجهات حلب، ويوطّنهم في سهل البقاع، وأن يأتي بدروز فلسطين ويوطّنهم في إقليم جزّين، حتّى يتمكّن من إنشاء كيان درزي متّصل، تمتدّ رقعته من البحر إلى جبل حوران[1].

وقد صدق حدس الأمير، إذ سرعان ما قامت القلاقل في صيف ١٨٢١، ويبدو أنّ الشيخ الجنبلاطي كان وراءها، وقد حرّض الأكثريّة على رفض استمرار الشهابي في ولايته، ممّا أدّى إلى مغادرة الأمير إلى عكة في ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٨٢١. وقد حصلت على الفور نزاعات للفوز بالولاية، فالشيخ بشير جنبلاط دفع لوالي دمشق (التركي) ألفي كيس، واليزبكيّة والنكديّة أيّدوا ولاية الأمير عباس الشهابي، وعارضها بعض مشايخ العماديّة والتلاحقة وعبد الملك، فتوسّط شيوخ العقل بالأمر، وعُيّن الأمير عبّاس (المسيحي) في ٣ آب (أغسطس) ١٨٢٢، والياً على الجبل وكسروان وبلاد جبيل، والشيخ عليّ عماد (الدرزي) والياً على مرجعيون. فتوجّه بشير الشهابي في ٦ آب (أغسطس) إلى مصر، مستنجداً

١ - راجع: حسين أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ١٥

بواليها: محمّد عليّ، الطامح بفتح الشام وانتزاعها من الأتراك، فاحتفى بالشهابي وراح يسعى لاعادته إلى لبنان ليكتسب هذا المعقل الحربي، ونجحت مساعيه التي طالت الباب العالي ووالي عكة. وعاد الأمير بشير في منتصف ١٨٢٣، وراح يوالي اليـزبكيّة، هذه المرّة، ضدّ الجنبلاطيّة، وفرض غرامات باهظة على الشيخ بشير جنبلاط، الذي دفع منها مليوناً وربع مليون قرش. ومع توطّد سلطة الشهابي، اضطرّ الجنبلاطي إلى الجلاء عن راشيّا، ولكنّ وساطة الشيخ محمّد وَرْدْ الهادفة إلى عودة جنبلاط مقابل جعالة ماليّة، قد أدّت إلى عودة الجنبلاطي في العام ١٨١٤، بيدَ أنّ الشهابي استمرّ في مضايقته، ممّا دفعه للنزوح إلى حوران بعد وقت قصير، يرافقه أولاد الأمير عبّاس أرسلان ووالدتهم.

ما أن نزح الجنبلاطي حتى بدأ التكتّل في لبنان بين العماديّة والجنبلاطيّة وبعض الأمراء والمشايخ، إضافة إلى عبّاس شهاب، الخصم السياسي لبشير شهاب. فتوجّه إذ ذاك الشيخ بشير جنبلاط إلى المختاره ومعه مشايخ آل الخازن والدحداح الموارنة، وقدم الارسلانيّون برجالهم من الشويفات، وحضر اللمعيّون وبعض النكديّة وأنصار الشيخ جنبلاط إلى عرين آل جنبلاط: المختاره. حينها استنجد الشهابي بوالي مصر، الذي أمر بتجهيز عشرة آلاف جندي للمساندة، ووجّه التقارير إلى الولاة يحثّهم على معاضدة الشهابي.

وفي كانون الأوّل (ديسمبر) ١٨٢٤، قام الدروز المجتمعون في المختارة بمهاجمة السمقانيّة من أعمال الشوف واحتلالها بعد قتال ضدّ ابن الأمير بشير وجنود عبد الله باشا، ووصلت الجموع الدرزيّة إلى الأكمة المطلّة على قصر بيت الدين، وضربوه بالرصاص، فسارع النكديّون والتلاحقة وبعض آل العماد وغيرهم إلى مساندة رجال الأمير، وقاموا بهجوم مضاد ردّ المهاجمين إلى سهل بقعاتا، ثمّ إلى الخلوة، فإلى المختاره، ثمّ وصلت للأمير نجدة من والي عكة قوامها ثلاثة آلاف جندي.

أمام هذا الواقع، راح الطرفان يستنفران كامل قوّتيهما، فانقسم الدروز إلى

قسمين، وكذلك سائر أهل البلاد، وأيّد أكثر ولاة المناطق الأمير الشهابي. وفي ٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٨٢٥، هاجم الشيخان عليّ جنبلاط وأمين عماد قرية بعقلين بألف مقاتل، فتغلّبوا على آل حماده أنصار الأمير بشير، ولكن عند وصول نجدة من دير القمر وبيت الدين، خُذل رجال الشيخ بشير وأنصارهم في بعقلين. ثمّ اشتبك الفريقان يوماً كاملاً دون أن يتمّ النصر لأحدهما، فأرسل الأمير بشير الشيخ خطّار تلحوق إلى الشيخ بشير جنبلاط عارضا الصلح، إلاّ أنّ المحتشدين في المختارة، اختلفوا حول المصالحة، ممّا أدّى إلى انسحاب آل عبد الملك وآخرين. وهنا أطلق رجال الأمير المدافع وتمكّنوا من التقدّم إلى قرية الجديدة، واشتبك الطرفان فوق تلك البلدة، وسقط في نهاية النهار خمسون قتيلاً من الطرفين. مرّة ثانية، حاول الأمير الصلح، فأرسل ثلاثة من شيوخ الدين لعرض وقف إطلاق النار، بعد أن شاعت الأخبار عن أنّ هذه الحركة الدرزيّة تهدف إلى انتزاع الدروز الحكم من يد المسيحيّين، ممّا جعل بعض الارسلانيّين ينسحبون مع بعض اللمعيّين برجالهم من معركة الشيخ بشير جنبلاط، وجعل شيخ العقل وبعض العقّال يسعون إلى التوسّط لحقن الدماء. فلمّا رأى الجنبلاطيّون ومن تبقّى من الارسلانيّين والشهابيّين تفكك جماعتهم، غادروا المختارة ليلاً إلى جزّين، فإلى مجدل شمس بطريق خان حاصبيا، ومنها توجّه الشهابيّون إلى حمص، والأرسلانيّون والمشايخ إلى حوران. واحتلّ رجال الأمير المختارة وبعدران، وصادروا أرزاق الجنبلاطيّة، وأمر الأمير بهدم جامع الشيخ بشير وقصره، الذي أُنفق عليه أكثر من مليوني ريال مجيدي فضة[1].

ويُروى أنّ النازحين إلى حوران، وعددهم ثلاثمائة رجل، قد وصلوا إلى نوى، فأتاهم رسول من والي دمشق، أعطاهم الأمان، فركنوا إليه، لما للشيخ بشير جنبلاط من فضل على الوالي، ولكن هذا الأخير غدر بهم بناء على مكاتبة من والي

١ ـ راجع: حيدر شهاب، الغرر الحسان، ص ٧٦٢ ـ ٧٦٤؛ وبطرس ف. صفير: الأمير بشير الشهابي (بيروت ١٩٥٠) ص ٦٩

عكة، فقتل الشيخ عليّ عماد، وأرسل الآخرين إلى عكة، فسجنهم واليها، على أنّه بعد وقت قصير، أخرجهم من المعتقل، وأعاد لهم اعتبارهم بهدف المحافظة على التوازن في الجبل، ولكن الأمير بشيراً التمس من محمّد عليّ التوسّط لدى الوالي ليفتك بالمعتقلين حتّى يضمن استقرار الحكم، وهكذا تمّ قتل الشيخ بشير جنبلاط، وأمين عماد، خنقاً، في حزيران (يونيو) ١٨٢٥[1].

ويقول المؤرّخ الدرزي المحقّق سعيد الصغير، نقلاً عن أحد المراجع[2]: «فكان لهذه النكبة (مقتل الشيخ بشير جنبلاط) أسوأ وقع في نفوس أحزاب الشيخ بشير، وأكثر الدروز الذين كان له عندهم اسمى مقام، إذ كان زعيم أكبر حزب في البلاد، وأعرض أرباب الاقطاع جاهاً، وأكثرهم ثروة ورجالاً، فكان يحكم مباشرة مقاطعات الشوف، وإقليم الخرّوب، وإقليم التفّاح، وإقليم جزّين، وجبل الريحان، وكان يملك أكثر قرى هذه المقاطعات ومعظم قرى البقاع، فيما كان لديه من المال والرجال، كان عاملاً فعّالاً في تكييف سياسة الجبل وفي تولية الحكّام وعزلهم، وكان فوق ذلك، من نوابغ اللبنانيّين في الذكاء وعلوّ الهمّة والإقدام. فبقتله وقتل زعيمين من حلفائه آل عماد، تخلّص الأمير بشير من أشدّ أعدائه نفوذاً وبأساً، وطاب له الحكم في لبنان بدون منازع. وبما أنّه كان مديناً بذلك لتدخّل محمّد عليّ، ازداد الارتباط بينهما متانة، وكان ذلك من الأسباب التمهيديّة لغزو سورية وفتحها».

وبموت جنبلاط، وفرار الارسلانيّين إلى اللجاه في جبل حوران، ومن ثمّ إلى طرابلس فإلى دمشق فإلى حوران فإلى فلسطين قبل أن يعودوا إلى ديارهم في العام ١٨٣١، وإجلاء الأسرة الجنبلاطيّة من الشوف تبعاً لأوامر الأمير بشير، واضطهاد الموالين لها، كآل شمس وآل قيس وآل أبي شقرا وغيرهم، واضطرار البعض إلى دفع الغرامات الباهظة، والبعض الآخر إلى مغادرة البلاد، ونزع العقارات من بعضهم،

١ - سعيد الصغير، ص ٧٢

٢ - سعيد الصغير، ص ٧٢ نقلاً عن مرجع ذكره كالتالي: إبراهيم باشا في سوريا، ص ٤٦

فضلاً عن تعرّض آخرين للسجن والاعتقال، ضعفت القوّة الدرزيّة في لبنان إلى حدّ كبير[1]. ووزّع الأمير بشير مقاطعات بشير جنبلاط، فأعطى مقاطعة الشوف للشيخين حمّود وناصيف نكد، وولاية الغرب التحتاني من دون قرية الشويفات لآل تلحوق (وكانت للارسلانيّين) وإقليم الخروب لآل حمادة، وإقليم جزّين لبني ناصيف.

ويقول الصليبي إنّ سقوط بشير جنبلاط «كان حدثاً ذا أثر في تاريخ لبنان. فبقضاء الأمير بشير على منافسه القوي، الواسع الثراء، أصبح هو وحده السيّد المُطاع في لبنان. لكنّه، في الوقت نفسه، قضى على الزعامة الدرزيّة الفعّالة الوحيدة التي بقيت في البلاد. وبذلك سدّد ضربة قاضية على مكانة الدروز فيها. ولم يغفر له الدروز ذلك. وإذ ضعفوا وصاروا بلا قيادة، أحجموا عن التعاون الفعلي في شؤون الإمارة، منتظرين فرصة سانحة للثأر. ولئن صحّ القول بأنّ الأمير الشهابي المسيحي إنّما سحق الشيخ الجنبلاطي الدرزي، لا لأنّه درزي، بل لأنّه كان خصماً سياسيّاً عنيداً، إلاّ أنّ الدروز حملوا الأمر على غير محمله. وما كانت سياسة الأمير بشير، فيما بعد، إلاّ لتجعلهم يمعنون في النظر إليه كعدوّ مسيحي لطائفتهم[2]».

الدروز وإبراهيم باشا

عندما أيّد الأميرُ بشير محمّد عليّ المصريَّ في غزوه لتركية، عام ١٨٣١، مارّاً بفلسطين وسورية، كان من الطبيعي أن يؤيّد معظم مشايخ الدروز السلطان، نظراً لما كانوا عليه من عداء ضدّ الأمير وضدّ الولاة المصريّين. وقد التحق بالجيش العثماني في حلب وجوارها كلّ ناقم على الأمير الشهابي.

---

١ - راجع: حسين أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ١٥
٢ - كمال الصليبي، ص ٥٧

أمّا الدروز الموالون لبشير، ومنهم آل تلحوق وآل عبد الملك، فإنّهم ساعدوا الجيش المصري بقيادة إبراهيم باشا مساعدة قويّة. فبعد احتلال صور وصيدا وبيروت توجّه الأمير خليل شهاب والمشايخ: حمّود نكد، وحسين تلحوق، ويوسف عبد الملك، بألف مقاتل من الدروز وغيرهم، لمساعدة الجيش المصري على قتال العثمانيّين في معركة طرابلس وغيرها من المواقع. واشترك الأميران الارسلانيّان: أمين ومحمّد قاسم، وبعض الدروز، مع إبراهيم باشا بمقاتلة والي دمشق الذي فرّ إلى حمص.

على أنّ الولاء الدرزي الجزئي للأمير بشير وللمصريّين لم يدم طويلاً، وما لبث آل نكد وآل القاضي أن غادروا لبنان إلى سورية، حيث انضمّوا إلى الدروز الملتحقين بالجيش العثماني. ويبدو أنّ الأمير قد أمر بمصادرة أملاك وهدم منازل الذين توجّهوا إلى سورية من الجنبلاطيّة والعماديّة والنكديّة وآل القاضي في المختارة وكفرنبرخ بناء على أمر إبراهيم باشا في أيّار (مايو) ١٨٣٢.

غير أنّه بعد تدخّل الدول الأوروبيّة وإقناع محمّد علي باتّفاق ١٤ أيّار (مايو) ١٨٣٣ القاضي بالاكتفاء بسورية وكيليكية، كتب الوزير التركي من أدنه إلى الأمير متوسّطاً لمشايخ الدروز، فحضر إلى لبنان الشيخان ناصر الدين عماد ومحمّد القاضي، وتوجّه الآخرون إلى مصر، فمنهم مَن أقام في القاهرة، وبقي الأمير أحمد أرسلان والجنبلاطيّة في حوران. وهنا، بدأ الدروز يعيشون فصول مشكلة جديدة، اسمها هذه المرّة: إبراهيم باشا، إذ سرعان ما طلب هذا الأخير من دروز لبنان إدخال ١٦٠٠ منهم في جيشه النظامي، فرفض الدروز ذلك. وفي ٢٧ أيلول (سبتمبر) ١٨٣٥ أرسل إبراهيم أمراً للأمير بشير يطلب فيه منه المباشرة بجمع سلاح الدروز، فوجّه الشهابي أولاده وحفدته إلى المقاطعات اللبنانيّة، فامتنع الدروز عن تسليم السلاح. ولكن قدوم إبراهيم باشا إلى بيت الدين على رأس عشرة آلاف جندي بعد أن جمع السلاح من الشيعة وبلاد صفد وساحل عكّة وصور، جعل الدروز يجتمعون ويوفدون الشيخ حسين تلحوق

لإبراهيم باشا وللأمير، معلنين عن قبولهم تسليم السلاح والتجنيد، شرط أن يبقى المجندون الدروز قطعة مستقلّة بقائدها وضبّاطها وأفرادها، بحجّة أنّ تكتّل الدروز هو أقوى لهم وأشد وطأة على العدو ممّا إذا كانوا موزّعين بين أفراد جيش متعدّد الطوائف والأجناس، فاكتفى إبراهيم باشا بتجنيد ١٢٠٠ درزي تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٥ سنة، بعد أن جمع السلاح من الدروز والمسيحيّين. ذلك أنّ حالة الدروز عندما قدم إبراهيم باشا إلى لبنان، جعلت المقاومة عديمة الجدوى، نظراً الى انقسام اللبنانيّين على بعضهم. وتغرّب أكثر زعماء الدروز وأكثرهم نفوذاً، بينما الذين بقوا في لبنان منهم كانوا بأكثريتهم موالين للأمير بشير، طمعاً بمنفعة أو مراعاة للقوّة القاهرة[١].

في هذه الأثناء، كان دروز جبل حوران قد تقدّموا من إبراهيم باشا بطلب إعفائهم من الجنديّة، بحجّة أن «موقفهم يختلف عن موقف غيرهم من السوريّين، فهم مقيمون في صدر البادية، ومُكلّفون بحفظ الأمن في بلادهم، والمحافظة على أرواحهم وأموالهم بقوّة سلاحهم، بينما الحكومة تقوم بذلك في سائر أنحاء سورية الساري عليها نظام التجنيد، فتكليفهم الخدمة في أماكن بعيدة عن جبلهم، بينما جيرانهم من عربان البادية يسرحون ويمرحون، لا مبرّر له من جانب الحكومة التي تستغني عن ١٧٥ نفراً لا يزيدون في عدد جيشها الذي زاد عن ثمانين ألف جندي، بينما هذا العدد له أثر محسوس باضعاف الدروز الذين كان عدد محاربيهم ١٦٠٠ مقاتل. وعرض الوفد دفع بدل نقدي عن المجنّدين، فرفض شريف باشا، (والي دمشق) بينما تصلّب الشيخ يحيى حمدان بالامتناع عن التجنيد، فغضب الوالي وأهان الشيخ ولطمه، طالباً منه إقناع قومه بتقديم المجنّدين خلال عشرة أيّام، فغادر الوفد دمشق مستاء، وحين وصوله إلى السويداء، دُعي قادة الرأي لاجتماع تقرر فيه، بموافقة الرئاسة الروحيّة، رفض تسليم السلاح

١ - سعيد الصغير، ص ٧٧ بالاستناد إلى: إبراهيم باشا في سوريا، ص ١٩٢

وتجنيد الشبّان، وإعلان الحرب على الحكومة. ونقلوا عيالهم إلى اللجاه، واتّفقوا مع عرب السلوط المقيمين فيها على المقاومة، وانضمّ إليهم عرب الشمال وبعض دروز وادي التيم، وهاجموا بعض القرى التي تخصّ شريف باشا وبحري بك. فوجّه شريف عليهم أربعمائة فارس من الهوّارة بقيادة عليّ آغا البصيلي... فانقضّ الدروز ليلاً على الفرقة وقتلوا رجالها ما عدا قائدها و٣٠ فارساً نجوا بنفوسهم، ونقلوا خبر النكبة إلى شريف باشا[١]».

قرّر إبراهيم باشا قمع هذه الثورة بشدّة. فوجّه القائد محمّد باشا على رأس ثمانية آلاف جندي من المشاة، وخمسمائة فارس، وفرقة مدفعيّة، فقابل الدروز هذا الجيش في قرية بصر الحريري في أوائل كانون الثاني (يناير) من العام ١٨٣٨. وبعد مناوشات ظهر فيها تفوّق الجيش لوفرة عدده وعدّته، انسحب الدروز إلى اللجاه، متظاهرين بالانكسار، وتركوا مواشيهم وأنعامهم غنيمة للجيش الذي جمعها واقتفى أثرهم، وعند وصوله إلى الأماكن الوعرة التي تقيم فيها عيال الدروز، تصايح النساء وتصارخ الأولاد، فتواثب الدروز من أمكنتهم متحفّزين، وقتلوا من الجيش عدداً كبيراً، وكان في عداد القتلى قائد وأميرالاي و١٤ ضابطاً كبيراً، ممّا ضعضع الحملة، وعقب ذلك عراك هائل اندثرت فيه الحملة بين قتل وأسر وتشريد، واستولى الدروز على مقادير كبيرة من الميرة والذخيرة والسلاح.

احتدم إبراهيم باشا غيظاً من الفشل المتكرّر، فتجهّز من إنطاكية على رأس قوّة هائلة للاقتصاص من دروز جبل حوران، بيد أنّ تقدّم الجيوش العثمانيّة من الشمال، جعله يتأخّر عن قيادة هذه الحملة، فأرسل إلى والده في مصر، طالباً إرسال وزير الحربيّة، أحمد منيكلي باشا، ليقود الحملة على الدروز، فحضر مسرعاً ليثأر لأخيه قتيل الدروز، وتعاون مع شريف باشا على تجهيز أربعة عشر ألف جندي مشاة وخيّالة، زحفوا في شهر شباط (فبراير) على اللجاه من قرية تينة

١ - محمّد كرد علي، خطط الشام، ج ٣ ص ٦٠؛ إبراهيم باشا في سوريا، ص ٢٠٠

«فعندما تجاوزوا قرية جدل شرقاً، ظهرت أمامهم طلائع الدروز، وناوشوهم بالقتال. ثمّ تقهقر الدروز أمام الجيش الذي توهّم ضعف الدروز، وتعقّبهم حتّى وسط اللجاه، وهناك بدأت المقاومة، فحمل الجنود ثلاث حملات متتالية صدّها الدروز، حتّى اعترى الجنود التّعب، فشنّ الدروز هجوماً مُضاداً بالسّلاح الأبيض، وبعد صمود قصير، راح الجيش يتراجع حتّى حلّت به هزيمة شنيعة سقط أثناءها شريف باشا عن جواده، بَيد أنّ البصيلي قد أنقذه، فتشتّت الحملة تاركة في ساحة الوغى مدفعين وخمسين جملاً محمّلة باروداً، وستة آلاف بندقيّة، ونحو أربعة آلاف جريح وقتيل، بينهم أميرا لواء واميرالاي وقائمقام وسبعة بكباشيّة وعشرون يوزباشيّاً، وقد أُصيب وزير الحربيّة بثلاث رصاصات ومات متأثراً بهذه الإصابة بعد عودته إلى مصر.

«بعد ذلك أرسل إبراهيم باشا يطلب النجدة من والده في مصر، فأرسل إليه أربعة آلاف ألباني بقيادة حاكم كريت، وجمع جيوشاً بلغ عددها عشرين ألف مقاتل، تكامل حشدها في نيسان (إبريل) ١٨٣٨. واستقرّ معظم الجيش في قرية الصورة، واستأجر إبراهيم باشا ١٥٠ أعرابيّاً لإرشاده على الطرق المجهولة، وقسّم الحملة إلى أربع فرق، تولّى قيادة إحداها بنفسه، وأوكل قيادة الفرق الباقية إلى سليمان باشا الفرنساوي، ومصطفى باشا، وسليم باشا، ووزّع عدّة كتائب من جنده على قرى الهيّات، والمسميّة، وتبنة، وقراصة، وبصر الحريري، ونجران، وريمة، وبراق، لمحاصرة الدروز ومنع المياه عنهم واستدراجهم للقتال خارج اللجاه.

«حصل بين الدروز ورجال حملة إبراهيم باشا عدّة معارك تكبّد بخلالها الجنود خسائر جسيمة، ومن أشدّ تلك المعارك هولا معركة جرت بين إبراهيم باشا والدروز عند دامة، التي أدخل إليها الباشا خيول عسكر الأكراد، وتبعها شخصيّاً بعسكره النظامي، وبوصول الأكراد إلى أرض دامة، أطبق الدروز عليهم وكسروهم... فدافع عنهم إبراهيم باشا بالعساكر النظاميّة دون جدوى، لأنّ الخوف

دبّ في قلوب عساكره، فانكسروا أمام الدروز الذين طاردوهم مطاردة عنيفة، وتمكّن إبراهيم باشا من أن ينجو بمن بقي معه إلى خارج اللجاه[1] ».

ويروي الصغير «أن ابن صمير، شيخ عشيرة ولد عليّ، اغتنم انهماك الدروز بهذه الحرب، وهاجم جنوبي الجبل لخلوّه من المدافعين، ونهب ما وجده في إحدى القرى من ماشية ومتاع. ولّما علم الدروز بذلك نظّموا خطّة بارعة، فجمعوا حطباً كثيراً، وجعلوه صفّاً كثيفاً غطوه بالتراب، وأوقدوا فيه النار حتّى تصاعد منه دخان كثيف، فخشي الجيش المصري أن يكون وراءه خدعة حربيّة استعدّ لمجابهتها، في الوقت الذي أسرع فيه الدروز لتعقّب القبيلة المعتدية إلى جهة صبحة وصبيحية، فتغلّبوا عليها وغنموا أسلابها، واسترجعوا ما نهبته، وعادوا إلى متاريسهم في اللجاه في مدّة لا تتجاوز الأربعة أيّام[2] ».

بعد فشل إبراهيم باشا في اقتحام معاقل الدروز في اللجاه، عمد في حصاره إلى تسميم خزّانات المياه التي كانت جيوشه مرابضة بقربها، وردم بعضها الآخر، كما ألقى بجثث القتلى في ما تبقّى منها، وبنتيجة هذه الاجراءات اللاّ إنسانيّة، مات عدد كبير من دروز الجبل عطشاً، ونهبت عساكر إبراهيم قرى الدروز المهجورة كالسويداء وبريكة والهيات، وبعد معارك حول أحواض المياه دامت شهرين، زحف إبراهيم باشا للاستيلاء على مواشي الدروز المحفوظة في حرج قنوات، وكان قد أصاب الرجال ما أصابهم من وهن، فقتل الجيش المصري أكثرهم، وأخذ بعضهم أسرى، بينما فرّ البعض الآخر، واستولى الجند على كميّة كبيرة من الأمتعة والجمال وعلى أكثر من ثمانية آلاف رأس غنم.

وفي ٢٥ أيّار (مايو) ١٨٣٨ جرت معركة في جرين، حول خزّانات المياه، دامت ثماني ساعات، خاب فيها الدروز، كما جرت معركة قرب مياه برّاق تغلّب

---

١ - سعيد الصغير، ص ١٣٠ بالاستناد إلى: إبراهيم باشا في سوريا، ص ٢١٢

٢ - سعيد الصغير، ص ١٣٠

فيها الجنود الألبان بعد مقتل ثلاثمائة درزي، وألفي جندي. وفي أواسط حزيران (يونيو) حصلت آخر تلك المعارك «المائيّة» ودامت اثنتي عشرة ساعة، اضطرّ بعدها الدروز إلى نقل ميدان القتال إلى وادي التيم في لبنان، بعد أن تعذّر عليهم الاستمرار في اللجاه لفقدان المياه.

***

كان دروز لبنان يُنجدون دروز حوران سرّاً في البداية، وأصبح الأمر علنيّا فيما بعد. وقد كتب إبراهيم باشا إلى الأمير بشير طالباً منع دروز لبنان عن نجدة دروز حوران. فقام حفيد الشهابي الأمير مجيد بمهاجمة الدروز المجتمعين في قرية «حنية» من إقليم البلاّن، وتحصّن الحفيد الثاني في سرايا حاصبيا مع العسكر النظامي، وكان قدم من اللجاه شبلي العريان بمائتي مقاتل انضمّ إليهم دروز حاصبيا وراشيا والقرى المجاورة، وانتهز أمراء راشيّا هذه الفرصة للاقتصاص من قريبهم وعدوّهم: سعد الدين الشهابي، فاشتركوا مع الدروز بمهاجمته ومَن معه في سرايا حاصبيا. وبعد معركة قُتل فيها بعض من الفريقين، أخذ العريان ينصح الأمير محمود بعدم مشاركة العسكر، فخرج برجاله عائداً إلى بيت الدين. واضطرمت الحرب بين العسكر المصري والعريان، حتّى تضايق الجند، وفرّ منهزماً نحو البقاع، فتبعهم العريان والدروز، وفتكوا بثلاثمائة جندي، وتشتت الآخرون حيث ظفر بهم البقاعيّون.

ردّ والي دمشق بتوجيه ألف مقاتل، ألحق بهم مائة مدفعي، فقاتل الدروز الفرقة الأولى واضطروها إلى الاعتصام بقلعة راشيّا، ومنعوا رجال المدفعيّة من الوصول إلى القلعة، فلجأوا إلى موقع مرتفع منيع، حيث هاجمهم الدروز ليلاً وقتلوا وأسروا منهم، واستولوا على المدافع والذخائر والأمتعة. أمّا الجند المعتصم في القلعة، فقد فرّ ليلاً نحو البقاع، فتعقّبه الدروز وفتكوا به واستولوا على أسلحته وأمتعته[1].

١ ـ سعيد الصغير، ص ١٣٢ بالاستناد إلى: إبراهيم باشا في سوريا، ص ٢١٤

«إزاء هذا التطورات، ترك إبراهيم باشا حوران في ١٩ حزيران (يونيو)، وأمر مصطفى باشا أن يوافيه إلى وادي التيم عن طريق الديماس. وكتب إلى بشير الشهابي ليجمع له أربعة آلاف مقاتل من مسيحيّي لبنان، ويسلّمهم أسلحة تكون مؤبّدة لهم ولذراريهم، ويوجّههم إلى حاصبيا بقيادة ولده الأمير خليل. فاستغلّ الأمير بشير هذه الفرصة - بحسب المرجع - للقضاء على الدروز، وأذاع بلاغاً قال فيه: - إنني أخاطب كل مسيحي يقطن لبنان ويخضع إلى حكمي فأقول: إنّ عطوفة نائب ملك مصر، يتعهّد بتقديم ستّة عشر ألف بندقيّة إليكم لتحموا بها أنفسكم وتقاتلوا أعداءكم الدروز الذين ينكرون وجود الله ويترقّبون سنوح الفرص للإيقاع بكم. فهذه الأسلحة سيرثها أحفادكم وأحفاد أحفادكم[١] -».

ويكمل المؤرّخ المحقّق الدرزي روايته: «فعندما علم دروز لبنان بمؤازرة بشير لإبراهيم (باشا) على الفتك بالدروز في وادي التيم، خفّ منهم ألف محارب بقيادة الشيخين حسن جنبلاط وناصر الدين عماد، وتحصّنوا مع جماعتهم في غابة قريبة من قرية نيحا، مقابل جيش إبراهيم، فنشب بين الفريقين قتال لم يُسفر عن نتيجة.

«عمد إبراهيم باشا للخدعة، وأرسل يطلب سلاحاً يأتيه عن طريق وادي بكّا، ودسّ خبرها للدروز بواسطة جواسيسه. فذهب ثلاثمائة مقاتل منهم، استولوا على السلاح بالقوّة في وادي محسني، وإذا بمصطفى باشا قادماً بعسكره، فنشب القتال بين الفريقين في مكان وعر بين ينطا وحلوى، فبادر ٧٥٠ درزياً بقيادة الشيخين: ناصر الدين عماد وحسن جنبلاط لنجدة رفاقهم، فجرت معركة هائلة استمرّت أربع ساعات، اشترك فيها إبراهيم باشا بشطر من عسكره من وراء الدروز، فأصبحوا بين نارين، وانكفأوا إلى وادي بكّا وقاتلوا قتال المستميت، فأوقعوا بالجند خسائر ضعضعته، ولكن فراغ الذخيرة من الدروز، ومقابلتهم نيران

١ - لم يذكر سعيد الصغير مرجع هذه الوثيقة. وقد أوردها في كتابه، ص ١٣٢

الجنود برشق الحجارة واستعمال السيوف والخناجر، قوّى عزائم الجند، فثبت. وكان الشيخ ناصر الدين عماد في مقدّمة رجاله يجول في الأعداء بسيفه، فخرّ صريعاً، وقد قُتل من رجاله ٢٥٠. فرأى الشيخ حسن جنبلاط أنّ لا فائدة تُرجى من مواصلة القتال، وقد قتل من رجاله ١٣٠ أيضاً، فانسحب بالباقين إلى قرية شبعا عند جبل الشيخ.

«بعد هذه المعركة، اجتمع الدروز في أرض جنعم المرتفعة، وتحصّنوا بجوار قصر هبنة الصليبي، المجاور لقرية شبعا، بين جبل الشيخ والجبل الوسطاني الذي يفصلها عن حاصبيّا. فهاجمهم إبراهيم باشا صباح ٢٣ تموز (يوليو) من ثلاث جهات: تقدّم الموارنة من الجهة الغربيّة، فأمهلهم الدروز حتّى صعدوا الجبل الوسطاني وفاجأوهم بهجوم شديد وهزموهم لجوار حاصبيّا، وتغلّب الدروز المرابطون في الجهة الجنوبيّة على فرقة والي صيدا النابلسيّة، وهزموها إلى قرب بانياس. أمّا القوّات التي هاجمتهم من الشمال بقيادة إبراهيم باشا ومصطفى باشا، فقد تغلّبت على الدروز بعد قتال عنيف، فاضطرّ دروز وادي التيم لطلب الصلح بواسطة الشيخ حسن البيطار من راشيّا، فوافق إبراهيم باشا على الصلح مقابل تأدية الدروز أربعمائة بندقيّة. أمّا دروز لبنان والعريان ودروز الإقليم فقد رفضوا التّسليم وانضمّوا إلى ثوّار اللجاه الذين كانوا يشنّون الغارات على ما جاورهم، حتّى فُقد الأمن وصار خط الجيش معرّضاً للأخطار. فعمد إبراهيم باشا إلى الاستيلاء على عيال العريان، فاضُطرّ للتسليم في ٩ آب (أغسطس)، فأكرمه وعيّنه قائد ألف في جيشه. ثمّ أوفد الشيخين حسن البيطار وجرجس باز إلى مقر شريف باشا ليكونا وسيطين بينه وبين الدروز المرابطين في اللجاه. فتمّ الصلح، وأدّى الدروز سبعمائة بندقيّة من سلاحهم، وألفي بندقيّة ممّا استولوا عليه من سلاح الجيش المصري، مقابل تعهّد الحكومة بإعفائهم من التجنيد والسخرة والضرائب، وعدم معارضتهم بحمل السلاح، وعدم إقامة تحصينات عسكريّة في بلادهم، والاعتراف باستقلالهم في شؤونهم الداخليّة (في جبل السويداء). وهكذا انتهت

الثورة الدرزيّة في ٢٢ آب (أغسطس) ١٨٣٨، بعد تسعة أشهر من نشوبها، وقتل فيها مئات من الدروز، ونحو عشرة آلاف جندي (من عسكر إبراهيم باشا)... وكان لانتصارات الدروز أثر كبير بتوطيد كيانهم، فازداد قدوم الدروز من المناطق الأخرى إلى الجبل الذي اشتهر باسم جبل الدروز، وازداد توسّعاً في جهتي الجبل الجنوبيّة والشرقيّة، وخيّم الاستقرار عدّة سنوات، عنوا خلالها ببناء المنازل لسكنى الأسر القادمة حديثاً، وبغرس الأشجار المثمرة في السويداء وقنوات والكفر وغيرها[1]».

أمّا في لبنان، فقد عمد إبراهيم باشا إلى نفي زعماء الثورة إلى السودان، وقتل منهم من قوي على قتله، ممّا ترك في صدور الدروز أثراً سيّئاً.

١ - سعيد الصغير، ص ١٢٤ ـ ١٣٥

الفصل الثامن

أعوام الفتنة في لبنان وحوران

- في عهد بشير الثالث (١٨٤٠-١٨٤٢)
- الفتنة الأولى في جبل لبنان
- فتنة ١٨٦٠
- في متصرِّفيَّة جبل لبنان
- في جبل حوران

(١٨٤٠ ـ ١٨٤٢)

يقدّم الدكتور فيليب حتّي لفترة الحروب الأهليّة (١٨٤٠ ـ ١٨٤٢) التي حصلت في لبنان بقوله: «كانت الحروب في جبل لبنان حتّى سنة ١٨٤٠ حروباً داخليّة متقطّعة، يحارب فيها الدرزي أخاه الدرزي، والنصراني أخاه النصراني، تبعاً للحزب الذي ينتمي إليه كلّ منهما: الحزب القيسي واليمني، والحزب الجنبلاطي واليزبكي. وكان ولاء الناس إلى أميرهم أو اقطاعيهم أو إلى حزبهم لا إلى دينهم أو إلى طائفتهم... وحتّى سنة ١٨٤٠ كان الدروز والموارنة يوقّعون معاً بيانات ضدّ إبراهيم باشا[1]».

وقبل أن تستعر الفتنة بين الدروز والمسيحيّين، كان هؤلاء وأولائك قد ثاروا ضدّ حكم الأمير بشير الثاني في ما عرف بالحركة الأولى. وكان معظم المتمرّدين في بادئ الأمر من نصارى ودروز الشوف وكسروان. وكانت قواعدهم الرئيسيّة بيروت ودير القمر وجزّين. لكن سرعان ما انضمّ إلى الثورة شيعة بلاد بعلبك، ثمّ سنّة طرابلس ونصارى شمال لبنان[2].

إلاّ أنّه «بسقوط بشير الثاني ومجيء بشير الثالث، بدأ عهد جديد في تاريخ لبنان. وقد كان بشير الثاني حتّى أواخر حكمه، ممسكاً بزمام سياسة البلاد الداخليّة، مسيطراً على الانقسامات الطائفيّة والحزبيّة التي طالما أسهم في إيجادها. أمّا الآن، فبزواله عن المسرح، زالت هذه السيطرة. وفي أثناء حركة العصيان، ألّف عداء الأمير بين الدروز والنصارى، وبين زعماء الاقطاع وفلاّحيهم. لكن حين نجحت حركة العصيان هذه، وآذن نجم الأمير بالافول، لم تعد هناك يد قادرة على إبقاء هذه الالفة. بل لقد نشطت قوى خارجيّة لبذر بذور التفرقة من جديد بينها.

١ ـ حتّي، لبنان في التاريخ، ص ٥٢٦
٢ ـ كمال الصليبي، ص ٧٣

فبُعثت النعرات الكامنة في عهد بشير الثالث، واشتدّ التوتُّر الاجتماعي والطائفي إلى حدّ الازمة[1] ».

« فما أن خلف بشير الثالث بشير الثاني، حتى بدأ زعماء الدروز الاقطاعيّون، وسواهم ممن أُجبروا على ترك البلاد في أواخر الحكم المصري، بالعودة إليها والمطالبة بالحقوق والامتيازات والاقطاعات التي خسروها في العهد السابق. وكان يتزعّم هؤلاء العائدين ولدا الشيخ بشير جنبلاط: نعمان وسعيد. وقد انضمّ إلى العائدين كبار زعماء الدروز، أمثال حسين تلحوق وأمين أرسلان، من الذين فقدوا في عهد بشير الثاني كثيراً من مكانتهم وممتلكاتهم دون أن يُنفوا من البلاد. ولم يلبث هؤلاء معاً أن طالبوا بشير الثالث بأن تُعاد للأُسر الدرزيّة الاقطاعيّة سيادتها التامة على الأنحاء الخاصة بكلّ منها. لكنّ الأمير الجديد، إذ كان واثقاً من تأييد البريطانيّين، لم يكتفِ بردّ هذا الطلب، بل اتّخذ تدابير تزيد في إضعاف نفوذهم... وكان بعض المشايخ قد استصدر فرامانات من السلطان (العثماني) باستعادة الأملاك المصادرة، فلم يبدِ الأمير رغبة في إطاعتها، وهكذا توتّرت العلاقات بين الأمير وبين زعماء الدروز. وبأوائل ربيع ١٨٤١ بلغ هذا التوتر منتهى الشدّة[2] ».

ومع أنّ سياسة الأمير كانت « مجابهة لمشايخ الإقطاع، حتّى من النصارى، خصوصاً مشايخ آل الخازن وآل حبيش في كسروان، ممّا حمل هؤلاء على الوقوف مع زعماء الدروز صفاً واحداً في وجهه» فإنّ الدروز اعتبروا أنّ «الأمير بشير الثالث المكنّى بأبي طحين، اقتفى أثر سميّه المعزول بمساعدة المسيحيّين على اغتصاب أملاك الدروز... فنزع من العماديّة قرية شمسطار الواقعة غربي بعلبك وسلّمها لأولاد الأمير منصور اللّمعي، ووزّع على أنسبائه أرض الرمادة في قرية

١ - كمال الصليبي، ص ٧٤
٢ - كمال الصليبي، ص ٧٦

عنجر وضواحيها التي هي ملك لآل تلحوق. وتآمر على قتل الأميرة حبوس أرسلان لأنها حاولت استرجاع بعض الأملاك المغتصبة بيد الشهابيّين[1] ».

بيد أنّ الدروز يعترفون بما كان لليد الخارجيّة من دور في بذار الفتنة، إذ، باعتبارهم، أنّه لمّا رفض الموارنة إعادة الحقوق لأصحابها، وعمل الدروز لإعادة مجدهم الذي زال بانقساماتهم بعد الأمير بشير الكبير، حصل بين الطائفتين فتن كثيرة استغلّتها بريطانية وفرنسة للتدخّل بشؤون البلاد وتحقيق مآربهما الاستعماريّة، فالأولى ناصرت الدروز، والثانية تعهّدت للموارنة بالمحافظة عليهم، فازداد تصلّبهم، وكثرت الاضطرابات وعمّت الفتن البلاد، وكان أعظمها فتنة دير القمر، لأنّ مسيحيّيها تشامخوا على مشايخهم النكديّين، ونبذوا أوامرهم، واغتصبوا أملاكهم في عهد البشيرين الثاني والثالث[2] ».

وفي الواقع، أنّه بعد تسنّم بشير الثالث سدّة الولاية بقليل، وسط هذه الأجواء المشحونة، «وقعت حادثة تافهة كانت الشرارة الأولى لإشعال نار الفتنة الأولى بين الدروز والنصارى ـ وتعرّفها العامة بالحركة الأولى ـ وتفصيل الحادثة: أنّ رجلاً من دير القمر اصطاد حجلاً في أرض لعائلة أبي نكد، في خراج بعقلين، فاعترضه بعض دروزها بمشاجرة، فسمع رفاقه ضجيجهم، فبادر أحدهم إلى دير القمر وبثّ الخبر مهيّجاً. فهاجت الشبّان وتدجّجوا بالسلاح. وانضمّ الجنبلاطيّون وآل عماد برجالهم إلى النكديّين فأحرقوا دير القمر في الرابع عشر من تشرين الأوّل (أوكتوبر) ١٨٤١. ولم تلبث أن شملت الفتنة قرى أخرى في الشوف وفي منطقة الغرب: جزّين وعبيه والشويفات والحدث وبعبدا. وفي الحدث وبعبدا أحرقت قصور الشهابيّين... وأسفرت هذه الفتنة الأولى عن مقتل مئة رجل، معظمهم من الدروز، وعن خراب في الممتلكات تُقدّر قيمته بنصف مليون من الدولارات... إلاّ أنّ فقدان الثقة وشيوع الكراهية بين الفريقين، كانا أشدّ خطراً

١ ـ سعيد الصغير، ص ٨١
٢ ـ سعيد الصغير، ص ٨١

من الخسارة المادية. وأدهى من هذا كلّه، أنّ الفتنة الأولى أصبحت الخط أو النموذج لفتن لاحقة أشدّ هولاً منها[١] ».

وفي شهر كانون الثاني (يناير) من سنة ١٨٤٢، عُزل الأمير بشير، آخر الأمراء الشهابيّين، عن ولايته، وأرسل إلى استنبول، وعيّن الباب العالي رجلاً هنغارياً كان قد انضمّ إلى الجيش التركي لمحاربة إبراهيم باشا في سورية ولبنان، اسمه عمر باشا النمساوي[٢]، وهو أوّل رجل عثماني يتولّى هذا المنصب في لبنان، واتّخذ قصر الشهابيّين في بيت الدين مقرّاً له. وكانت تنقصه المقدرة والحنكة السياسيّة ليدرك حقيقة الوضع في لبنان. وقد عجز عن أن يظفر بولاء الدروز أو النصارى وتعاونهم معه... فلجأ الأتراك إلى تدبير جديد: تقسيم جبل لبنان إلى قسمين أو قائمقاميتين، شماليّة للنصارى يحكمها قائمقام نصراني، وجنوبيّة يحكمها قائمقام درزي، وكلاهما مسؤولان أمام والي صيدا المقيم في بيروت. وقد اتُّخذت طريق بيروت ـ دمشق الحدّ الفاصل بين القائمقاميتين... فعُيّن حيدر من الأمراء اللمعيّين قائمقاماً في المقاطعة المسيحيّة، وأحمد أرسلان قائمقاماً على الدروز[٣]. وكان حيدر اللمعي قد تنصّر حديثاً، وكان أحمد أرسلان حدثاً لم يستطع أن يفرض هيبته على مشايخ الدروز[٤] »...

الفتنة الأولى في جبل لبنان

ولندع مؤرّخاً محقّقاً درزيّاً يروي أحداث هذه الفترة من منظاره الدرزي، إذ يقول[٥]:

١ ـ حتّي، لبنان في التاريخ، ص ٥٢٦ ـ ٥٢٧.
٢ ـ الشّدياق، ج ٢ ص ١٧١
٣ ـ الشّدياق، ج ٢ ص ٣٢٧
٤ ـ حتّي، لبنان في التاريخ، ص ٥٢٨
٥ ـ سعيد الصغير، ص ٨٢ وما يليها

«وبعد فتنة وقعت (أيلول - سبتمبر ١٨٤١) بين دروز بعقلين ومسيحيّي دير القمر، وذهب ضحيّتها ٢٧ درزيّاً و ٤ مسيحيّين، دعى الأمير (بشير الثالث) أعيان البلاد لموافاته إلى دير القمر (تشرين الأوّل - أوكتوبر ١٨٤١) للمفاهمة عمّا حدث. فبعد وصول الأمير أحمد ارسلان (الدرزي) وبعض أعيان المسيحيّين ورجال مجلس الادارة من دروز ومسيحيّين، أقبل العماديّة، فوجّه المير قريبه محموداً بمائة وخمسين رجلاً لمنعهم من الدخول خوفاً من الفتنة، فنشب بين الفريقين قتال امتدّ إلى دير القمر، فضيّق الدروز الحصار على المسيحيّين، وأرسل بشير يستغيث بأقربائه في ساحل بيروت وبالبطريرك يوسف حبيش، فدعا هذا جميع الموارنة لمساعدة المحصورين في دير القمر، ففشلوا في تخليصها، وأرسل وكيلاً إلى بعبدا مصحوباً بمال جزيل لتقديم البارود والرصاص للمسيحيّين[1]. فثار دروز المناطق اللبنانيّة لمعونة أبناء طائفتهم، فنشبت معارك كثيرة في مختلف المناطق والقرى كان النصر في معظمها للدروز، وفي بعضها للموارنة... أمّا في دير القمر، فبعد أن يئس المير وأنصاره من وصول النجدة لهم، طلبوا التّسليم، بعد مقتل ١٠٩ مسيحيّين وعدد كبير من الدروز (أمّا الأمير سعد الدين اللمعي، فسلّم للشيخ ناصيف النكدي، فعفا عنه أملاً برجوعه درزيّاً). ثمّ توجّه لمهاجمة زحلة ستّة آلاف درزي، انجدهم ألف مقاتل درزي من حوران ووادي التّيم بقيادة شبلي العريان، وبعد نشوب القتال فرّ فريق من سكان زحلة، ولكنّ قدوم الجيش العثماني منع الدروز من دخول المدينة. ثمّ دعا مصطفى باشا أعيان المسيحيّين والدروز إلى بيروت للاتّفاق، فرفض الموارنة إلاّ بعد التعويض بمبالغ... استنكرها المندوب العثماني، فأبعد المير بشير إلى استنبول، وعيّن عمر باشا النمساوي والياً على لبنان يعاونه الشيخان خطّار عماد عن الدروز ومنصور الدّحداح عن المسيحيّين، فظهر ميل عمر باشا للمسيحيّين. وساعدهم حتّى يرضوا بولاية الدولة، وعيّن جنوداً من المسيحيّين، واعتقل زعماء الدروز، فقدم لنجدتهم بعض دروز حوران والإقليم ووادي التيم بقيادة اسماعيل الأطرش وشبلي العريان، ولكنّهم لم يقاتلوا جند عمر باشا لأنّهم من الدروز والمسيحيّين، بل شكوه إلى استنبول، فأقالته من منصبه، وعيّنت الأمير أحمد أرسلان قائمقاماً على مقاطعات الدروز الجنوبيّة، والأمير اللّمعي قائمقاماً على مقاطعات المسيحيّين الشماليّة، واختصّت الدولة بحكم دير القمر ... وكان المسيحيّون المقيمون في المقاطعات الجنوبيّة يستنكرون حكم القائمقام الدرزي، وأهل دير القمر يهيّجونهم لأخذ الثأر من الدروز، فأخذوا يشترون الأسلحة، وكثرت حوادث القتل والسّلب، فأرسل التلاحقة رسولاً إلى الأمير ملحم الشهابي ليمتنع عن الحرب فرفض، واشتعلت الفتنة (نيسان - إبريل ١٨٤٥) حينما

[1] - بالاستناد إلى الشّدياق.

اعتدى مسيحيّو المعلّقة على بعض المارّة الدروز وقتلوا منهم ثمانية، فخفّ لنجدتهم دروز الغريفة والمعلقة، فدحروا المسيحيّين إلى جهة الناعمة، وقتلوا بعضهم، فتحصّن المسيحيّون في دير القمر، فهاجمهم الدروز واستولوا على البلدة بعد وقوع قتلى منهم، ودخلوا السراي وقتلوا كثيراً من المسيحيّين. ثمّ امتدّت المعارك إلى معظم القرى المسيحيّة، وكان النصر سجالاً بين الطائفتين، وأصيبت القرى الدرزيّة والمسيحيّة بويلات هذه الحرب المشؤومة، واشترك المتاولة بالحرق والنهب، وقدم ناصيف النكدي بألفي مقاتل من دروز حوران، فتغلّبوا على مسيحيّي وادي التيم وأمرائهم الشهابيّين، ثمّ قصدوا دخول زحلة فحال دون ذلك تدخّل القنصل الانكليزي... وفي تشرين الأوّل (أوكتوبر) قدم شكيب أفندي مندوب السلطان ووضع حداً لهذه المذابح التي ذهب ضحيّتها ثلاثة آلاف مسيحي وأربعمئة درزي، فجمع سلاح الدروز ونهب دار المختارة واعتقل بعض أعيان الدروز وفرّ بعضهم إلى جبل حوران، واختبأ بعض أعيان الطائفتين إلى أن أذيع الأمان، فتشكّلت لجنة من أربعة أشخاص، مثّل الدروز فيها الشيخان حسين تلحوق وأحمد تقي الدين، فقدّرت زيادة محروقات ومسلوبات المسيحيّين بستّة ملايين قرش، فدفع شكيب أفندي القسط الأوّل وقدره مليون قرش من مال الدولة، أمّا زيادة القتلى فقد ذهبت هدراً لأنّ المسيحيّين كانوا المسبّبين لتلك المذابح... ثمّ عيّن الأمير أمين أرسلان قائمقاماً للبلاد الواقعة جنوبي طريق دمشق - بيروت، والأمير حيدر اللّمعي قائمقاماً للبلاد الواقعة شماليه، وتألّف لكلّ قائمقام مجلس من الطائفتين، وعُيّن سعيد بك جنبلاط مديراً على الشوفين، وناصيف بك نكد مديراً على المناطق (وذلك بعد جلاء آل نكد عن دير القمر بأمر الدولة، وأقامتهم في كفرفاقود) وخطّار بك عماد مديراً على العرقوب الأعلى، وعيّن لكلّ مقاطعة وكيلاً عن الطائفة التي تكون أكثريّة فيها، وأقام الشيخ محمّد القاضي (من السمقانية) قاضياً شرعياً للدروز وقاضياً حقوقياً بدائياً، وعيّن مجلساً كبيراً رئيسه الأمير ملحم حيدر أرسلان، وأعضاؤه ستّة: درزي، وسنّي وشيعي، وماروني، وأورثوذكسي وكاثوليكي. وفي سنة ١٨٤٩ جرى إحصاء رجال لبنان، فبلغ عدد المسيحيّين ٨٧٧٢٧ والدروز ١٢٠٢٣ والمتاولة ٦٧٤٤[1].

ويختم المؤرّخ الدرزي المحقّق رواية أحداث فتن الأربعينات بأنّه مرّت بعد ذلك فترة من الهدوء، عُني بها اللبنانيون بتعمير مناطقهم وتنظيم شؤونهم الاقتصاديّة والثقافيّة، كان من أبرزها سعي بعض المفكرين من مختلف الطوائف

١ - أمّا حتّي (لبنان في التاريخ ص ٥٢٨) فيذكر أنّ عدد سكّان لبنان في هذه الحقبة كان: ٢١٣,٠٧٠ نسمة، منهم ٩٥٣٥٠ من الموارنة، و ٤١٠٩٠ من الروم الكاثوليك، و ٢٨٥٠٠ من الروم الأرثوذوكس، و ٣٥٦٠٠ درزي، و ١٢٢٣٠ شيعياً (متواليّا) و ٢٠٠ يهودي.

لتأسيس (الجمعيّة العلميّة السوريّة) سنة ١٨٥٧، وكان من مؤسّسيها الأمير محمّد أرسلان الذي ترأسها عدّة سنوات، وكان من أهداف الجمعيّة تعزيز حركة العرب القوميّة.

فتنة ١٨٦٠

يقدّم حتّي، لفتنة عام ١٨٦٠ بأنّه «لم يكن هناك من أسباب مباشرة لنشوب «مذابح الستين» أو «حركة الستين» كما تعرفها العامة، بل كان هنالك ما يدعو إلى الاعتقاد بأنّها كانت فتنة مدبّرة، بدأت في شهر نيسان (إپريل)، وظلّت نيرانها تستعر حتّى آخر شهر تموز (يوليو) من تلك السنة المشؤومة. وكانت الحوادث التي أدّت إلى نشوب الفتنة قد بدأت في صيف السنة السابقة عندما تشاجر صبيّان، ماروني ودرزي، كما يتشاجر الصبيان. ولكن هذا الحادث أدّى إلى قتال بين دروز القرية والنصارى فيها، وأسفر عن مقتل عدد من الدروز أكبر من عدد القتلى من النصارى. وقد حدثت مناوشات متقطّعة بين الدروز والنصارى في المناطق التي يقطنها من الفريقين. ثمّ حلّ الشتاء، وكان شتاءً بارداً قاسياً، فخُيّل للناس أنّ هذه الفترة من الهدوء النسبي كانت فترة تهيؤ واستعداد لأمر لا مفرّ منه. وكان مشايخ الدروز يتّصلون علناً بخورشيد باشا في بيروت، ويجرون معه مفاوضات. ويُقال إنّهم تسلّموا أسلحة بواسطته. ولّما نشبت الثورة شعر كلّ مسيحي قاطن في المنطقة الدرزيّة أنّ حياته في خطر شديد، وفي خلال أسابيع قليلة، أُحرق أكثر من ستين قرية من قرى المتن والشوف. والجيش التركي النظامي (باش بزق) فإنّه لم يحاول أن يوقف القتال، بل كان موقفه على نقيض هذا، فإنّه أساء معاملة الهاربين اللاجئين إلى بيروت ودمشق ونهب ما يحملونه من ثياب وأموال[١]».

---

١ - حتّي، لبنان في التاريخ، ص ٥٢٠ - ٥٢١

أمّا وجهة النظر الدرزيّة في هذه الأحداث، فهي:

«أنّ المسيحيّين، كانوا يشاهدون قلّة الدروز، فقرّروا القضاء عليهم ليتخلّصوا من مزاحمتهم بحكم لبنان، وشجّعهم على ذلك القنصل الفرنسي - دريكالو - المقيم في صيدا، فحصلت بعض الاعتداءات الفرديّة من قبل موارنة جزّين ودير القمر؛ ثمّ هجم مسيحيّو المتن (ربيع ١٨٦٠) على دروز منطقتهم، فتغلّبوا عليهم وحرقوا وسلبوا. فخفّ لنجدة المغلوبين دروز الجرد والغرب، فانتصروا على الموارنة وأحرقوا منازلهم في عدّة قرى، فقدم لنجدتهم من مسيحيّي زحلة وكسروان، وقدم الدروز من العرقوب لنجدة إخوانهم فانتصروا. ثمّ نشب القتال بين دروز العرقوب والمناصف بقيادة خطّار بك عماد (الملقّب بسيف الدروز القاطع) وبين المسيحيّين في ضهر البيدر. فانتصر الدروز بعد قتال دام ثلاثة أيّام، وألجأوا المسيحيّين إلى شتورة. وفي الغرب والساحل انتصر الدروز بقيادة الأميرين محمّد وحمّود أرسلان. وفي الشحّار تغلّب الدروز على المسيحيّين فحمى بعض المشايخ كثيراً منهم فاضطرّوا للنزوح صوب بيروت. أمّا مسيحيّو جزّين ويكاسين ومرجعيون وبعض القرى، فإنّهم هاجموا مزارع نيحا وباتر فانتصروا، ولكن وردت نجدات الدروز من الشوف والقرى المجاورة فهزم المسيحيّون، وتركوا منازلهم وتشتّتوا نحو صيدا والجهات الأخرى. وقد اشتهر في هذه المعارك سليم بك شمس. وعندما انتشر نبأ مذبحة جزّين، سار يوسف كرم - بتحريض المطران طوبيّا - بمسيحيّي كسروان لنصرة إخوانهم في الشوف والمتن، فعند وصولهم إلى بكفيا جاءتهم أوامر قنصلي فرنسا والنمسا بالعدول عن الهجوم فعادوا مكرهين. وكان قد اجتمع في دير القمر نحو ستة آلاف ماروني وأحرقوا (خلوات الدير) فاجتمع دروز المناصف والشحار بقيادة الشيخ بشير نكد، ودروز العرقوب الجنوبي بقيادة ملحم بك عماد، ومن بعقلين والشّوف، فهاجموها من ثلاث جهات ودخلوها عند حلول الظلام، بعد قتال عنيف، فأشعلوا النار في بعض بناياتها ثمّ تراجعوا لقوّة الدفاع بعد وقوع ٥٢ قتيلاً منهم خمسة موارنة. أمّا في حاصبيّا، فكان والي دمشق قد عيّن الأمير أحمد سعد الدين شهاب حاكماً للقضاء، وطلب منه جمع الأموال الأميريّة، فتألّب عليه دروز راشيّا مع دروز حاصبيّا ومجدل شمس الشوف، فتحصّن الشهابيّون والمسيحيّون في السراي، وقتلوا برصاصهم بعض الدروز، بينهم شيخ مجدل شمس كنج أبو صالح، فكسر الدروز باب السراي بالفؤوس ودخلوها تحت وابل رصاص المحصورين، وقتلوا ٥٠٠ مسيحي بينهم سعد الدين، وقتل من الدروز أربعون. وكان خطّار بك عماد قد استقرّ في قبّ الياس (البقاع) وكاتب دروز جبل حوران ومختلف المناطق لمهاجمة زحلة، فلبّوا الدعوة بقيادة اسماعيل الأطرش، وأثناء مرورهم من راشيا اقتتلوا ومسيحيّها وأمرائها، فتغلّبوا عليهم ولم ينجُ منهم سوى أميرين... وقيل إنّ عدداً من المسيحيّين قد استغاث بالدروز فأغاثوهم وردّوا عنهم

اعتداء إخوانهم... وعند وصول دروز جبل حوران إلى البقاع، نزلوا ضيوفاً على السنيّين، فبالغوا في إكرامهم نظراً لما كانوا يقاسونه من استبداد الملاّكين الزحليّين ومظالم ذوي الأمر منهم... فنشب القتال بينهم وبين ألف وثلاثمائة زحلاوي، فتغلّبوا عليهم وغنموا سلاحهم وقتلوا ثلاثمائة... وبعد أن اكتمل حشد الدروز من الجبل ولبنان ووادي التيم والاقليم، هاجموا زحلة من ثلاث جهات وعددهم ٣٢٠٠ مقاتل، فقابلهم مقاتلو زحلة وعددهم ستة آلاف بقتال عنيف دام حتّى آخر النهار، ففرّ أهالي زحلة ودخلها الدروز، ثمّ أعادوا الكرّة في اليوم التالي وأعملوا فيها السلب والحريق، وقد قتل ٩٠٠ مسيحي و ٢٧٠ درزيّاً. فلمّا شاهد المتاولة هزيمة المسيحيّين، هجموا بقيادة آل حرفوش على قرى النصارى وأحرقوها وقتلوا خلقاً كثيراً. وعندما علم مسلمو دمشق بهذه الانتصارات (الدرزيّة) هاجموا أحياء النصارى وأشعلوا فيها النيران وفتكوا بالكثيرين. ثمّ هاجم الدروز دير القمر وكانت ما تزال مستعصية عليهم ومتحصّن فيها أربعة آلاف مسيحي، فدخلها الدروز وقتلوا وسلبوا وأحرقوا، وبذلك اختُتمت تلك الفتن التي قضت على ٣٥٠٠ مسيحي و ٤٠٠ درزي، ودمّرت ستين قرية وأتلفت الأملاك والأرزاق، فخسر اللبنانيّون أموالهم ومركزهم الأدبي[١] »...

***

ماذا كانت نتيجة سنوات الفتنة في لبنان (١٨٤٠ ـ ١٨٦٠) على الدروز؟!

لقد «قُتل من نصارى لبنان في قلاقل ١٨٦٠، ما قُدّر بأحد عشر ألفاً، وهلك من الجوع أربعة آلاف، وتشرّد نحو مئة ألف. وبمذبحة دير القمر، انطوى وجه العنف من تلك القلاقل. وكان الدروز بدورهم قد خسروا عدداً من القتلى... وفي تموز (يوليو) ١٨٦٠ أمرت الحكومة الفرنسيّة بإرسال سبعة آلاف جندي من جنودها إلى بيروت تحت إمرة الجنرال «دي بوفور دوتبول» بحجّة مساعدة الباب العالي على إعادة توطيد النظام. وإذ توقّع الباب العالي تدخّلاً أوروبيّاً مسلّحاً. أوفد وزير الخارجيّة فؤاد باشا إلى سورية، مزوّداً بسلطة كاملة لتسوية الأمر في دمشق وجبل لبنان. وعندما وصل فؤاد باشا بيروت في ١٧ تموز (يوليو)، كانت البوارج الحربيّة البريطانيّة والفرنسيّة وسواها من البوارج الأوروبيّة تمخر مياه الساحل

١ ـ سعيد الصغير، ص ٨٦ ـ ٨٨

اللبناني من نحو أسبوعين. وفي ١٦ آب (أغسطس) نزلت الساحل أولى الفرق العسكريّة الفرنسيّة بقيادة الجنرال «دوتبول» وخيّمت في حرج الصنوبر، بضاحية بيروت، وكان أمام فؤاد باشا شهر واحد لتسوية الأمور[١]». أمام هذا الاستنفار الدولي «انتقل كثير من الدروز إلى جبل حوران، منتظرين نتيجة التحقيقات التي بدأها فؤاد باشا بدعوة زعماء الدروز والمسيحيّين، فاعتقل زعماء الدروز... ووعد المسيحيّين بإعانتهم على بناء مساكنهم المهدّمة، وذهب إلى دمشق وأعدم من تسبّب بذابحها، ثمّ عاد إلى بيروت واجتمع بممثلي انكلترة، وفرنسة، وروسية، وبروسية، والنمسة، وتألّفت لجنة لتقديرمسلوبات ومتلوفات مسيحيّي لبنان، فبلغت مليون ونصف مليون ليرة ذهبيّة، فأُعيد الكثير من المسلوبات والباقي تقرّر دفعه من تحصيل الأموال الأميريّة المتبقّية على الدروز، ومن ضريبة قدرها ١٦٦٤ قرشاً فرضت على مكلّفي الطوائف الإسلاميّة. ثمّ اعتقل الجند العثماني ١١٥٠ رجلاً درزيّاً سجنهم في المختارة... فحكم على ٥٧ رجلاً منهم، ونفي إلى طرابلس الغرب ٤٠٠ رجل، وإلى بلغراد ٧٠، من دروز لبنان ووادي التيم ودمشق وجبل حوران، وبعد أن أقاموا أربع سنوات أعادتهم الدولة إلى أوطانهم، وعاد من جبل حوران كثير ممن هاجروا إليه عند قدوم الجيوش الأجنبيّة إلى لبنان. أمّا أملاك الدروز التي أحرقها المسيحيّون، والتي استولوا عليها في دير القمر وبرمّانا وبيت مري وغيرها من القرى التي نزحوا منها لقلّة عددهم فيها، فقد دُفع عنها تعويض إبتاع به وكيل الطائفة سعيد تلحوق منزلاً في بيروت سُمّي «مجلس البلاد» ثمّ حوّله عارف بك النكدي إلى «بيت لليتيم الدرزي[٢]».

وبعد مداولات بين ممثّلي الدول الست الكبرى في شأن تنظيم لبنان، تمّ التوصل إلى وضع نظام لبنان الأساسي، بكفالة تلك الدول، وهو النظام الذي حوّل لبنان إلى متصرفيّة.

١ - كمال الصليبي، ص ١٤٢ - ١٤٤

٢ - سعيد الصغير، ص ٩١ - ٩٢

نصّ نظام لبنان الأساسي على أن يكون حكم لبنان لرجل مسيحي (من غير اللبنانيّين) وقسّم لبنان إلى سبع قائمقاميات، منها أربع مارونيّة، وواحدة أورثوذوكسيّة، وواحدة كاثوليكيّة، وواحدة درزيّة، هي قائمقاميّة الشوف. وجعل لكلّ قائمقاميّة مجلس إدارة، ومجلس محاكمة، يؤلّف كل منهما من ستة أعضاء، ثلاثة من الطوائف الاسلاميّة، وثلاثة من الطوائف المسيحيّة، والقائمقام رئيساً للمجلسين. فعيّن الأمير ملحم أرسلان قائمقاماً للشّوف، وجُعلت بعقلين المركز الصيفي والشويفات المركز الشتوي للقائمقاميّة، التي يتبعها ١١ مديريّة، منها أربع للمسيحيّين، وسبع للدروز. فكانت مديريّة الشوف الحيثي لآل جنبلاط، ومديريّة الغرب الأقصى لآل أرسلان، ومديريّة المناصف لآل نكد، ومديريّة العرقوب الجنوبي لآل عماد، ومديريّة الغرب الأعلى لآل تلحوق، ومديريّة الجرد الأعلى لآل عبد الملك، ومديريّة العرقوب الأعلى لآل العيد وأبي علوان.

تعاقب على المتصرفيّة سبعة متصرفين بين ١٨٦٠ و ١٩١٤. كان يعاونهم مجلس إدارة مؤلّف من ١٢ عضواً: أربعة موارنة، ثلاثة دروز، اثنين روم أورثوذوكس، سنّي واحد، شيعي واحد، وكاثوليكي واحد.

في هذه الحقبة، كان عدد دروز لبنان ١٢٤٦٧ (عام ١٨٦٧) إلاّ أنّ عدداً منهم قد هاجر إلى مصر وإلى أميركا بسبب الضائقة الاقتصاديّة من جهة، وبهدف الابتعاد عن أرض الشدائد والقتال والحقد من جهة أخرى.

في هذه الأثناء، نشأ تزاحم من جديد على القيادة، فراحت أسرتا أرسلان وجنبلاط تتنافسان على منصب القائمقاميّة. هذا التزاحم، هو الذي سيستمرّ في تاريخ لبنان المستقل فيما بعد.

إذا كان النصف الثاني من القرن التاسع عشر قد امتاز، درزيّاً، بتحويل نشاط الدروز إلى جبل لبنان، فهذا لا يعني أنّ هذا الشعب قد عرف في موطنه الثاني: جبل الدروز في حوران، حالا من الاستقرار والطمأنينة الكاملين.

فما أن قضى العثمانيّون على السيطرة المصريّة للبلاد السوريّة بانسحاب إبراهيم باشا في ١٩ شباط (فبراير) ١٨٤١، حتّى راح الدروز يتحصّنون ضدّ السيطرة العثمانيّة التي تحقّقت بفضل مساندة دول الغرب لبني عثمان ضدّ المصريّين في تلك الحقبة من التاريخ. وإذا كان الدروز قد تعرّضوا لابشع المظالم على يد إبراهيم باشا المصري، فهذا لا يعني أنّهم سيقبلون بالسيطرة العثمانيّة عليهم، إنّما هذا الشعب قد رفض أبداً سيطرة الغريب عليه متى استطاع.

كانت أولى المنازعات المسلّحة بين دروز جبل حوران والسلطة العثمانيّة الجديدة في العام ١٨٥٢، عندما رفض الدروز دفع الأموال الأميريّة لوالي دمشق: محمّد باشا القبرصي، الذي سار يومها بجيش لاخضاعهم، ففاجأه مقاتلو الدروز في إزرع بقتال دام ساعات قليلة، انتهى بهزيمة الباشا. وقد عُرفت هذه المعركة في التاريخ الدرزي بموقعة: ساري عسكر.

وإذ أدّت وساطة سعيد بك جنبلاط، من مشايخ دروز لبنان، مع والِيَي بيروت ودمشق، إلى قبول دروز حوران بإعادة ما غنموه في هذه المعركة من أسلحة وذخائر إلى الدولة، عمد الأتراك لإثارة الحوارنة السنّة، ولإغرائهم بالمساعدة على استخلاص قرى الجبل الغربيّة التي انتزعها منهم الدروز، فحصلت بين الفريقين معركة في اللجاه في العام ١٨٥٦، انتصر فيها الدروز، وعُرفت بموقعة: امسكي[1]. وكان دروز حوران، قبل هذا التاريخ، قد أوجدوا نوعاً من التعاون مع

١ ـ محمّد كرد عليّ، خطط الشام، ج ٣ ص ٨٠

بدو الجبل، الذين رافقوهم في حروبهم ضدّ مسيحيّي لبنان طمعاً بغنائم الحروب، فصار عربان الجبل يساعدون الدروز في بعض حروبهم ضدّ أي كان، بمن فيهم سنّة حوران. وقد اشتركت قبائل البدو مع دروز الجبل في استقبال دروز لبنان اللاجئين إلى هناك بعد أحداث ١٨٦٠ في لبنان، وكان عدد هؤلاء النازحين حوالى ثلاثة آلاف رجل.

في العام ١٨٦٤، جعل العثمانيّون جبل الدروز قضاء تابعاً لدمشق، وفرضوا عليه رسوماً أميريّة باهظة، تكفّل ولاة الجبل، من آل حمدان الدروز، بدفعها للسلطنة. وقد تحمّل الدروز بادئ الأمر مظالم آل حمدان، الذين كانوا يجبرون كلّ قادم جديد للاستيطان في الجبل، على الاعتراف بزعامتهم المطلقة. بيد أنّه بعد حين، راحت الأُسر الدرزيّة تتّحد للحدّ من استبداد الحمدانيّين الذين كانوا يأخذون إنتاج الأراضي من عامة الدروز، متصرّفين بالجبل وكأنّه ملك لهم.

أمام هذا الواقع، قام رجل يدعى اسماعيل الأطرش[1]، كان قد حقّق ثروة وافرة، واشتهر برجاحة عقله ومضاء عزيمته وتفانيه بالدفاع عن كرامة الدروز، فتزعّم الناقمين على الاستبداد الحمداني. وبعد أن جمع الأطرش الناقمين حوله، تمكّن من احتلال قرى الحمدانيّين، وأهمّها: عرى والسويداء، احتلالاً سلميّاً، في العام ١٨٦٩. وعندما استولى الأطرش وأنصاره على هذه القرى، لجأ الحمدانيّون منها إلى القرى الشماليّة الخاضعة لنفوذ آل عامر.

وبذلك، فرضت الأسرة الطرشانيّة سيطرتها على القرى الجنوبيّة بينما استقلّت الأُسر القويّة بزعامة القرى الشرقيّة والشماليّة والغربيّة.

---

١ ـ ينتسب آل الأطرش إلى جدّهم الأعلى علي بك العكس، من الجبل الأعلى، نزح أحد أحفاده إلى برمّانا في لبنان، ثمّ انتقل بنوه إلى بقعسم من إقليم البلاّن، ومنها إلى مرجانه بالغوطة، حيث عجزوا عن صدّ عرب عنزة، فانتقلوا إلى عاهرة، ومنها ذهب الشيخ اسماعيل إلى مزيد الحمدان في السويداء، فأعطاه القرية مقابل مائة رأس ماعز، وأصبح ولده شيخاً، وكان أطرش، وقد رُزق أربعة أولاد، أكبرهم اسماعيل، الذي تكنّى بالأطرش نسبة لأبيه.

في هذه الأثناء، استمرّت المنازعات بين الدروز وسنّة حوران الذين سعوا مع الدولة العثمانيّة لاسترجاع القرى التي تملّكها الدروز بقوّة السيف. وعندما رفض الدروز تسليم هذه القرى، ولسان حالهم: إنّ ما أُخذ بالسَّيف لا يُستردّ إلاّ بالسَّيف، ساقت الدولة عليهم قوّة بقيادة جميل باشا في العام ١٨٧٦، قابلوها عند نبع قراصة، فاز فيها الدروز بعد أن تكبّد الطرفان مئات القتلى.

وبعد عدّة مناوشات، قرّرت الدولة تأسيس قائمقاميّة جبل الدروز، وقوامها ثماني نواحي، على أن يكون القائمقام والمديرون من الدروز. وهكذا أدخلت الدولة العثمانيّة أوّل نظام حكومي إلى الجبل وكان عددهم في الجبل يومها حوالى ٢٥ ألف نسمة[1].

اشترك بعض أعيان بني الأطرش في حكم القائمقاميّة، ممّا جعل الرأي العام الدرزي ينقم عليهم ويتّهمهم بأنّهم اتّبعوا نظام الاقطاع الحمداني، واعتبروا القرى الموجودين فيها ملكاً لهم، يسمحون لمن يشاؤون باستملاك المنازل والأراضي، وينتزعونها ممّن يشاؤون.

في هذه الأجواء، تألّفت جمعيّة سريّة كان رائدها: سعيد نصر، يسانده أبو طلال وهبه عامر، اشترك باجتماعها المنعقد في نجران زعماء أُسر: عزّام، قنطار، جربوع، حجلة، زهر الدين نصر، عطواني، حمزة، عريج، الزاقوط، وغيرها. وقد انتهى الاجتماع بميثاق جاء فيه: «بصفتنا أبناء عم من لحم ودم، سنتعاهد بالله على أنّ كلّ (كلاً) منا يهدر دمه في سبيل تعزيز أيّ فرد منْ أفراد هذه العشائر المتضامنة بالدم والنار»... وسرعان ما راحوا يكتّلون أفراد الشعب ضدّ آل الأطرش. وقد انضمّ إلى هذه الفئة الشعبيّة: شبلي الأطرش، الذي كان يُزاحم شقيقه إبراهيم، شيخ السويداء، على الزعامة. وهكذا نشبت في القرى التي كان يتزعّمها آل الأطرش معارك أهليّة في العام ١٨٨٥، ذهب ضحيّتها عدّة قتلى.

---

١ - محمّد كرد عليّ، خطط الشام، ج ٣ ص ١١٤ و ١١٥

واضطرّ بعض الزعماء للجوء إلى الحكومة في قلعة المزرعة. وقد آثر الشيخ شبلي الأطرش الابتعاد عن هذه المعمعة، فسار إلى قرية خبب، أمّا الشيخ إبراهيم الأطرش فقصد دمشق مستنجداً بالحكومة التي أرسلت ستّ كتائب مشاة، وآلاي فرسان مع المدافع.

تعرّضت الحركة الشعبيّة الدرزيّة لهذه الحملة قرب ثكنة المزرعة، فقابلهم العسكر بضرب المدافع، فانهزم الدروز بعد أن تحمّلوا خسائر فادحة. ودخل الجند السويداء، حيث سارعوا إلى بناء ثكنة عسكريّة تمّ تشييدها عام ١٨٩١[١].

فور دخول عسكر الدولة إلى السويداء، تمّ اعتقال زعماء الحركة الشعبيّة. وبعد مفاوضات أجرتها الحكومة، عاد آل الأطرش إلى قراهم، مقابل دفع الدّية عن جميع القتلى، وتوزيع نصف أراضيهم على الشعب. وهكذا أصبح الفلاّح مالكاً ثابتاً في بيته، كما هي الحال في جبل لبنان بعد صدور نظام لبنان الأساسي عام ١٨٦٠.

إلاّ أنّ هذا الواقع لم يرح الدروز من مشاكل الجوار المزمنة، ففي العام ١٨٨٨، نشبت بين الدروز والحوارنة السنّة معركة في الشقراويّة، عندما شنّ الحوارنة هجوماً بقصد الاستيلاء على بعض المناطق. وقد انتصر الدروز. وفي العام ١٨٩٣، هاجم الدروز خمس قرى لسنّة حوران، إثر خلاف بين الطرفين، فجرّدت الدولة عليهم ٣٠ ألف جندي بقيادة أدهم باشا لتأديبهم. قابل الدروز هذه الحملة عند حدود الجبل، ونشبت بين الفريقين معارك في: قراصة، نجران، السجن، وأم العلق. وبنتيجة هذه المعارك، دخل الجيش السويداء، ثمّ عقد الصلح بين الدروز والحوارنة، وصدر عفو عام، لم يمنع من غدر الدولة بالدروز بنفيها لشبلي الأطرش الذي كان تولّى الزعامة الأولى بعد وفاة شقيقه إبراهيم سنة ١٨٩٢. وكذلك نفت وهبة عامر، و ٢٠٠ من وجهاء الدروز وشبابهم الذين وصل بعضهم إلى جزيرة

١ ـ راجع، محمّد كرد علي، خطط الشام، ج ٣ ص ١١٠ و ١١

رودس، ونفّذ التجنيد الأجباري. وبنتيجة هذا الأجراء، نشبت معارك عديدة بين ١٨٩٤ و ١٨٩٥، تمكّن بعدها الأتراك من تثبيت أقدامهم في الجبل، ومن تقسيمه سنة ١٨٩٦ إلى خمس نواح، لكلّ منها مدير، وهي: السويداء، صلخد، شهباء، ملح، وعاهرة. بيدَ أنّه لم يمضِ وقت طويل حتّى عادت القلاقل، وكان أبرزها، معركة جرت قرب عرمان، كبّد الدروز بخلالها جيش الدولة حوالى ألف قتيل، بعد ٢٨ يوماً من القتال. ممّا جعل تركية تجرّد عليهم سنة ١٨٩٧ نحو ٥٤ كتيبة بقيادة المشير طاهر باشا، فنقل الدروز عيالهم إلى منطقة اللجاه الحصينة، واستعدّوا لمواجهة القوّات التي زحفت من حدود حلب حتّى حيفة، واشترك فيها مع الدولة عرب الشمال والكرد والجركس والحوارنة، فوقعت معركة في تلّ الحديد، عجز فيها الدروز عن منع العسكر من دخول السويداء. فانتقل المدافعون إلى اللجاه، حيث هاجمهم الجيش، واشتبك معهم في معركة دارت رحاها قرب شهباء، دامت ستّ ساعات، وانتهت بما يشبه الصّلح. وبعد أن أرسلت لهم الحكومة الأمان، عادوا إلى قراهم، فغدرت بهم، ونفت منهم المشهورين بعدائها. فهاجمت الجبل، سيّما بعد وصول الهاربين من المنفى وبينهم نسيب الأطرش، وهبه عامر، قفطان عزّام، سلامة الأطرش، وأخبروا عن وفاة الشيخ الروحي؛ حسن الهجري.

كان هذا في غضون العام ١٩٠٠.

إزاء هذا الواقع، تقدّم الدروز من الدولة بمطالب مرفقة بانذار، ملخّصها؛ «إرجاع المنفيّين إلى الجبل، رفع التجنيد الإجباري عن الدروز، الاعتراف بالقانون العشائري المتّبع، وفي حال الرفض، استعدادهم للجهاد حتّى الموت[١]».

ولدى انقضاء مهلة الانذار الدرزي للحكومة دون تلقي الجواب الشافي، راح الدروز يقومون بعمليّات العصابات ضدّ دوريات الجيش والمراكز الرسميّة. ولمّا يئست الدولة العثمانيّة من معالجة أمرهم، رفعت عنهم الضريبة، وأطلقت سراح

---

١ - سعيد الصغير، ص ١٤٤

يحيى الأطرش، وأعادت شبلي العريان وسائر المنفيّين بعد أن وهبهم السلطان عبد الحميد أموالاً طمعاً بولائهم، على أنّهم صرفوا هذه الأموال على شراء السلاح الحديث تحسباً للمستقبل.

استقرّت الأمور في الجبل حتّى العام ١٩٠٣، حيث شرعت الحكومة العثمانيّة ببناء قلعة شرقي السويداء. وسرعان ما راح الدروز يغيرون على العمّال، فأرسلت الدولة قوّة عسكريّة من دمشق لصدّ غارات الدروز الذين قضوا على نحو خمسماية فارس منها في موقعة بصر الحريري. إلاّ أنّ انشغال تركية بالظّروف الدوليّة الخطيرة، لم يسمح بردّة فعل تُذكر من قبل العثمانيّين.

وبحلول العام ١٩١٠، كثرت الأعمال العسكريّة من قبل الدروز، ضدّ جيرانهم الحوارنة السنّة من جهة، وضدّ البدو من جهة ثانية، وضدّ عساكر الدولة من جهة ثالثة. فجرّدت عليهم الدولة حملة عسكريّة قوامها ٣٠ ألف جندي بقيادة سامي باشا الفاروقي، وفي الوقت نفسه، أوفد مطران حوران: نيقولاوس، في مهمّة سلميّة، مصحوباً بكتب العفو والأمان للزعماء، ثمّ أذاع في أنحاء الجبل البيان التالي:

«لمّا كانت الدولة أمّاً شفوقة ورحومة على رعاياها، وخصوصاً الطائفة الدرزيّة التي تعتبرها يدها اليمنى، لذلك أقرر:

«١ - كلّ من سلّم من الزعماء نفسه وسلاحه إلى مركز القيادة بالسويداء، يُعفى عنه.

٢ - مَن تمرّد ولم يسلّم يجازى بالإعدام، مع تحويل جميع أملاكه إلى الدولة العثمانيّة.

٣ - قرّرت إعطاء مهلة ثلاثة أيّام فرصة للتّسليم من تاريخ هذا المنشور» وقد وقّع هذا المنشور: «سامي قائد حوران[١]»

---

١ - سعيد الصغير، ص ١٤٧

انقسم الدروز إلى رأيين، فمنهم من فضّل تسليم السلاح، أمّا الفريق الآخر. فاشتبك مع جيش الدولة بعد انقضاء مهلة الانذار. وكانت المعركة الحامية جنوبي قرية الكفر، وقد أسفرت عن انكسار الدروز، بعد سقوط مئات القتلى من الطرفين. وأحرق الجند عدداً من القرى، إضافة إلى الكفر، بعد أن نهب ما فيها. أمّا الذين خُدعوا وحضروا إلى السويداء لتسليم أنفسهم والسلاح، فقد نُقلوا إلى دمشق، فحكم عليهم المجلس العسكري بالإعدام مطلع سنة ١٩١١، وهم: ذوقان الأطرش. مزيد عامر. هزاع عز الدين. حمد المغوش. يحيى عامر. محمّد القلعاني. أمّا يحيى الأطرش فقد افتدى نفسه بدفع ثلاثة آلاف ليرة ذهبيّة للقائد، وعُفي عن قفطان عزّام وسواه، ونُفي وعذّب الكثيرون منهم. وبعد إحصاء نفوس الجبل، أخذت الدولة العثمانيّة بواسطة القرعة مئات من شبّان الدروز للتجنيد الإجباري. وقد اشترك هؤلاء مع الجيش التركي في حروب البلقان. ولم يعد من لم يمت منهم إلى الوطن إلاّ قبيل نشوب الحرب العالميّة الأولى في العام ١٩١٤.

الفصل التاسع

بانتظار التغيير

- الحرب العالمية الاولى. . . فنواة كيان
- إستقلال بين حربين عالميتين
- الدروز والأمر الواقع
- الأهداف الخطيرة

الحرب العالمية الأولى: فنواة

كيـــــــــــــــــــــان

عشية الحرب العالمية الاولى، كان الدروز، إجمالا، في لبنان وحوران، في وضع المناهضين للدولة العثمانية، والعاملين على تقويض سيطرتها على المنطقة. وكانوا، والمسيحيين، قد تناسوا أحقاد مذابح القرن التاسع عشر وضغائنه. وعند إعلان الدستور سنة ١٩٠٨، وقد اشترك ستّون نائباً من العرب بمجلس المبعوثين الذي كان عدده ٢٤٥ نائباً، عُيّن من الدروز محمّد أرسلان في هذا المجلس. فكان إحدى ضحايا عدوان الحامية التركية على مركز المجلس في استنبول في نيسان (إبريل) سنة ١٩٠٩، ثم عُيّن مكانه الأمير شكيب أرسلان. على أنه عند تأسيس الجمعية القحطانية في العام ١٩٠٩ نفسه، وكانت تدعو لتشكيل مملكة عربية مستقلّة عن الأتراك، اشترك بعضويتها الأميران أمين وعادل أرسلان.

وعندما اجتمع أعيان لبنان في بيروت وأبلغوا الوالي التركي مطالبهم الوطنية في العام ١٩١٢، إشترك الدروز اشتراكاً ملحوظاً في هذا الاجتماع.

بيد أنه مع نشوب الحرب العالمية الاولى، احتلّت الدولة التركية المدن والمراكز اللبنانية، بحجّة حمايتها من دول الحلفاء، وأقدمت على إلغاء نظام المتصرفية، بعدما اتّهمت اللبنانيين المجتمعين في بيروت، وبينهم أعيان الدروز، بالتشيّع للحلفاء، ونفت ١٢ منهم الى القدس.

ومع أن جمال باشا قد حاول استمالة الدروز إليه عن طريق منح الأوسمة والرتب الى بعض أعيانهم، فإن الدروز بقوا على مناهضتهم لاستنبول.

وعندما ضربت المجاعة جبل لبنان بفعل الحصار التركي، هاجر الى جبل الدروز في حوران عدّة آلاف من دروز لبنان ومسيحيّيه، طلباً للقوت، ومنهم من بقي هناك على الرحب والسعة الى أن انتهت الحرب.

أمّا في سورية، فإنّ أحرار الدروز، ومنهم: سلطان الأطرش، وحمد عامر،

وفضل الله هنيدي، وحمد البربور، أخذوا ينظمون الخطط لعرقلة حركات الجيوش العثمانية بين دمشق وفلسطين، كما رفضوا انخراط الدروز بالجيش التركي، بحجّة «العمل في أراضيهم لإخراج الحبوب للجيش». إلا أنّه لم يصل من هذه الغلال شيء للجيش. وكان جبلهم ملجأً لأحرار الشام على إختلاف مذاهبهم، لّما فرّ هؤلاء من مظالم الاتراك. وكان هذا الجبل أقوى صلة بين جزيرة العرب والشام، خاصّة بعد استقلال الحجاز. وفيه تألّفت عصابات من الدروز لإلقاء الاضطراب في صفوف الجيش التركي. وعندما افتقرت مدينة دمشق للغذاء، قام الدروز ببيعها الحبوب التي منعوها عن الأتراك. ولولا ذلك لجاعت دمشق[1].

وأهم من هذا كلّه، أن الدروز قد اشتركوا بشكل ملحوظ في الثورة العربية ضدّ الأتراك بقيادة فيصل، الذي أوفد في ٢٨ آذار (مارس) ١٩١٨، مندوباً عنه الى الجبل، مرفقاً بالكتاب التالي نصه:

« بما أننا قد انتدبنا السيد نسيب البكري الى جهاتكم بالوكالة عنا، ريثما نحضر بذاتنا ويحضر أخونا الامير زيد، فيجب والحالة هذه، إجراء جميع التسهيلات التي اعتدنا أن نراها من أمثالكم الموصوفين بالغيرة العربية والحميّة والشهامة العدنانية، بطرد أعدائنا وأعداء، وطننا الذين إذا لم تتّحد على طردهم من ديارنا، فإنهم لا يُبقون منّا فرداً، وإننا سنأتيكم قريباً بجيوشنا ومعداتنا، هدانا الله وإيّاكم سواء السبيل، ووفقنا للتغلب على الأعداء لراحة العباد وتخليص البلاد[2] ».

أرسل فيصل هذا الكتاب من العقبة، حيث كان قد وصل بجيشه العربي. وبعد استلامهم الكتاب، توجّه فريق من الدروز الى هناك، للاتصال بالجيش العربي، وتقرّرت لهم الاسلحة والرواتب، وقد اشتركوا في الثورة، رغم معارضة فريق من الدروز بقيادة الامير سليم الحاكم. وعندما قدم الجيش العربي الى الازرق، عند حدود الجبل، واتخذه مقرّاً للقيادة، وافاه الدروز الى هناك، واشتركوا بقتال الاتراك. ثم شكّلوا بقيادة سلطان الاطرش وحمد البربور، قوّة

١ - محمد كرد علي، خطط الشام، ص٣ ص١٤٦-١٤٧
٢ - سعيد الصغير، ص ١٤٩-١٥٠

من الخيّالة لمهاجمة القوّات التركية في مراكزها. ومنذ ذلك التاريخ، ساهم الدروز مساهمة فعّالة في جيش فيصل، الذي، بعد دخوله دمشق في ١٠ تشرين الأول (أوكتوبر) واستتباب الامر للحكومة العربية الجديدة، التي كان من أعضائها الامير عادل أرسلان، معاوناً للحاكم العسكري العام ومستشاراً للملك فيصل، ورشيد طليع مديراً للداخلية، نفّذ فيصل ما كان قد تمّ الاتفاق عليه في الازرق منذ البدء، «بجعل جبل الدروز مستقلاًسياسياً وأدبياً، مع العلاقات الودية والمحالفة العسكرية بين الحجاز وسورية وجبل الدروز، وإنه لا سلطة فعلية أو عسكرية لحكومتي سورية والحجاز على جبل الدروز، بل إنّ الأمير فيصل، يُعتبر أميراً على الجبل من الوجهة الأدبية والتشريفية[1]»، وعُيّن الأمير سليم الأطرش من قبل حكومة فيصل حاكماً على الجبل، وانتُخب نسيب بك الاطرش ليكون بدمشق عضواً في مجلس الشورى.

وعندما عقد فيصل مع رئيس حكومة فرنسة: كليمنصو، معاهدة ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٩، التي اعترفت فرنسة بموجبها باستقلال سورية، جاء في المادة الخامسة من تلك المعاهدة: «يسهل بالمشاركة مع فرنسة تنظيم دروز حوران بشكل استقلال إداري داخل الدولة السورية تكون مجهَّزة بأوسع استقلال يلتئم مع وحدة الدولة[2]».

استقلال بين حربين عالميتين

ما أن دخلت فرنسة سورية إثر انتصارها على فيصل، حتى تنادى الدروز وألّفوا حكومة خلال اجتماع عُقد في السويداء بتاريخ ٢٠ كانون الاول ١٩ (ديسمبر) ٢٠، صدرت عنه مقررات عدة؛ منها أن «حكومة جبل الدروز تقبل بالانتداب الفرنسي بشكل لا يمسّ استقلالها» وأنّ «حكومة جبل الدروز هي

١ - سعيد الصغير، ص ١٥١، بالاستناد الى: الحرب العظمى، ص٤٧ ص٢٥
٢ - محمد كرد عليّ، خطط الشام، ج٣ ص ١٧٢

حكومة شورية ومستقلّة استقلالا داخلياً تاماً» وقد حُددت هذه الحكومة «المستقلّة استقلالاً داخلياً تاماً» على الشكل التالي:

«تضم هذه الحكومة كامل وعرتَي اللجاه والصفا، وتمتد الى حدود دير عليّ من الجهة الشمالية، والى حدود الأزرق من الجهة الجنوبية». وفيما يلي النصّ الحرفي لمقررات اجتماع السويداء:

١ ـ حكومة جبل الدروز هي حكومة شورية ومستقلة استقلالاً داخلياً تاماً.

٢ ـ تقبل حكومة الجبل الانتداب الفرنسي بشكل لا يمسّ استقلالها.

٣ ـ تضمّ هذه الحكومة كامل وعرتي اللجاه والصفا وتمتد الى حدود دير عليّ من الجهة الشمالية، والى حدود الازرق من الجهة الجنوبية.

٤ ـ يرأس هذه الحكومة حاكم أهلي ينتخبه الاهالي وفقاً لقانون مخصوص مرة كل ثلاث سنوات، ويكون لها مجلس استشاري كبير يُنتخب أعضاؤه وفقاً لقانون مخصوص كل ثلاث سنوات.

٥ ـ يقوم هذا المجلس مقام المجلس الحالي ولا يقلّ أعضاؤه عن الثلاثين عضواً.

٦ ـ تُعيّن وتحدّد صلاحية ووظيفة كلّ من الرئيس والمجلس بقانون خاص يوافق عليه عموم البلاد بجمعية عامة.

٧ ـ تستمدُ حكومة الجبل ما تحتاج إليه من المساعدة المالية والفنيّة والاقتصادية من الحكومة المنتدَبة.

٨ ـ لا يحقُّ للحكومة المنتدَبة المداخلة بأمور الجبل الداخلية ولا تجنيد سكانه ولا نزع الاسلحة منهم ضمن المنطقة الافرنسية.

٩ ـ يُعهد بأمور الجبل السياسية الخارجية لمأموري الحكومة المنتدبين السياسيين ولا يكون للحكومة الوطنية مأمورون سياسيون إلا في الشام وفلسطين وجبل لبنان.

١٠ ـ واردات هذه الحكومة تكون:

أ ـ ما يصيبها من حصة الجمارك السورية والفلسطينية.

ب ـ ما يصيبها من واردات مالح أثرى وكاف.

ج ـ واردات قرى أملاك الدولة التي ستدخل ضمن حكومة الجبل.

د ـ ما يطرحه المجلس المالي من ضرائب عند الاحتياج المبرم، على أنه لا يحق لهذا المجلس استيفاء ضريبة الاعشار من حاصلات الأراضي، إنما الاموال التي يجوز له أن يقرر استيفاءها من الأراضي يجب أن تكون مقطوعة ومصدقاً عليها من عموم أهل البلاد بجمعية عامة.

١١ ـ إذا خالف رئيس الحكومة منافع الجبل العمومية ومصالحه الحيوية وأخلّ بالقوانين الموضوعة الأساسية، أو أعطي قرار من المجلس بتنحيته، واستحصل على فتوى من مشايخ العقل بذلك، فحينئذ يتنحى ويُنتخب خلافه.

١٢ ـ مشايخ العقل يكونون منصوبين مدى الحياة ولا يُعزلون ولا يحقُّ للحكومة الوطنية والمنتدبة المداخلة بوظائفهم الدينية[١].

عُرضت هذه المطالب على رئيس البعثة الفرنسية الى دمشق ، فأجرى عليها تعديلات هامة وافق عليها وجهاء الدروز، ومنهم: الامير سليم الاطرش، الامير نسيب الاطرش، فضل الله هنيدى، توفيق أبو عسّاف، الشيخ محمود أبو فخر (قاضي المذهب)، عقله القطامي، قفطان عزّام، جبر شلفين، فخر الدين الشعراني، مسعود غانم...

والتعديلات التي أجرتها فرنسة على تلك المبادىء قضت «بفرض الانتداب وتعيين مستشارين فرنسيين وعدم ثبات انتخاب الحاكم الاهلي إلا بموافقة فرنسة، التي جعلت لنفسها الحقّ في تنظيم قانون صلاحيات الحاكم والمجلس واللجنة الادارية، وبأن لا تتعدى صلاحيات معتمدي الجبل في دمشق ولبنان الامور

١ ـ راجع: سعيد الصغير، ص ١٥٣-١٥٤

الاقتصادية ، كما اعترفت التعديلات بحقوق الاقلّيات (ضمن الدولة الدرزية) وأجازت حمل السلاح داخل الجبل، وعدم أخذ (تجنيد) إجبارى من الدروز. «إلا أنّ التعديلات نفسها تضمنت...... تأجيل الاعتراف بحدود الجبل وباسم حكومته. وأضافت إلى ايرادات الخزينة «الرسوم التي تُفرض على المناجم المعدنية المحتمل اكتشافها في الجبل[1] ». وقضت التعديلات بإعطاء فرنسة الحق بالوجود العسكرى في جبل الدروز.

وفي ٥ نيسان (إبريل) ١٩٢١ أعلن الانتداب استقلال الجبل. وفي الأول من أيار (مايو) عُقد اجتماع لوجهاء الدروز، تمّ بخلاله انتخاب الاميـر سليم الاطرش حاكماً على الجبل، الذي تقرّر تقسيمه الى ١٣ ناحية، يكون لكل منها نائبان، وقد تمّ تعيين النواب بسرعة،وزيد عددهم بعدها الى ٤٢ ، وعندما عُرضت هذه النتائج على الموفد الفرنسي الكومندان ترنكا، نحّى من النواب ٢٢ عضوا وأبقى على ٢٠، فاجتمع هؤلاء في السادس من أيار (مايو) ووافقوا على اعتماد علم للدولة الجديدة (يرمز للعقيدة المذهبية...) وهو ذو خمسة ألوان: أخضر وأحمر وأصفر وأزرق وأبيض، ورُسم في جانبه ١٣ نجمة إشارة الى عدد النواحي ، وفي زاويته علم فرنسة، وعيّنوا مفتشاً عاماً ومدراء للداخلية والعدلية والمعارف والمالية ، وقضاة للعدلية، وقائمقامين ومدراء نواح من زعماء الأسر، وقائداً للدرك الذي كان قد بلغ عدد أنفاره ثلاثمائة اختيروا منْ مختلف الأسر. وانتُدب نسيب الأطرش ممثّلاً للجبل في دمشق.

استتبّ الأمر للدولة الدرزية الفتية التي راح حاكمها وأعوانه يعملون بجهد لنشر النظام وتوطيد القانون، وقد بلغت واردات الخزينة في السنة الاولى ٤٥٨٤٠ ليرة ذهبية فرنسية، ومصاريفها ٣٠ ألف ليرة، وكان عدد سكان الجبل حوالي ٥٠ ألف نسمة، يستوطنون قرابة المائة قرية.

---

١ ـ راجع: سعيد الصغير، ص ١٥٤ – ١٥٥

إلا أنّ القادة الدروز كانوا قد أبقوا على التعديلات التي أجراها الفرنسيون على مقررات اجتماع السويداء سرّية، لذلك فعندما دخلت الجبل في ٢٥ حزيران (يونيو) بعثة فرنسية عسكرية، استناداً للاتفاقيات، ظهرت بوادر استياء في صفوف المواطنين، مما جعل الفرنسيين يرسلون بضع طائرات تحلّق في سماء الجبل لتلقي مناشير ودّية تنبىء بقدوم حملة فرنسية «بصورة حبّية» فازدادت الشكوك، وبدأ التذمّر ينذر بسوء المصير. فسارع الامير سليم الاطرش الى محاولة تطويق المضاعفات عبر اجتماع دعا إليه ممثلين عن الشعب، عُقد في أوائل العام ١٩٢٢، تقرّر فيه، إعادة البحث في الاتفاق الذي تمّ مع الفرنسيين، وطالب المجتمعون بالعفو العام عن المحكومين السياسيين وبإعادة المنفيين، وبإنتخاب أعضاء للمجلس النيابي بصورة قانونية تنسجم مع عدد سكان المناطق، وبإلغاء التعيين الذي «حصل بصورة الاستنساب» واستنكروا وجود قوة فرنسية لارهاب السكّان وفرض الضرائب الباهظة التي يجب فرضها برضى الشعب....» وطالبوا «بعدم الصرف من صندوق الجبل لغير المأمورين المستخدمين في الحكومة الوطنية، وبتسليم الجبل حصته من الجمارك لصرفها على المرافق النافعة وبرفع ضريبة دمشق عن الحبوب، وبالسماح بتصدير المحاصيل الى الخارج لأن التجارة حرة».

كان أحد المبعوثين الفرنسيين، الكومندان أدلبوس، حاضراً الاجتماع، فانسحب منه بحجّة أن «لا صلاحية له للإجابة على هذه المطالب التي من شأن البعثة في دمشق أن تبتّ فيها».

كان لذلك الاجتماع نتائج سلبية في الجهتين: الفرنسية والدرزية. فبينما استاء الدروز لانسحاب المبعوث الفرنسي، استاءت البعثة الفرنسية بدورها لوضع هذه المطالب الجريئة، ولم يكن قد مضى على الدولة التي أوجدوها ما يسمح برفعها من المهد. وسرعان ما تُرجم الاستياء الى مناوشات وقعت بين مسلحين دروز وجنود فرنسيين، أسفرت عن مقتل بضعة جنود بينهم ملازم، وعن تعطيل الآليّات الفرنسية، وتدمير منزل الأمير سلطان الاطرش في ٢٦ تموز (يوليو)، كما

أسقط الدروز طائرة فرنسية في ٢٣ كانون الثاني (يناير) من العام التالي (١٩٢٣).

والعفو الذي أصدره شفلر، (مندوب المفوض السامي الفرنسي في دمشق) في احتفال عيد الاستقلال عام ١٩٢٣، والذي قضى بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، لم يساعد على تلطيف الأجواء. وإذ تأكد الامير سليم الاطرش من فقدان ثقة الأهلين بالحكومة، عمد الى الاستقالة، وعاد عنها ثلاث مرات أمام إلحاح الفرنسيين، الى أن توفاه الله في الخامس عشر من أيلول (سبتمبر) عام ١٩٢٣ فأسندت حاكمية الجبل الى المستشار الفرنسي «كربيا» الذي كان قد حلّ مكان «ترنكا» وذلك بسبب خلافات زعماء الدروز على منصب الحاكمية الذي شغر بوفاة الامير سليم الاطرش.

حلّ الحاكم الفرنسي الجديد المجلس النيابي، وجرى انتخاب أعضاء جدد وافقوا على إحالة الحاكميّة له، وصادق الجنرال ويغان على هذا الإجراء، مما حدا زعماء الدروز على الاعتراض ضدّ هذا الاجراء الجديد، مطالبين بالحكم الوطني، ورفض معظم النواب إذ ذاك التعاون مع كربيا.

وعندما أطلت ذكرى الاستقلال الرابعة في الخامس من نيسان (إبريل) ١٩٢٥، كان الزعماء قد تهيّأوا لعرض مطالبهم على الجنرال سراي المندوب السامي الجديد، فكانت ردّة فعل الجنرال الفرنسي قاسية، إذ نفى بعض الزعماء الى تدمر، وأنذر الباقين بوجوب ملازمة الجبل وعدم إثارة القلاقل، فبدأ التوتر يتعاظم.

حاول الفرنسيون معالجة الموقف دون أن يتخلّوا عن حكم الجبل المباشر، فأُعطيَ كربيا إجازة لمدة ثلاثة أشهر بدءاً من ١٧ آذار (مارس) يقضيها في فرنسة، وعُيِّن مكانه بالوكالة الكابيتين رينو الذي سعى الى اكتساب مودّة الشعب، فاتخذ بعض الاجراءات الكفيلة بتخفيف أوزار المكلّفين، كرفع الجزاء

النقدي ،وإلغاء فريضة تكسير الحصى ، وإلغاء الإجراءات القاسية، كالضرب، وإلغاء مراقبة البريد، والسماح بالاجتماع وبحرّية إبداء الرأي.

إلا أنّ هذه الاجراءات الطيّبة كانت، كما بدا ، مقدّمة لنهج جائر، إذ ما لبث رينو أن اتّبع أثر الحاكم الأصيل كربيا في طريقة معاملته لأبناء الجبل، ممّا جعل نسيب الاطرش يقصد بيروت طالبا وساطة بعض زعماء الدروز اللبنانيين لاقناع المندوب السامي الفرنسي: سراي، بأن يحقّق مطالب الدروز، ولكنّ المفوض الفرنسي رفض مقابلة الاطرش الذي غادر بيروت حاملاً شعار :« البنادق تتكلم ».

كان على رأس المطالب الدرزية أن تعزل فرنسة كربيا من حاكمية الجبل، ويقول سراي في مذكراته: « كنت أرغب في أن أبدل كربيا بضابط أفضل منه ، ولكني انتظرت أن يعود الى السويداء أولا، كي لا يقال أن حملات آل الاطرش أرغمتني على ذلك، مما يؤثر على مكانة فرنسة ».

توجّس الدروز شراً في مواقف الفرنسيين، وظهرت بينهم دعوة الى وجوب المطالبة بالوحدة مع سورية، على غرار ما كان حاصلا في لبنان من قبل غير المسيحيين، ورأى هؤلاء الداعون أنه قد يكون في ذلك مخرج لحتمية التصارع غير المتكافىء بين الدروز وفرنسة، وكان عدد دروز الجبل آنذاك قد بلغ ٤٤٣٤٤ وكانت مساحة الجبل ٧٩٢٠ كيلومتراً مربعاً، يقطنه ، إضافة للدروز، ٤٦٥٤ مسيحياً، و٧٢٥ مسلماً سنيًا[١].

لاقت دعوة المنادين بفكرة الاتحاد مع سورية آذانا صاغية عند العقلاء، شرط أن يكون هذا الحلّ مرحليا، فتألّف وفد من الأمراء: حمد ونسيب ومتعب وبرجيس وصياح وسلمان الاطرش، ومن فضل الله وحسين هنيدي، وعبد الله النجار، وفوّاز ونجم وهلال عز الدين ، وقفطان وحمد عزّام، وسعيد وداوود

١ ـ راجع: سعيد الصغير. ص ١٥٩

عسّاف، وجاد الله سلام، وحمّود نصر، وحمّود جربوع، ومحمود أبو عسلي، ونسيب نصّار، وخليل كيوان، وأسعد مرشد، وشبيب القنطار، وفرحان أبو راس، وحسن اللحّام. وقصد هذا الوفد دمشق، حيث قابل النائب الفرنسي أوغست برنيه، وقدم له مذكرة خطيّة تطالب بإعادة الحكم الوطني، أي بكفّ يد الحاكم الفرنسي، وتذكر، استطراداً، أن...... «جبل الدروز هو جزء لا يتجزأ من سورية تجمعه معها جامعة اللغة والجنس وتربطه روابط إقتصاديّة مستحكمة الحلقات، وكلاهما مرتبط بالآخر منذ عصور طويلة بروابط لا تفصم عراها.....» أي أنّ الدروز خيّروا الفرنسيين بين الحكم الوطني الدرزي وبين الاتحاد مع سورية.

وعندما قصد الوفد بيروت، إثر رد النائب الفرنسي في دمشق بوجوب نقل هذه المطالب الى المندوب السامي، رفض سراي استقبال أعضائه، مهدّداً إيّاهم بالنفي إذا لم يعودوا الى الجبل فوراً...

إثر هذه التطورات، تنادى زعماء الجبل في أواخر حزيران (يونيو) وألّفوا في السويداء «جمعية وطنية» ترأسها سلطان باشا الاطرش، كان على رأس مقرراتها «التضحية بكل غالٍ وثمين في سبيل الاستقلال..... وكل نائب يخالف مقررات الأمّة يُهان ويُضرب».

كان سلطان الاطرش على اتصال وثيق بفيصل، وقد ذكر «تومي مرتان» الذي أوفدته الحكومة الفرنسية الى جبل الدروز للتحقيق في أسباب الفوضى، عبر تقرير مؤرّخ في ٧ تموز (يوليو) ١٩٢٥ عن «صلة بين فريق من آل الاطرش وشرقي الاردن».

راح سلطان الاطرش يسير من قرية الى قرية في الجبل مستنهضاً الهمم للثورة على الفرنسيين، فلاقى تجاوباً حماسياً من قبل بني معروف، بينما كان الفرنسيون يسعون لاعتقال سلطان. وسرعان ما انفجر الموقف في ١٩ تموز (يوليو) إذ بينما كان الثوار مجتمعين في بلدة عرمان من الجنوب، حلّقت طائرتا استكشاف فرنسيتان، فأطلق عليها الثوار وابلا من الرصاص أسقط إحداهما. وفي

٢٠ تموز (يوليو) توجّه الثوار الى صلخد واحتلوا مركزاً للسلطة الفرنسية هناك، وفي اليوم التالي استولوا على مركز آخر في شمال الكفر إثر معركة حامية تكبّد فيها الطرفان عشرات القتلى والجرحى. وفي السادس والعشرين من تموز (يوليو)، توجه الثوار الى السويداء وأحرقوا سرايا الحكومة.

إستمر النزاع حامياً على هذا الشكل، والفرنسيون يتكبدون الخسائر في العتاد والجند، حتى توسط بعض وجهاء الدروز اللبنانيين بين المندوب السامي وزعماء الجبل، وكان بين أصحاب المساعي الحميدة الامير فؤاد أرسلان والسيد عبد الله النجار، وقد أدّت المساعي الى البحث في عقد هدنة. ومن أجل الدخول في مفاوضاتها ، وضع زعماء الدروز لائحة من إثني عشر بنداً، تؤكّد في مجملها على تمسّكهم باستقلال الجبل، واستمراره وطناً قومياً درزياً، وفيما يلي نص الشروط الدرزية التي وضعوها في ١٥ آب (أغسطس) ١٩٢٥ خلال اجتماع عقد في قرية المجيمر من الجبل.

١ ـ العفو العام مصدّقاً عليه من رئاسة الجمهورية الفرنسية، وعدم التحقيق في حوادث الثورة وعدم اعتبار أحد مسؤولا.

٢ ـ لا ترسل الحكومة قوّات كبيرة أو صغيرة الى الجبل.

٣ ـ إطلاق سراح جميع من اعتُقل بسبب الثورة سواء كان من سكان الجبل أو من خارجه.

٤ ـ يُقبل مستشار إداري فرنسي في الجبل دون أن يتدخّل فعلياً في الشؤون.

٥ ـ ينتخب الشعب الدرزي لجنة مؤقتة تشكّل حكومة الجبل وتحلّ محل الحكومة الملغاة بسبب الثورة.

٦ ـ ينتخب الشعب الدرزى حاكماً وطنياً ومجلس أعيان تقرّر كيفية تأليفه ودرجة ارتباط الحاكم به اللجنة المذكورة في البند الخامس.

٧ ـ تعاد المبالغ الخاصة بصندوق الجبل والمبالغ المودعة بالبنك السوري أو غيره الى إدارة مالية بالجبل.

٨ ـ تُدفع حصة الجبل من الجمارك لخزينة الجبل، ولا يصرف شيء منها قبل ادخاله الى الصندوق.

٩ ـ لا تمنع الحكومة الفرنسية الدروز من الدخول في الوحدة السورية.

١٠ ـ عدم نزع السلاح من الدروز.

١١ ـ عدم تعيين أحد من الموظفين السابقين إلا بقرار من اللجنة المذكورة في البند الخامس.

١٢ ـ إلغاء وظائف الممثّلين ومأموري الاستخبارات الفرنسيين الذين كانوا سابقا.

وانتُدب للمفاوضة بموجب هذه الشروط كل من:

فضل الله باشا هنيدي، محمد باشا عزّ الدين، سليمان بك عبدي الاطرش، سليمان بك نصّار.

إلا أنّ هذه المطالب، قوبلت من جانب الفرنسيين بتغريم الدروز خمسة آلاف جنيه استرليني على سبيل التعويض الحربي، وتحميلهم كافة أضرار الحرب وخسائرها التي لحقت بالأهالي والتجار، وإعادة السلاح الذي غنموه أثناء القتال.

ظهر إثر ذلك تياران في الجبل، الاول يقول بإجراء الصلح مع الفرنسيين، ومن أنصاره حمد وعبد الغفّار ونسيب الاطرش، وفريق يرفض الصلح ويقول باستمرار الثورة حتى النصر، وعلى رأسهم سلطان الاطرش. علما بأن هذا الأخير كان متعاطفا مع فيصل بن الحسين.

عزّز سلطان موقفه باستقدام وفد من أعيان دمشق، حضر الى الجبل، وألقى أعضاؤه الخطب الحماسية في الدروز، التي وعدوا عبرها بإضرام الثورة في دمشق

«أمّا إذا بقيتم منفردين في ساحة الوغى، فستقهرون إن لم يكن اليوم فغدا، أمّا إذا أراد سلطان أن يسير بكم الى دمشق، فستُفتح أبوابها له.... وعندما يبسط سلطانه على دمشق سيكون بوسعه أن يملي شروطه على الفرنسيين..... تقدّموا نحو ضواحي دمشق حيث يأتي الدمشقيون لملاقاتكم، فلكم يرجع الفخر لأنكم كنتم في طليعة من سعى لتحرير البلاد».

أثّر هذا الكلام في بني معروف. وازداد الراغبون في متابعة الثورة حماسا.

وتوسّعت آمال سلطان الاطرش الذي أصبح آملاً بمساندة الدمشقيين. وفي الثالث والعشرين من آب، أذاع بياناً جاء فيه:

«....... أيها السوريون، لقد أثبتت التجارب أن الحقّ يُؤخذ ولا يُعطى، فلنأخذ حقّنا بحد السيف، ولنطلب الموت توهب لنا الحياة... لقد نهب المستعمرون أموالنا واستأثروا بمنافع بلادنا وأقاموا الحواجز الضارّة بين وطننا الواحد وقسّمونا الى شعوب وطوائف ودويلات».

ولخّص سلطان الاطرش أهداف ثورته في نهاية البيان بثلاثة بنود:

١ - وحدة البلاد السورية ساحلها وداخلها، والاعتراف بدولة عربية واحدة مستقلّة استقلالاً تاماً.

٢ - قيام حكومة شعبية تجمع المجلس التأسيسي لوضع قانون أساسي على مبدأ سيادة الأمّة سيادة مطلقة.

٣ - سحب القوة المحتلة من البلاد السورية وتأليف جيش محلّي لصيانة الأمّة.

وفي الرابع والعشرين من آب (أغسطس)، هاجم الدروز دمشق لاحتلالها على أمل أن يساندهم الدمشقيون من داخل، بيدَ أن هجومهم قد باء بالفشل، إذ خلّ الدمشقيون بوعدهم. ورغم معارضة قسم كبير من أبناء الجبل، عاود سلطان باشا الكرّة في السابع عشر من أيلول (سبتمبر)، ويبدو أنّ الفرنسيين

كانوا لهم بالمرصاد، فوقعت معركة في منطقة المسيرفة، تكبّد فيها الدروز والفرنسيون خسائر فادحة في الأرواح، انسحب على أثرها الدروز من جديد. ومنذ ذلك الوقت راحت الحملات الفرنسية تتوالى على الجبل، حيث أظهر أهله شجاعة فائقة في الدفاع حتى الاستشهاد، وحاولوا إرباك الفرنسيين بشنّ حرب عصابات على مواقعهم في الجبل وخارجه من ضواحي دمشق، فيما تطوّع عدد لا بأس به من دروز لبنان لنجدة إخوانهم في جبلهم، وأصبح رجال الثورة يُعرفون بالمجاهدين.

وفي الثامن عشر من تشرين الأول (أوكتوبر)، شنَّ الدروز من جديد هجوماً من أربعة محاور على دمشق، محاولين الوصول الى قصر العظم لاعتقال الجنرال سراي، وكادوا يفلحون في ذلك لو لم يُصدر سراي أمراً بالرد العنيف، مما كبّد دمشق وأهاليها خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات، فراح أهاليها يلحّون بالمطالبة بوقف إطلاق النار....... بينما انسحبت أكثرية المجاهدين الى الجبل، وبقي بعض العصابات - كما أسماها مؤرخو الدروز - يقاتل الفرنسيين في حملات خاطفة. وامتدت حرب العصابات الى المناطق الدرزية الواقعة غرب جبل الشيخ من لبنان.

ففي ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) توجّهت طلائع المجاهدين الى حاصبيا بقيادة حمد بك الدرويش وفارس مفرّج، فاستسلمت الحامية الفرنسية لرجال الدين في خلوات البياضة دون قتال، فشكّل المجاهدون اذ ذاك لجنة لادارة الشؤون العامة برئاسة مسيحي عن حاصبيا ، ووزع زيد الأطرش بيانا الى المسيحيين يعلن عن «أنّ قدوم الدروز هو لإنقاذ المنطقة من النفوذ الأجنبي..... وهم قاموا باسم الوطن لا باسم الطائفية..... فعلى أبناء الوطن معاونتهم لادراك هذه الغاية التي تستند على مبدأ رئيسي وهو: الدين لله والوطن للجميع».

إلا أنّ مسيحيي منطقة مرجعيون - حاصبيا قد تعرّضوا للتجاذب من جهتي الدروز والفرنسيين، فلم يتمكّنوا ، نظراً للعدد الصغير الذي يمثلون في تلك المنطقة،

من اتخاذ موقف موحّد . بينما استمرّ المجاهدون في قتالهم ضدّ الفرنسيين فاحتلوا قرى عدة. وأحدثوا المعارك في مرجعيون وجوارها، فتمكنوا من احتلال قلعتها بمساعدة المسيحيين ، ولكنّهم آثروا عدم البقاء فيها « حفاظاً للروابط الوطنية بين المسيحيين والدروز » .

وامتدت أعمال المجاهدين الى راشيّا حيث وقعت معركة قاسية حول قلعتها التي كان يتّخذها الجنود الفرنسيون موقعاً لهم، تكبّد الطرفان بخلالها خسائر كبيرة. واضطر الدروز إثر ذلك إلى الانسحاب، بينما شنّت القوات الفرنسية حملات مضادة، فعززت مواقعها في راشيا ، واستعادت حاصبيا ، وانزلت بالدروز الخسائر الفادحة، مما جعل ثورتهم تهمد لبعض الوقت. وقد جرت مفاوضات غير مباشرة حينذاك بين الفرنسيين ودروز الجبل ، عمل لها الامير أمين أرسلان وفوزي الغزّي ولطفي الحفّار وعفيف الصلح، إذ توجه هؤلاء في ١٧ كانون الأول ـ ديسمبر ـ (١٩٢٥) من دمشق الى الجبل واجتمعوا مع زعماء الثورة الذين تنازلوا صراحة عن مطلبهم الاساسي باستقلال جبل الدروز، واستعاضوا عنه بمطلب « توحيد الحكومات السورية » . إلا أنّ المفاوضات قد فشلت بسبب اشتراط الحكومة الفرنسية أن يسلم الثوار سلاحهم ، ورفض الثوار لهذا الطلب.

إثر ذلك، حاول الفرنسيون إقناع الدروز بتسليم سلاحهم ليعاد لهم الاعتراف بدولتهم، فنشرت الطائرات الفرنسية في ٢٢ كانون الاول ـ ديسمبر ـ فوق الجبل منشوراً صادراً عن الجنرال أندريا فجاء فيه:

« ......إنني عازم على جمع المجلس عن قريب في درعا ، فالشيوخ الذين يأتون سيتناقشون معي في القانون العتيد الذي سيُعطى للدولة الدرزية، وسنعتبره مع المأمورين الجدد ونقرر أمر السلام ويرجع العمران والفلاح الى بلادكم مع رجوع الطمأنينة » .

على أن البيان نفسه هاجم سلطان الأطرش الذي « لا يرغب في استقلال جبل الدروز بل يريد أن يحكم البلاد تحت أمرة أمير من أمراء العرب، فيأمر

وينهي إذ ذاك كسيد مطلق، وكون العنف والاستبداد من طبعه فلا يصرّف إدارة الأمور بغير العنف والقساوة».

وفي الشهر التالي، (كانون الثاني - يناير- ١٩٢٦) وزّع منشورٌ آخر لاندريا جاء فيه:

«.......أيّها الدروز.......نحن الذين منحناكم الاستقلال وجعلنا جبل الدروز دولة مستقلّة مساوية لدولتي حلب ودمشق، وقد عملنا هذه الأمور لمصلحتكم بالرغم من معارضة أعدائكم الذين لم يكونوا مسرورين، بل متكدّرين غاية الكدر من رؤيتكم مساوين لهم في المجالس وفي مقاعد الحكومة وفي الاحتفالات الرسمية وأمام كبار وعظماء الأرض، الذين كنا ندعوهم خصّيصاً لزيارة جبلكم....»

إلا أن الثقة التي كانت قد فقدت في وجدان الدروز، عجزت مناشير أندريا عن إعادتها، وقد عبّر عن ذلك عبد الغفار باشا الاطرش في رسالة وجهها الى المندوب السامي الفرنسي الجديد: هنري دي جوڤنيل جاء فيها:

«.........إنّ التجارب الماضية التي جُرّبت في زمن أسلافك الثلاثة لم تترك..... أثراً من الثقة......لذلك ليس من الأمور الهينة في الوقت الحاضر إقناع الشعب الدرزي وجميع الثوّار بترك السلاح بلا قيد ولا شرط...... والبلاد غير مستعدّة لقبول التجزئة المضرة».

فردّ دي جوڤنيل بكتاب مؤرخ في ٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٦ جاء فيه:

«إذا كان الشعب يطمح الى الحصول على حقوق مشروعة كما صرّح به الكتاب نفسه، فإني مستعد كل الاستعداد لأن أمنحها له وفقاً لميثاق جمعية الأمم. فليكفّ الشعب الدرزي عن الحرب، فيقدّم له قانون أساسي بالاتفاق مع السلطات الوطنية ذات الصلاحية، تُراعى فيه حقوق جميع الأهالي الساكنين في الجبل ومصالحهم وتمنياتهم، ويشكّل المجلس، وهو يصرّح إذا كان يريد تأليف حكومة

مستقلة أو يريد الارتباط بدمشق، وهو ينتخب رئيس الحكومة إذا بقي الجبل مستقلاً، وإذا كان الأمر خلاف ذلك اجتمع ممثلو الدروز مع ممثلي المناطق الأخرى التي تطلب ذلك، لتعيين حكومة واحدة، والاقتراع على قانون أساسي واحد ......»

وبينما رأى قسم من وجهاء الدروز وجوب الموافقة على العروض الفرنسية الجديدة، وتيّار هؤلاء هو تيّار الوطن القومي الدرزي، تمكّن سلطان الاطرش من السيطرة على المبادرة، وأرسل رجاله لإثارة الاضطرابات في وقت وصل فيه الانقسام داخل الجبل الى درجة خطيرة، إذ تجنّد بعض الدروز مع الفرنسيين لمحاربة الاطرش، فسارع العقلاء الى تنظيم «فرقة الفتيان» لمعاقبة «كل متعاون مع العدو» وتقرّر تأليف لجنة لإدارة الجبل.

ولّما لم تُفلح جميع محاولات الحوار، شنّ الفرنسيون حملات عنيفة على جميع المناطق الدرزية في لبنان والجبل. فبعد مطاردة الفرق التي كانت تعمل بقيادة: الامير عادل أرسلان، وأحمد مريود، وشكيب وهاب، في وادي التيم وسفوح جبل الشيخ وقرى حاصبيا ومرجعيون، تمكّن الفرنسيون في ٣ نيسان (إبريل) من تدمير معاقل الدروز في هذه المناطق. وفي ٢٢ نيسان (إبريل) أغارت الطائرات على السويداء، وصلخد، والقرى الغربيّة لجبل الدروز، وأمطرتها بوابل من النيران. وفي ٢٤ نيسان (إبريل)، احتلّ الفرنسيّون قريتي: عُرى، وتل الحديد، غربي السويداء، بينما جدّد أندريا دعوته للدروز الى التفاوض، فعاد الشقاق ليبرز بينهم من جديد. عندها سارع الفرنسيون الى ضرب معاقل المجاهدين، ودخلوا السويداء في ٢٥ نيسان (إبريل) ١٩٢٦ بعد سقوط مئات القتلى، واستسلام عدد كبير من المجاهدين. وقبل الخامس من حزيران (يونيو)، كان الفرنسيون قد سيطروا على الجبل سيطرة شبه تامة. إلا أنّ ذلك لم يُنهِ حرب العصابات التي استمرّ المجاهدون الذين تواروا الى داخلية البلاد بالقيام بها بقيادة سلطان الذي دعا الى «وجوب المثابرة على القتال حتى تنال البلاد أمانيها»، والى «هدر دم المتطوّعين في الجيش الفرنسي».

وإذ ضيّق الفرنسيون على المجاهدين ، جعل هؤلاء من منطقة الأزرق الأردنيّة منطلقاً لعملياتهم. وعندما استفحل أمر الدروز في تلك المنطقة من ناحية جنوبي الجبل الواقعة ضمن الانتداب الانكليزي، جرت اتصالات بين الحلفاء، أصدر على أثرها الكابتن البريطاني «غلوب» حكماً عرفياً في ١٣ نيسان (إبريل) ١٩٢٧ قضى بأن تكون «منطقة الأزرق ملجأ للنساء والاولاد والشيوخ فقط، أما الرجال المسلحون فعليهم مغادرة منطقة شرقي الأردن». بيدَ أن عدداً كبيراً من دروز الجبل كان قد لجأ الى المنطقة الاردنية، مما حمل السلطات البريطانية في ١٧ حزيران (يونيو) على إصدار منشور أعلنت فيه «أنّ على جميع الذين ليسوا من سكان شرقي الاردن العودة الى أوطانهم خلال أسبوعين، ومن يبقى بعد هذه المدة يُطرد من المنطقة».

إثر هذا التضييق، لم يعد المجاهدون ليجدوا ملجأ لهم، فتوسّط الزعيم السوري السّني شكري القوتلي مع الملك عبد العزيز حيث زاره في السعودية، كي يقبل لجوء المجاهدين في دياره، فوافق الملك، وخصّهم بمال للضيافة، وعلى الأثر ، لجأ الى السعودية حوالى ١٥٠٠ من المجاهدين، وأقاموا في النّبْك.

وهكذا، تمكن الوحدويون السوريون عبر سلطان الاطرش من تقويض أركان الدولة الدرزية التي لم تكن أصلاً قابلة للاستمرار، نظراً لاقتصار عدد سكانها على حوالي خمسين ألف نسمة يستوطنون قرابة المائة قرية، وهي لا تتصل بمرفأ بحري أو بخط حديدي، ولا تتمتع بأية ثروة طبيعية. أما مساحة الجبل فتبلغ ستة آلاف كيلومتر مربع كما ذكرنا سابقاً.

على أنّ تلك الروح الرانية الى التمتع بوطن قومي لم تخب، فقد استمرت دعوات الاستقلال، حتى أن المنادين بهذه الرغبة قد ألّفوا حزبا «للدفاع عن دولة جبل الدروز المستقلّة». وعندما عقد أحد المندوبين الفرنسيين في الخامس والعشرين من شباط (فبراير) ١٩٣٣ إجتماعاً لوجهاء الدروز في «قنوات» من أعمال الجبل لإجراء شبه استفتاء بشأن رغبة الدروز في قضية الدولة المستقلة،

ظهر الانقسام واضحاً في صفوف بني معروف بين مطالبين بالوطن المستقل، ومطالبين بالوحدة السورية.

وبنتيجة المفاوضات التي جرت في باريس في العام ١٩٣٦، جاءت المعاهدة الفرنسية السورية التي ضمنت وحدة سورية، إلا أنّه اتُّفق في الوقت ذاته على اعطاء الدروز نوعاً من الاستقلال الذاتي، وقد توضح ذلك في المرسوم الذي أصدره المندوب السامي الفرنسي إلحاقا بالمعاهدة، والذي جاء فيه أنّ جبل الدروز هو جزء من الدولة السورية، يسري عليه دستور الجمهورية السورية وقوانينها وأنظمتها العامة، ولكنه يستفيد ضمن دولة سورية من نظام خاص إداري ومالي.

على الصعيد الاداري، أصبح الجبل محافظة لها أعضاء مجلسها المنتخبون، وفي أول انتخابات جرت لاختيار أعضاء مجلس المحافظة، عادت الخلافات لتبرز مجدداً داخل الجبل، بين الوحدويين والانفصاليين، مما استدعى قيام المفوض الفرنسي غبرييل پيو بزيارة الجبل في كانون الثاني (يناير) من العام ١٩٣٩، وعند وصوله الى السويداء، جاءت وفود من أنحاء البلاد تُطالب بالانفصال. وما أن غادر المندوب الفرنسي الجبل حتى طلعت أصوات تنادي بعدم الانفصال. وتوتّر الوضع من جديد، فعاد المندوب الفرنسي الى السويداء في أيار (مايو)، حيث أكّد له الانفصاليون أنّ الأكثرية من الدروز ترى رأيهم. وفي ٣ تموز (يوليو) أعلن المندوب السامي الفرنسي في دمشق: الكونت دي هوت كلوك، عن إعطاء الاستقلال الذاتي لجبل الدروز، في شؤونه الإدارية والمالية والقضائية وفقاً للبنود التالية:

١ ـ «إنّ مجلس إدارة المحافظة يَنتخب بالاكثرية المطلقة شخص المحافظ لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد ويقوم مقامه رئيس المجلس.

٢ ـ رئيس الجمهورية يصدر مرسوماً فقط بتعيين المحافظ الذي يختاره مجلس المحافظة.

٣ ـ يتألّف مجلسٌ من مديري الدوائر وهو الذي يعين القضاة، أما بقية الموظفين فيعينهم المحافظ.

٤ ـ رئيس الجمهورية يعيّن القضاة الفرنسيين. ولمحكمة التمييز السورية الفصل بالخلاف (على الصلاحية) الذي يقع بين المحكمة العليا وبقية المحاكم العليا في المناطق الأخرى.

٥ ـ يجتمع مجلس المحافظة على دورتين (آذار ـ مارس وتشرين الأول ـ أوكتوبر) ولا تتجاوز مدة الدورة خمسة عشر يوماً، أحداهما للموازنة التي يجوز لمجلس المديرين تعديلها أثناء غياب المجلس.

٦ ـ للموظفين الفرنسيين المراقبة والاطّلاع على جميع قرارات مجلس المديرين ومجلس المحافظة.

٧ ـ للمحافظة حصّتها من واردات المصالح المشتركة، وعليها دفع ٥ بالمئة من وارداتها للنفقات العامة في الدولة السورية».

ولكنّ تبدّل السياسة الفرنسية بعد الحركة الديغولية المتعاطفة مع الانكليز الذين كانوا يساندون فيصلاً على تحقيق أهدافه في الوحدة السورية، هذا التبدل، أدّى الى دمج الجبل، من جديد، في الدولة السورية، ولم يبق من استقلالية الجبل سوى مجلس محافظة، له ميزانيته الخاصّة، مما أثّر سلباً على نموه وعمرانه. فحدثت بعد ذلك مناوشات عدّة بين الوحدويين والانفصاليين، تحولت فيما بعد الى اقتتال بين آل الاطرش من جهة، «والشعبيّين» من جهة أخرى، فضاعت القضية القومية في النزاع الطبقي. وكان مجلس إدارة المحافظة قد اجتمع في ٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٤ واتخذ قراراً جاء فيه أنّ «مجلس محافظة الدروز قرر بالاجماع الاندماج النهائي بسورية الأم، وإلغاء الامتياز المالي والاداري الذي كانت تتمتع به هذه المحافظة سابقاً، على أن تبقى أحكام الشرع الدرزي مطبّقة في المحاكم المذهبية الدرزية بدون مساس». وبتحرير هذه الوثيقة وقبولها من قبل مجلس النواب السوري في كانون الاول ـ ديسمبر ـ (١٩٤٤) أصبح جبل الدروز جزءاً لا يتجزأ

من الدولة السورية. وقد بقي هذا الوضع على حاله رغم استمرار ظهور الدعوة لاستقلال الجبل. لكن تحقيق ذلك كان مستحيلاً في ظروف كانت تشهد تياراً عربياً شعوبياً يدعو للوحدة الكاملة.

غير أن الدروز، وإن لم يتمكّنوا من الحصول على المنافع العامة لمناطقهم من الدولة السورية، أخذوا يشكلون قوة لا بأس بها داخل الجيش، وغالبا ما كانت تُسند وزارة الدفاع الى درزي، وما كان رئيس أركان الجيش درزياً. وقد اشترك كبار الضباط الدروز اشتراكاً فعلياً وحاسماً في العديد من الانقلابات العسكرية التي شهدتها البلاد، وقبل أن تلاقي دعوة حزب البعث قبولاً ملحوظاً في مناطقهم، كانوا قد اشتهروا بموالاتهم لهاشم الأتاسي، وبعدائهم لأديب الشيشكلي.

أمّا في إسرائيل، فيستوطن الدروز القرى الشمالية التابعة لمنطقتي عكة وطبرية، وبعض القرى التابعة لمنطقة حيفة، وأحوال هؤلاء المادية أحوال جيدة بفضل أعمال الزراعة والصناعة التي يتعاطونها، وقد بقيت أراضيهم ملكهم رغم الاحتلال الصهيوني، ولا يقطن أي يهودي في القرى الدرزية في إسرائيل، وقد حافظ أهلوها على تقاليدهم وعاداتهم كما في لبنان وفي جبل الدروز. ومن الملاحظ أن العلاقات بين الحكومة الاسرائيلية والجالية الدرزية هي علاقات طيبة، وليس سراً أن جيش الدفاع الاسرائيلي يضم حوالي ستة آلاف جندي درزي.

الدروز والأمــــــــر الواقع

بعد فشلهم في السيطرة على لبنان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، تطلّع الدروز نحو الشمال، ومرّة أخرى، فشل مخططهم في إقامة الكيان القومي، بسبب خلافاتهم مع سلطات الانتداب الفرنسية. وكما قاتلوا الانتداب في سورية، قاتلوه في لبنان، وفي الحالتين كان قادتهم يميلون نحو البريطانيين.

إلا أن السياسة البريطانية جذبتهم نحو الوحدة السورية في جبل الدروز،

كما كانت قد تخلّت عنهم عندما دعت فرنسة الدول الكبرى عام ١٨٦٠ لإنهاء الحرب الدينية في لبنان، وبذلك تبخّر حلم الدروز في انشاء وطنهم القومي مرتين.

وخير من عبّر عن مرارة الدروز الناتجة من فقدان أملهم في السيطرة على لبنان قبل دولة الاستقلال، المرحوم كمال جنبلاط الذي قال:

« ...... إنّ إحياء إمارة لبنان القديم العربي في محتوى وسياق من السيطرة الفرنسية - المارونية أفقد الامارة القديمة ملامحها ومعالمها، ذلك أنها كانت تاريخيا جبل الدروز، فأصبحت الآن جبل أو إمارة الموارنة. وكان سيدها القديم هو خليفة اسطنبول، المغمور الى هذا الحد أو ذاك، فأصبحت فرنسة ذات الحول والطول الحامية التقليدية للموارنة، فانتقلنا بذلك من التوجّه الاسلامي - الدرزي في إطار سورية التاريخية والطبيعية، الى ما يشبه أن يكون محافظة فرنسية على الشاطىء السوري[١].

ومع التحفّظ تجاه الاعتبارات التاريخية الخاصة بالسيد كمال جنبلاط، لا بد من نقل تلك القائلة بأنّ « .... أولى مداميك لبنان السياسي المستقل، وضعها بنو معن وبنو تنوخ ، وهما عائلتان درزيتان حكمتا لبنان كلتاهما منذ الألف الاول للميلاد .... وقد أباحوا (الدروز) ولوج الموارنة خصوصاً والمسيحيين عامة الى مناطق كسروان والمتن في شمالي جبل لبنان، والى منطقة عاليه والشوف اللتين يشكل الدروز بنيتهما السياسية والقتالية. وكان يصل ما بين هذه الامارة نصف المستقلّة وبين الاسلام السياسي خضوعها للباب العالي. وذلك في الوقت ذاته الذي كانت تتمتع فيه باستقلال ذاتي واسع. وكان شأن هذا الاستقلال أنه كان يتسع وينحسر بحسب المنحى الغالب، وبحسب قوّة أو وهن الامبراطورية العثمانية وبحسب توازي القوى في المنطقة...... وهكذا فقد لعب الدروز دوراً في كل ما كان من شأنه الحفاظ على ضرب من ضروب الاستقلال، كما كانت وظيفتهم حماية الساحل والحفاظ على مرافىء صيدا وصور وبيروت من أي هجوم

١ ـ كمال جنبلاط، هذه وصيتي، مؤسسة الوطن العربي (باريس ١٩٧٨) ص ١٠٩-١١٠

خارجي.... ولقد كان ينبغي لهذه الفكرة الدرزية عن لبنان، أي لبنان متعدد الطوائف بغلبة درزية ومحمدية، أن تكون في أساس ما سينشأ لاحقاً ويطلق عليه بعد العام ١٩١٧ لبنان الكبير، كما كان ينبغي للبنان أن يقوم على أساس ذلك المفهوم من الاستقلال الذاتي الذي تمتعت به الإمارة العربية عبر التاريخ، لكن الامور لم تجر على هذا المنوال، بل جرى إنشاء نظام طائفية سياسية أحلّ غلبة مارونية لا مبرر لها بدلاً من إقامة دولة علمانيّة. ولقد كان ذلك بليّة كبرى وطامة عظمى. والانتداب الفرنسي مسؤول الى حدّ بعيد عن هذا الزلل..... والدروز.... لمّا كانوا ارستقراطية محاربة فانهم استدعوا الموارنة للعمل في أراضي منطقتهم الشاسعة، وبهذا أصبح المسيحيون يشكّلون بصورة عامة اليد العاملة الزراعية والمزارعة، وامتهنوا الحرَف الصغيرة والتجارة.... إذن، لقد كانوا في تلك الفترة پروليتاريا لبنان الحقيقيين. وإن كانوا ينكرون اليوم تحدّرهم هذا. ولا يعود مرد هذا الوضع الى عجز الدروز عن ممارسة الزراعة بل الى قلّة عددهم....... واضطلاعهم بدور يتجاوز أهميتهم العددية بكثير. وإذن، لم يكن يكفي من الدروز لزراعة كامل هذه الارض اللبنانية، أو جبل الدروز كما كان يُسمى في التاريخ[1] »...

تلك الاعتبارات، هي التي جعلت الزعيم الدرزي يطلب الى الرئيس السوري حافظ الأسد أن يدع المجال للدروز كي يقضوا على المسيحيين عند بداية سنوات الحرب الأهليّة التي عصفت بلبنان ابتداءً من سنة ١٩٧٥، وهذا ما أعلنه الرئيس الاسد السوري حافظ في خطابه الشهير في ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٧٦ إذ قال:

« ... قال لي كمال جنبلاط؟ خلونا نؤدبهم ... لا بد من الحسم العسكري، منذ مائة وأربعين سنة يحكموننا، بدنا نتخلص منهم[2] »...

وما لم يقله كمال جنبلاط للرئيس الاسد قاله في وصيته:« والحقّ أنّه لا

١ - كمال جنبلاط، هذه وصيتي، ص ٤٣ - ٤٤
٢ - الكتاب الابيض اللبناني، وزارة الخارجية والمغتربين، (بيروت ١٩٧٦) ص ١٢٩

يحسن التصرف إزاء الانعزاليين الجاحدين الخبثاء العصاة سوى الدروز، فهم بالقوة حين تفيد القوة، وبالطيبة حين يقضي العقل بالطيبة. كنا واثقين من أن نصرنا العسكري وحده قادر على إنهاء حرب الانعزاليين، وكان ينبغي العمل بسرعة، كنّا سنعلن ريفون مدينة مفتوحة ونتلقى طلب الاستسلام ونوقع الهدنة[1] »...

في أي حال فإنّ الدروز، وإن كانوا قد أضاعوا حلمهم في منتصف القرن التاسع عشر بالسيطرة على لبنان وجعله وطناً قومياً لهم، فقد بقوا أصحاب شأن في الدولة اللبنانية أكثر بكثير مما هم عليه في الدولة السورية. فاستفادوا من نظام فدرالية الطوائف، اذ كان لهم نوابهم في المجلس النيابي الديموقراطي، وساهموا في الحياة السياسية مساهمة أساسية، إن في الوزارات أو في الأحزاب أو في سائر الحياة السياسية في لبنان. وقد يكون ابن هذه الطائفة: كمال جنبلاط، أحد الأقطاب القلائل الذين أثّروا في مجرى السياسة اللبنانية كما لم يؤثّر أي زعيم سياسي آخر في لبنان. إلاّ أن طموح كمال جنبلاط، كان أكبر من الوزارة وأبعد من تزعّم القوى اليسارية في البلاد، وقد تكون رغبة جنبلاط في ترؤس لبنان مسؤولة عن الاعتبار الخاطىء الذي أعطي لموقف الدروز من الوطن اللبناني. والحقيقة تفرض القول بأن هؤلاء الدروز الذين استطاعوا عبر الصيغة اللبنانية القائمة، أن يحافظوا على قدر من السلطة والمشاركة في الحكم، كانوا متمسكين بتلك الصيغة، مرحلياً، الى أن يقدّر لهم في يوم من الأيام تحقيق حلمهم القديم الوطن القومي.

لم يكن من الطبيعي أصلاً أن يجاري الدروز السنّة في هدفهم الرامي الى القضاء على الصيغة اللبنانية في هدف جعل دين الدولة الاسلام، لأنّ الدروز لا يقرّون هذا المبدأ.

---

١ ـ كمال جنبلاط، هذه وصيتي، ص ١٠٩

فالدروز أساساً، لا يتفقون مع المسلمين في فحوى أحكام الدين. وأهم ما يعنينا في هذا المجال هو ما تمّ تبيانه من أنّ العقيدة الدرزية ليست عقيدة منعزلة جامدة، إنّما هي عقيدة متطورة منفتحة على جميع الأديان. فإن «جميع الناس في النهاية، يلتقون على الشواطىء المتقابلة ليغرفوا الماء ذاته من الاوقيانوس ذاته، وإنّما، في جهلهم، يختلفون على درجة ملوحة أو عذوبة مياه البحر، كلّهم، في النهاية، نصارى، كلهم، في النهاية مسلمون[١]».

ويقول جنبلاط: «نحن في عقليّتنا نفكّر على أساس المنطق الغربي، لا المنطق البدوي المتخلّف[٢]».

ويقول أيضاً: «إنّ العربان، ليس لديهم برلمان ولا دستور بالمعنى الصحيح للكلمة[٣]، ولأنّ النظام البرلماني اخترعوه كما يخترع العرب بعفويّتهم البدوية أنظمة لا صلة لها بالأنظمة الدستورية».

هذا الخلاف في المبدأ بين الدروز والسنّة، فعل فعله خلال الحرب اللبنانية الأخيرة كما ليس معروفاً من قبل العامة.

فخلال الاجتماعات التي كانت تعقدها قمة عرمون في مركز دار الإفتاء للطائفة السنيّة بحضور شيخ عقل الطائفة الدرزية، كانت لسماحته مواقف هامة، تتّسم بالحسم والصلابة والسماحة على ما فيها من قلّة في الكلام، وتنمّ عن تمسّك الدروز بحقوق الأقلّيات.

ففي الحادي عشر من تشرين الثاني أوكتوبر ١٩٧٥، اشترك الشيخ محمّد أبو شقرا، ممثلاً الطائفة الدرزية، في اجتماع قمة عرمون بالسفير البابوي في لبنان: الكاردينال ألفريدو برونييرا.

١ - كمال جنبلاط في: لبنان في واقعه ومرتجاه، محاضرات الندوة اللبنانية، السنة الحادية عشرة، النشرة الاولى، ص ٥٧٠
٢ - كمال جنبلاط، جريدة السفير البيروتية، ١٩٧٦/٩/١١
٣ - كمال جنبلاط، جريدة المحرر البيروتية، ١٩٧٦/٩/١٠

في ذلك الاجتماع، خاطب مفتي المسلمين الشيخ حسن خالد السفير البابوي بقوله:

« ..... الخلاف بين اللبنانيين ليس خلافاً طائفياً، وإنما هو خلاف سياسي.... سبب ذلك أن الدستور اللبناني سنة ١٩٢٦ أعطى لرئيس الجمهورية صلاحيات واسعة لا مثيل لها في العالم، ولا في أيّ دستور، وقد انتقلت هذه الصلاحيات من عهد الانتداب الى عهد الاستقلال، وللأسف زادوا من الاساءة في استعمالها وسبّبوا هذه الازمة. الشكوى تعود الى المادّة ٩٥ من الدستور.....»

إلا أنّ شيخ العقل قاطع المفتي بقوله: « لا أرى أنه من الضروري إلغاء المادة ٩٥ من الدستور ، فالشكوى ليست من وجود هذه المادة ، ولكن من منفذّيها، هذه المادة هي التي تضمن مطالبنا، وينبغي أن نتمسّك بها[1] »...

لم تتوقّف معارضة شيخ العقل لاستراتيجيّة السنّة عند هذا الحد ، بل تعدّته الى الممارسات السياسية.

فبينما كان المسلمون في ذروة انقضاضهم على المسيحيين وامتيازاتهم في أوائل ١٩٧٥ ، عُقد اجتماع في منزل المفتي حسن خالد ، أُعلنت خلاله مواقف من قبل: أعضاء نادي رؤساء الوزارة السادة رشيد كرامي وصائب سلام وعبد الله اليافي، هم أبرز زعماء السنّة في ذلك الوقت، وياسر عرفات الزعيم الفلسطيني الذي كانت له اليد الطولى في حرب لبنان والمفتي حسن خالد مفتي الجمهوريّة اللبنانيّة (السنّي) في ذلك الوقت، وجميع هؤلاء من الزعماء السنّة وكان في تلك المواقف من التطرّف ما لم يُعرف قبلا في تاريخ لبنان ، وقد كان لشيخ العقل الدرزي في تلك المعمعة، موقف حكيم.

كان ذلك في بداية الحرب اللبنانيّة، وتحديداً في الثاني من كانون الثاني

---

١ - الشيخ حسن خالد ، مفتي الجمهورية اللبنانية ، المسلمون في لبنان والحرب الاهلية ، دار الكندي (بيروت ١٩٧٨) ص ١٨٩

(يناير) ١٩٧٦، حيث قال الرئيس رشيد كرامي:

« ......ينبغي أن يكون لنا موقف...... وأن نكون في منتهى الشدة، ينبغي أن يكون هناك غالب ومغلوب، وينبغي أن يعرفوا أن الصراع ضدّ مصلحتهم...... » فانبرى له شيخ العقل الدرزي محمد أبو شقرا قائلاً:

« .... لماذا لا تجري اتصالات شخصية معهم لمعرفة حقيقة مواقفهم والتفاهم معهم؟ إذا كانوا يريدون ضمانات يمكن أن نتفهم مشاعرهم هذه، أما إذا كان هناك تصلّب وتصلّب معاكس، فمن يقوم بدور الوسيط ويجلس مجلس الحكم والمرجع[1] ».

بعد الاطّلاع على هذه المواقف، يمكن استخلاص الاستراتيجية التي كان الدروز يعملون من خلالها أثناء الحرب اللبنانية، فهم لم يكونوا يعملون على تعريب أو أسلمة لبنان، بل، وقد وجدوا أنفسهم في تلك المعمعة، كانوا يعملون للمحافظة على حقوقهم، من خلال المحافظة على حقوق الأقلّيات. وإلا، وفي حال التقسيم، فلا بدّ من أن يكون لهم حصة من بين الحصص.

ومن أوضح البراهين على تمسّك الدروز بالصيغة اللبنانية حتى إشعار آخر، موقف السيد وليد جنبلاط عندما قامت في المنطقة الغربية من بيروت، في أواخر ١٩٧٨، حملة مركّزة ضدّ رئيس الجمهورية الياس سركيس، مطالبة باستبدال رئيس آخر به، يومها قال جنبلاط:

« .... لا بدّ من التعامل مع الازمة اللبنانية على أساس الواقع لا على أساس التمنّيات، وإن المغامرة بدفع رئيس الجمهورية نحو الاستقالة تعني المغامرة بإمكانية قيام حالة شاذة من الفراغ الدستوري..... إنّ الصراع اللبناني هو خلاف على طريقة الممارسة وليس ثورياً أو انقلاباً أو تخطيطاً لتغيير النظام[2] ».

١ ـ الشيخ حسن خالد

٢ ـ الحوادث، العدد ١١٦٤، الجمعة ٢ شباط ١٩٧٩، ص٦

أمّا مواقف الدروز التقدّمية، وهي المواقف المتعارضة تماماً مع المبادىء السنّية، فيمكن ادراكها من خلال الاطّلاع على حقيقة موقفهم من قضية العلمنة.

كان من الطبيعي أن يوافق الدروز على العلمنة، وهم من أتباع الحاكم بأمر الله، فإنّ المرء «يجد بين الدروز أبداً أناساً ليبراليّي العقلية، فخورين في الوقت ذاته بطائفتهم وبميراثهم الديني والثقافي والسياسي، من دون أن يورثهم ذلك الشوفينية أو التعصب، فلقد طالما عُرف الدروز عبر التاريخ بعقليتهم الليبرالية[1]».

هذه الفروقات الأساسية بين الدروز والسنّة، عرّضت كمال جنبلاط لأعنف هجوم من قبل المسلمين عندما أعلن عن موافقته على العلمنة في لجنة الحوار اللبنانية التي انعقدت في محاولة لإيجاد حل للحرب الداخلية عام ١٩٧٦، إذ أصدر مجلس العلماء المسلمين في لبنان بياناً جاء فيه:

«......إذ بالمسلمين يشهدون سياسياً معروفاً يقود حركة أغلب عناصرها من المسلمين، ويتميّز بعدائه السياسي لجميع زعماء الموارنة، تقريباً، يشهدونه وقد توافق كلياً مع زعماء الموارنة في موضوع العلمانية، بل إنه يقررها في رأس برنامجه السياسي ويطالب مرشحي رئاسة الجمهورية بالتعهد الخطي لتطبيقها..... ونحن نعلم.... أن السياسي المعروف المتميز بعدائه لزعماء الموارنة في السياسة، والحليف المتوافق معهم في موضوع العلمانية، إنما يبني موقفه بقصد..... تحقيق تقدّم ملموس في خطة انتزاع الرئاسة الاولى، وهذا غاية ما يطمح للوصول إليه باسم العلمانية».

ولم يوفّر البيان مهاجمة الدروز كدروز، إضافة الى مهاجمة كمال جنبلاط إذ جاء فيه:

«إنّ المجلس يقرّر تسجيل عدم معارضة زعماء الموارنة ومن يتوافق معهم من زعماء الدروز في مطالبتهم بتطبيق العلمانية فيما يخصّ أحوال طائفتهم الشخصية فحسب. إذا كانوا يرون فيها الحلول المناسبة لما قد يشكون منه[2]»...

وحمل البيان توقيع رئيس مجلس العلماء في لبنان الشيخ مختار العلايلي، أمين الفتوى في الجمهورية اللبنانية، والشيخ أحمد عسّاف مدير المجلس.

١ ـ كمال جنبلاط، هذه وصيتي، ص ٤٥
٢ ـ الانوار البيروتية، عدد ١٩٧٦/٣/٢٥

ولم يكن موقف كمال جنبلاط من شكل الدولة اللبنانية موقفاً منسجماً في أي يوم من الأيام مع مواقف المسلمين. فبالاضافة الى اختلافه معهم في موضوع العلمنة، كان، في الواقع، يختلف معهم في النظرة الى حقيقة شخصية الدولة اللبنانية، ومن أهمّ تلك الاختلافات، النظرة الى اللامركزية والى حقوق الاقلّيات. ومن أقوال جنبلاط: إنّ «لبنان السياسي قائم على هذا التنوّع الغريب العجيب، منه يستمدّ هذه الحرية وهذه السماحة وهذه التقاليد الراسخة في الشورى والديموقراطية... لبنان وجد فعلاً ليكون بلد اللامركزية، بلد الكنتونات.... ولم ينجح حكم في لبنان سوى حكم اللامركزية، وإنما الديموقراطية السياسية الناجحة في النهاية لا تقوم إلاّ على مرتكز قويّ ومتطور من الديموقراطية البلديّة المحليّة... ولولا العقلانيّة لما قام هذا الوطن ونما وتطوّر، لما كان هذا الكومنولث، هذا الاتحاد الفدرالي الغريب لتنوّع أغرب من الأقاليم والعائلات الروحية والقرى والمدن، وملتقى الحضارات القديمة والحديثة وسواها من وجوه التنوع..... وقد يكون لبنان في هذا الاتجاه الاتحادي المتفهم الرحب، مثالاً لسواه من شقيقاته وجاراته من الدول العربيّة كي تتمكّن من أن تحلّ مشاكلها القوميّة والداخليّة... فجميع هذه الدّول تستطيع أن تتوجه الى الروح الفدرالية التي تؤمّن الاستقرار الداخلي وترضي الأقليات المذهبية والاتنية وتؤلّف وتربط بين تنوّع أقسام الوطن، هذه الأقلّيات المذهبيّة والإتنيّة التي يجب أن تحصل على الضمانات الكيانية والبقائية البدائية الأولى، وإلاّ واجهت الدول مشاكل وأزمات لا تعد ولا تحصى، ليس أقلها كيان الوطن وعدم الاستقرار الدائم[1] ».

من الطبيعي أن يعاني الدروز هاجس الاقليات في بحر الشرق الأوسط الاسلامي، ومن الطبيعي أيضاً أن يلجأوا الى مطالبة البلدان العربية المجاورة، والمقصود بالطبع سورية، بأن تعتمد الصيغة اللبنانية مع شيء من اللامركزية، كي

١ ـ كمال جنبلاط في: لبنان في واقعه ومرتجاه، محاضرات الندوة اللبنانية، السنة الحادية عشرة، النشرة الأولى ١/١/١٩٥٧، ص ٥٠-٦٧

يكون لدروز سورية ما لدروز لبنان من حقوق ومشاركة في قطاعات الدولة. أمّا بالنسبة لدروز اسرائيل فيبدو أنهم يتمتعون في الوقت الحاضر بنوع من الحكم الذاتي، «فإن هؤلاء الثلاثين ألف درزي..... لديهم رئيساً روحياً يقودهم[1] »....

الاهداف الخطيـــــــــرة

غير أن موافقة الدروز على صيغة تحفظ للأقليات حقوقها كما هي الحال في لبنان، لا تعني أن أمل هؤلاء بأن يكون لهم وطن قومي، قد انعدم، خاصة عندما يُطرح موضوع إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط. فإنّ الدروز، إن في لبنان أم في سورية أو إسرائيل، ينتظرون «يوما يتغير فيه كل هذا » وقد عبّر عن هذا «الانتظار» السيد كمال جنبلاط في وصيته:

« ..... من بين مشاكلنا كدروز، هناك مشكلة وجود جماعة درزية في إسرائيل، وهؤلاء الدروز ليسوا، كما يحكي البعض، خدماً أوفياء للدولة اليهودية، ولكن الدرزي من الحكمة بحيث أنه لا يتخلى عن أرضه متى جاء المحتّم. والواقع إنّه شديد التعلّق بأرضه وبمراجع طائفته. ثم لماذا الهرب؟ فخير للمرء أن يبقى على أن يترك موضعه للآخرين. وهذا هو المبدأ الذي طبّقه الدروز عام ١٩٤٧ وعام ١٩:٨ عندما حاول الاسرائيليون طرد العرب. إنّ لديهم الحس بالزمان، ويعلمون أنه سيأتي يوم يتغير فيه كل هذا، لأنه لا ثبات لشيء تحت الشمس. إذاً، فإنّ الدروز... بانتظار أن يتبيّن متى وكيف سيكون منقلب الامور، فهم يعلمون انه لا جدوى من الهجوم على طواحين الهواء[2] »...

هذا اليوم المنتظر، الذي قد «يتغير فيه كل شيء» بدا قريباً جداً إثر اشتعال الحرب اللبنانية واستشرائها. ويبدو أن لعبة إقامة الوطن القوميّ الدرزي كانت تمارس بموازاة سائر باقي اللعبات... وقد بدىء بوضع خطوطها منذ العام ١٩٦٧.

---

١ ـ كمال جنبلاط، هذه وصيتي، ص ٥٨

٢ ـ كمال جنبلاط، هذه وصيتي، ص ٥٨

فعندما انفجر الوضع في لبنان، برز بين الدروز تيّار يدقُّ ناقوس الخطر، ويحذر من مخططات التقسيم، وقد تزعّم هذا التيار رئيس «اللجنة التحضيرية لتجمع المجاهدين الدروز» الشيخ نديم العماد الذي اتّهم كمال جنبلاط بتنفيذ مخطط التقسيم الشامل إنشاء دولة درزية، فقال:

«إنّ تقسيم المنطقة العربية الشرقية الى دويلات طائفية يبرّر وجود اسرائيل ويضمن حمايتها، بدأ منذ زمن طويل. وعُرض على عدد من زعماء الدروز قيام دولة درزية تمتدّ من مرجعيون الى وادي التيم حتى جبل الدروز فرفضوها، وعُرضت هذه الدولة على زعماء دروز في جبل العرب فرفضوها أيضاً، وأخيراً عُرضت هذه الدولة على السيد كمال جنبلاط فلاقت قبولا وشغفاً... ومنذ ذلك الحين، في العام ١٩٦٧، بدأ يعمل من أجل هذه الدولة[١]...»

ثمّ هل يمكن أن يكون من المصادفات، تحدّث وزير الدفاع الاسرائيلي شيمون بيريز، عن اليوم الذي سوف «يتغير فيه كل شيء» بالتعبير نفسه الذي استعمله السيد كمال جنبلاط، في الموضوع نفسه؟

تحدّث شيمون بيريز، مثيراً قضية توزع الدروز في كل من سورية ولبنان واسرائيل، فقال:

«هناك زعماء دروز يتطلّعون الى اليوم الذي تسمح فيه ـ تغييرات مناسبة ـ في الشرق الاوسط بجمع الدروز بالعيش سوية في جبل الدروز وبالتّمتع بالحكم الذاتي[٢]»...

إن السيد كمال جنبلاط، صاحب النظرية القائلة بامكانية «تتمتع بها كل أقلية مذهبية أو اتنية في أن تراجع في الامم المتحدة بشأن كيانها ومصيرها استناداً

---

١ ـ الحوادث، العدد ١٠٤٠، الجمعة ١٥/١٠/١٩٧٦، ص ٧

٢ ـ SIMON PERES, DAVID ET SA FRONDE (L'ARMEMENT D'ISRAEL) ED. STOCK (PARIS, 1971) P.32

الى الحق الطبيعي والحق الدولي وشرعة حقوق الانسان[1] » إن هذا الرجل، قُضي عليه قبل أن يتمكّن من تحقيق أيٍّ من أحلامه الكبرى، ومنها حلم إنشاء الدولة الدرزية على أجزاء من لبنان، والجولان ، وامتداداً حتى حدود جبل الدروز الذي كان يوماً دولة درزية، بالاضافة الى جزء صغير من شمال شرقي اسرائيل...

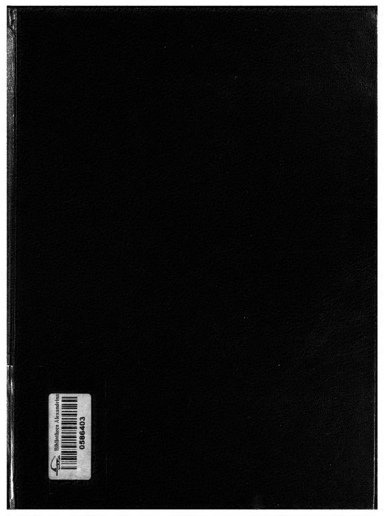
فهل يتحقّق الحلم بعدما قُضي على الرجل؟

قد يكون لانكفاء الزعامة الجنبلاطية الدرزية الموروثة معنى هام في هذا المجال، وقد بلغ هذا الانكفاء ذروته في أواخر أيار ١٩٨٩ عندما قرّر وليد كمال جنبلاط إقفال مكاتب الحزب التقدمي الاشتراكي في المنطقة الغربية من بيروت، والانتقال الى ممارسة زعامته الدرزية في المختارة. وقد جاء هذا القرار الجنبلاطي الانكفائي إثر زيارة قام بها جنبلاط الى دمشق، تبعها إرسال شحنات من الاسلحة والذخائر لحزبه عن طريق البقاع، لتحطّ في قصر المختارة...

في أي حال، فإنّ المصلحة الدرزية تقضي بأن تحافظ هذه الطائفة الصغيرة العدد، نسبيا، على كيانها. وبأن لا تذوب في كيانات أخرى كبرى، تتجاوزها عددا وإمكانات تجاوزاً خطيراً. ثم انّ للطموح الدرزي، المتمثّل في تاريخ هذه الطائفة، بالنسبة للنزعة الاستقلالية، مدلوله الهام الذي لا بدّ من أخذه، في هذا المجال، بعين الاعتبار، خاصة بعد العودة الى تاريخ الدروز الحافل بالمرارة والمعاناة عبر الحقبات الطويلة.

الدروز اليوم، أقل من نصف مليون نسمة، حوالى ٣٠ ألفاً منهم في إسرائيل، ١٥٠ ألفاً في لبنان، و ١٩٠ ألفاً في سوريا، والباقون في بلاد الاغتراب..... والدروز ......« لديهم الحس بالزمان... ويعلمون أنه سيأتي يوم يتغيّر فيه كل هذا، لأنه لا ثبات لشيء تحت الشمس[2] ».

١ - كمال جنبلاط في «لبنان في واقعه ومرتجاه، ص ٦٧
٢ - كمال جنبلاط ، هذه وصيتي، ص ٥٦ - ٥٧


Bibliotheca Alexandrina
0586403